

۱

۵۲۶

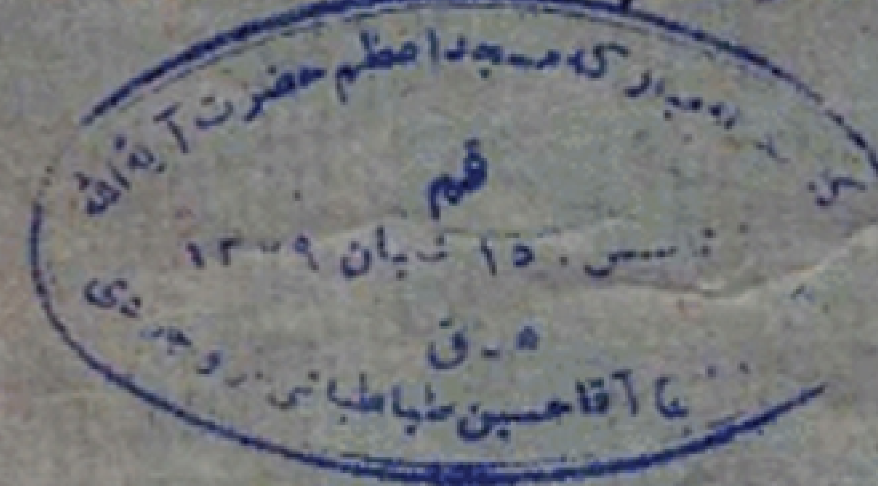
روز یکشنبه ... محمد جعفر ...
هجدهم ماه مبارک رمضان بود

...

۲

حاشیه سید نعمت الله برجانی
واقف رضا استادی
سنه ۱۳۸۰

بسمه تعالی
آقای شیخ رضا استادی وقف کتابخانه بزرگ مسجد اعظم [illegible]
[illegible] این کتاب [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا يهتدى به الى فهم القران المبين
وبينا نا يفرق بين الغث والسمين والصلوة على من خصه
بمظهرية اسمائه وفضله على ارضه وسمائه واله مصابيح الظلام
ومفاتيح الخيرات على الانام المبرين من اللوم والاثام بتبشير الذين
اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وبعد فيقول الغريب
في البلدان المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله
الحسيني الجزايري اني لما رايت العلم النحوي من اجل العلوم
وصرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني نحو تحصيل
مقدماته وهاجرت اعواما عن اوطاني في اسبابه وادواته
طالما سهرت في [illegible] شوارده عيوني وكثيرا ما نقرت عن عو
يصاته مع الافاضل ولم اقف فيه على ظنوني حتى مددت اليه يد الفكر
فاقتطفت منه ثماره ووقفت على حرفه [illegible] كفي من تيار بحاره
فالفت فيه في صغر السن ما يطفي الغليل ويشفي العليل ثم تطلعت
فرايت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن
الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب وانطوى ما يدهش العقول
والالباب قد صبت الفرسان جيادها عادية عليه وقصدته المشاة
والركبان فوقفوا لديه يطلبون فارسا حاذقا يدلهم على الطريق
ودليلا عريفا قد سلك هذا الفج العميق وانا كنت قد علقت عليه
حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارسته لدي ومذاكرته بين يدي

هر طرف كه وصف ملا جامی خرب الشهدان [illegible] آن مشروب

٣

ما كشف به القناع عن عويصاته واوضح المقفل من مشكلاته
ثم تناديت على ايدي الاسفار وفرقت اوقاتي في البراري و
البحار يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان واخرى بشيراز
فاعدت النظر في تلك الحواشي رافعا عنها ما سترها من الغوا
شي وشحنتها بتحقيقات احلى من اكتساب الشباب وزينتها
بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرتها هدية الى
الاخوان في الدين وجعلت تسمية رحمه الله مؤلفه وصيره في
نعمة الامين [illegible] طرفه اليه ومن يقف ما تلوناه عليه فقد عض
الجواهر بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذو الايمان جعلنا
الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت عليه الابكار
والاسحار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح طيب الله رمسه وزكى
نفسه وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في التسمية
يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة
مثل قولهم دخلت عليه بالخبر او الاستعانة كقولك كتبت بالقلم
والاول ادل على التعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى آلة
يتوصل بها الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني
لغو والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه [illegible] تحته
المفعول كالتابيد هنا فانه شامل لجميع الخاصة واللغو ما كان
عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه
ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر
واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة في
على التقدير [illegible] العامل المقدر هنا ما اخذ من الابتداء او الثناء

الاستقرار او اللغو

وقول علماء البيان بعقد ما جعلت التسمية مبدأ له ان قصدوا ان
تقدير الأفعال المدلول عليها البيان فرحبا بالوفاق وان قصدوا
تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان
القائل ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم يمكنه ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا
على ما ترى هذا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى آخر فقال الظرف
المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه فلذلك بان يكون خبرا نحو
ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح
السابق الامر الثاني في تحقيق الجلالة اشتق ام جامد ذهب
بعض الى الثاني والاكثر الترجيح فهو علم للذات المقدسة في
اصل الوضع وهو مذهب المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف
به وبانهم عبروا عن كل شيء متوجه الأذهان اليه باسم فكيف يهملوا خا
لق الاشياء ومبدعها ان قيل كل واضع لشيء لا بد ان يتعقله وذا
ته تعالى غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان
قلنا بان واضع غيره كما هو مذهب بعض الاصوليين او نقول
تصور الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع
له البشر وآخرون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله بمعنى التحير لتحير العقول
الكاملة في كنه حقيقته كما قال رسول الله ص ما عرفناك حق معرفتك
وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء
لما ازددت يقينا فهو اما محمول على الامور الاخروية كالجنة و
النار والحساب ونحوها او المراد اليقين بوجوده تعالى وآثاره ونعما
ئه تعالى ظاهر من لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الر
سول ممنوع اما بحمل طلب النبي لزيادة المعرفة على التكميلية فسول المالكية

يعني لما كان مادة النبي ص اكمل من مادة الامام فهي قابلة ازلا لزيادة
المعرفة واما مادة الامام فقد تكمل كمالها او يحمل طلب الزيادة على
ايام الحيوة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى
مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد يوم الى
الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة اللائقة بجنابه وهو قد دفع تلك
العلوم باسرها الى الامام عليه السلم فهو ع بتلك العلم الكامل قال
هذا القول وهذا الاولى مسلكي في حل هذا الخبر وسابقه مسلك ا
لعلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل من لاه اي احتجب لاحتجابه عن
الحواس وقيل من أله الى الفلان اي سكنت اليه لان القلوب
تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه
فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف اذ اسماؤه تعالى معارف
وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذف الهمزة وعوض
منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء الامر الثالث
في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما
تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر وحاذر
واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل او
صفة مشبهة قال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن اسم خاص بصفة عامة
والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما
صفة عمومه فلان رحمته تعالى في هذه النشأة الشاملة لكل موجود
ومنه يظهر وجه الرحيم الرابع في دفع التعارض بين الحديثين ا
لموفقين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي آخر لم يبدأ فيه بحمد الله وهو
يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء العرفي الممتد وهو ما

يكون من حين الشروع الى الآخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء
عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اوايل التصانيف با
لابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث لفظا ومعنا وفي غيره امتثا
للمعنى خاصة ثم اي الابتدائين الحقيقي قيل الابتداء با
لبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين
التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء وثانيها ان
الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة
باخرى وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتبرك ورابعها
ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه فلا
تعارض ح لتحققه بهما معا وخامسها وهو التحقيق عندي
ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال
وكلما دل على الذات دل على اتصافه بالكمال لاستجماع
الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمالات يدل التزاما
على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء با
لاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم
الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت
لفظ اسم المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه
فالتبرك ح بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه
يؤدي الى جعله مبتدءا بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب
فقول شيخ الشهيد ط اضافة اسم الى الله تعالى يشمل باقي اسمائه
لانها معان وصفات غير جيد واعترض ايضا بان كلا من
من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين
من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال

بلاحظ

يلاحظ انه كذلك ويقصد به الابتداء ولا يجعل وسيلة الى
ابتداء آخر الحمد للولية تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين
الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت
على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس
مفهوم المسمى من حيث هو هو فتلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة
ايضا او الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع
الافراد فتلك لام الاستغراق او بعضا معينا فتلك لام العهد
الخارجي او غير معين فتلك لام العهد الذهني فاذا عرفت هذا
فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب
بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها للتعريف ما دخلت عليه
وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق
لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد
به او لانه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى
تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة العموم
من لام الجر انه هو للاختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان
مرادهم من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد
فالمراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره
لكن التلازم بينهما من جهة ان قصر الحقيقة على شيء يوجب
قصر افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد
منها للغير لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم
يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض آخر الى انها لام
العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمده به ملائكته واوليا
ؤه او حمد به نفسه وهذه يحتمل معان احدها هو المروي

يرد ان الاختصاص المقيد لا يستلزم اختصاصه

انه يخلق حيوانا في عالم الملكوت فيحمده بنفسه في كل يوم ثلثمائة
ساعات ثانيها ان المراد بحمده الذي القاه على السنة العباد
ثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات
الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى
ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط
الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى
فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهرها بدلالات
قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الموجود
تدل على كمال قدرته القاهرة واستكمال حكمته الباهرة و
لا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال لا
احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف
الحمد المشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري
نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختيار غير دا
خلين في مفهومه اما الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله
عز وعلا وان من شيء الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني
فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة و
نحوهما مع انها ليست اختيارية وما اجاب عنه تكلف مستغنى
عنه بل هو فعل ينبئ بتعظيم المنعم فيعم الموارد الثلاثة وح فالفا
رق بين معناه لغة واصطلاحا قيد الحيثية فانها ما
خوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد يكون
معينيه مصدرا اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الحا
مدية وجميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق لوليه او
بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية وجميع افرادها قائم

به ثم معناه يكون جميع المحمود

بذاته

ية الاولى انه مصدر مبني للفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه
ح الحامدية له تعالى مختصة به لا تتأتى من غيره فيكون وصفا بالجميل
باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك الولي هنا بمعنى المتولي والصاحب
ولم يصرح بالاسم اما للادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق
الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه الصلوة من
الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الا
صطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة وليت
اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعا
الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع اهل العرفان
يقولون خذ الغايات واحذف المبادي والنبي فعيل اما
بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من انبأ بمعنى اخبر لانه مخبر
عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واضرابه لمكانه مجيء
لورده في الكلام الفصيح وقد طالنا الكلام معه في تعاليقنا
على تفسير القاضي واما بمعنى المفعول من النبوة بمعنى الارتفاع
سمي به لرفع الله تعالى له على ساير المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي
وهو الطريق لانه هو الطريق الحق الذي يفضي بسالكه الى المطلوب
وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في انه منقلبة
عن هاء او واو قال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي
ويظهر اثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل
هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب بن عبد مناف
لانهم اهله وآل الرجل من يؤول اليه وعند الامامية ان الذين
يؤول اليه صورة ومعنى اعني ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العبا

وباقي الائمة ردا تفصّيا على هذا الامام الرازي في تفسير الكبير قال
الفاضل المحشي منع الشيعة ادخال علي عليه السلام في الال عند التصلية و
نقلوا في ذلك حديثا والتزم اهل السنة بذكرها ردا عليهم فانها
موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوعا
انتهى وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله صلى الله عليه وسلم
من فصل بيني وبين الي بعلي فهو خائن واما نسبته الى الشيعة
من الاثني عشرية الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبار
هم ورد من ائمتهم عليهم السلام الفصل بعلي وان اراد غيرهم
من الفرق فالحال على ما قال لانا روينا بطريقنا الى
شيخنا البهائي انه راه في كتب الاسماعيلية فائدة تتعلق بهذا
البحث لم يتعرض لها قدماء الاصحاب وهي ان التصلية عليه
وعلى اله لا خلاف في انها تعود بالنفع عليه وعليهم وما عودها بالنفع
عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل
عليهم بما لا مزيد عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار واختا
ره استادنا العلامة عودها بالنفع عليهم لان المائدة ما
بلت والفياض كريم يؤيده ما ورد في بعض الاخبار
من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على الامام العصر
يعرض علمها اولا على الرسول صلى الله عليه وسلم ثم على باقي الائمة حتى ينتهي
الى ذلك الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخر ما
انتهى من علم اولنا ومن هذا كمال ترايدهم لم يكن حاصلا قبل
واما العن اعدائهم فلا خلاف لنص في عوده بالنفع علينا
لكن وقع الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على
عدمه والتقريب ما مر واختار استادنا العلامة زيادة

عقابهم

عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن يرد هنا اعتراض قوي حا
صله ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب به آخر انها
فانه لقواعد العدل وتقرير الجواب عنه من وجوه احدها انه
لما قرر الاحكام قرر عذابا بازاء لعن اللاعنين واستماعهم
كليهما لمن تجترئ على ذلك الفعل فقد عرض نفسه لعقابه
متعمدا فلا ظلم ثانيهما ان هذا العقاب من قبيل المقاصة للحق
بان اعدائهم حيث منعوهم من مراتبهم واشتغلوا بسبب الجهال
والاحباج والارفاق الحسية والمعنوية فهم قد غصبوا عن
كل لاعن حقا فالعذاب بازائه ثالثها ان كل محب لهم
اذا سمع ما صنع اعدائهم تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب
بازاء هذا التلهف والالم واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي
وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو اما جمع لصحب بسكون
الحاء كنهر وانهار واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف
صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي
كل مسلم راى الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل من طالت صحبته وقيل روى عنه
وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا
المتاقين بالاكابر اي المختلفين بالخلافة المحاربين على
طريقة تخرج من فضل انتحاله لا ان حديث متفقان كا
نتا المشهور اشهر من الشمس في رابعة النهار اما بعد
قال سيبويه اما بمعنى مهما يكن من شيء وقيل فانه فا
الظاهر ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان ما بعد
فانما المانيلها الا انه كان في اصل كذلك كما ظهر للاكثر ويجد
كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى من الكلام وما

العدل

الفعل الصادر بكر وعمر بازاء لعنهم

اما بعد كلمه

سيانى واولو امو تكلم بها فيل داود عليه السلام بحكم قوله تعالى وآتيناه الحكم و
فصل الخطاب وقيل علي عليه السلام في بعض رسايله الى معوية وقيل قيس بن
ساعدة الايادى حكيم العرب ولما حذف المضاف
اليه منهما هنا لفظا ومعنى بنيت على الضم جبرا لما فاتهما من
المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى المدلول عليها بالالفاظ
والالفاظ الدالة عليها المرتبين فى الذهن سواء كان وضع
الديباجة قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل المعقول منزلة
المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه واقيم اى تامة فيما
وضعته من حل المشكلات قوله الكافية التاء اما للتانيث
او النقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول اليه فرع
معنى المنقول كما ان المونث فرع المذكر فلما اشتركا فى الفرعية
جعلت علامة المونث له قوله العلامة صفة الكافية بتقدير
الكاينة او حال منها على طريقة قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم
حنيفا والتاء للمبالغة وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد
فى صفته كامة جماعة فلهذا لم يطلق عليه هذا اللفظ وان
اتصف بالكمال ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من
جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلى والشيرازى
وقد قيل ان الحاجبى لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه
به مبالغة قوله المشتهر بكسر الهاء وقد يجوز الفتح بناء
على ان اشتهر جاء متعديا ولازما قوله المشارق والمغارب هما
كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار
ان للشمس من اول السرطان الى اخر الجدى فى كل يوم
مطلع حتى يستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها

فوايد

وكذا

واما لفظ تثنية المشرقين والمغربين فباعتبار المشرق في الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب

وكذا الحال فى المغارب واما باعتبار ان المراد منها البلاد
التى فى جانب المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلد فى طرف
به وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية مبنية
على كروية الارض فانها فى كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب
على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان فى اللغة من مضى
له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين
وقد نقل انه قيل شابا فالوصف للتعظيم قوله تغمده الله
التغمد الستر يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق بجنابه قوله بحبوحة
جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشئ والجنان بكسر
الجيم يعنى جعل الله خيار الجنان سكنا له لما اشتهر من
ان خير الامور اوسطها قوله فى سلك التقدير وسمط التحرير
نظمتها النظم الجمع شبه فوايده بالدرر وجمعها بنظمها و
لسلك الخيط الخالى من اللالى فالاضافة هنا مثلها
فى لجين الماء ومعناه التى جمعت الفوايد فى تقديرها كالخيط فكما
ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان
معناه جعل كل شئ فى مستقره ومكانه والسمط الخيط
الذى فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوايد
والاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم
فى سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذى هو الخيط المشتمل
على اللالى قوله العزمى العزة عند اهل الكمال يكون
بالكمال لكن الظاهر انه وصف المحبة البشرية قوله ضياء الدين
يوسف نحو نحضياء الدين الاعراب الثلاثة والرفع
والنصب ابلغ فى المدح والجر خال من التقدير والاضافة لاسم

ولقب به لانه كان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ

اي لو تيسر لي الى معونة الذي وهو لقبه ويوسف اسمه من الاسف
وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم كما جرى على من سمي به
اولا قوله موجبات التلهف والتأسف ذهب كثير من
اهل اللغة الى ترادفهما واتحادهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات
في الخطب مما اورثت حسنا وفرق بعضهم ان التلهف الحزن
على ما فات والتأسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف
اشد الحزن والتلهف الجزع قوله الضيائية من عادتهم اذا
نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود منه في
زبيري بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وههنا
المقصود هو الجزء الاول لان المطلوب كونه يستضاء به
في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه
لان العلة الغائية حقيقة مما تتقدم في التصور وتتأخر في الوجود
وضياء الدين متقدم في الوجود
لكن لما كان باعثا ومحركا صار كانه العلة وهي هنا عبارة
عن تعليم وتعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب وقيل الثواب الاخروي
قوله وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح
الفصحاء نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الآلة
في قولك ضربني بالعصا ووجهه في الكشاف بتقدير مضاف حيث
قال اي ما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي
ونعم الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب فيه فتح الجمال ونعم الو
كيل جملة تفيد انشاء المدح العام اي الذي لم يكن مقيدا
بصفة فان قولك نعم الرجل يفيد مدح عام كانه استحق المدح
على جميع صفاته وما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص
حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما

معطوفة

معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي الله
لدلالة الضمير السابق عليه وعطف الانشاء على الاخبار
معيب عندهم الا ان يقال الجملة السابقة لفظا انشائية
معنى كانه قال اللهم كن حسبي وكافي او عطف على خبر السابقة
على تأويله بالجملة الفعلية اي يحسبني لكن يلزم عطف الجملة
على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير
السابق اي وهو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها جملة انشا
ئية وهو ايضا معيب عندهم فيفقد الجزم فقول وجوز بعضهم
كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقو
عها اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما عابوه من
القاعدتين غير معيب لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية
العطف فوردت في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية كقوله
وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف
نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين
نقله ابن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز
سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العا
قلان خبر المحذوف ووقع من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند
رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي
هذه خولان واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال والى ذلك
هذا فتقدير القول في جميع ذلك تعسف وستحقق هذه
المسئلة بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى في موضع يناسبه قوله

اعلم ان الشيخ ا ه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما
ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصا
نيف بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم لنفسه وتخيل ان كتابه
هذا من حيث انه مصنف لا من حيث انه مشتمل على المسائل التي
كتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله
ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد
في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو ممتثل بالثاني كما في
ساير مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الا
بتداء بالتسمية والتحميد ينفعك في هذا المقام فانه قد اتى بالحمد
في ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان يكون مستقلة
بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني بان
كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان المراد من
ذي البال الامر الذي يهتم بشانه ويعتنى بمكانه فكانه مالك القلب
لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من هذا الوصف التعميم على
حد قوله تع يطير بجناحيه فالمراد من امر ذي بال اي يخطر
بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستد
لال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر وفي نظر
المؤلف وقد يجاب كترك الصلوة والصوم بتحية الرس
في عدلها العقلاء للمكلفين وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث هذا الكتاب من احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن
احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام
لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما
او لما يرجع اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال

الكلمة

الكلمة ما دلت على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها
فكما يقال الاسم معرب واما الاثبات احوال الكلام لنفسه
فكما يقال الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة
فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم
ما يبحث في ذلك العلم عن احواله او احوال اقسامه و
في كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث
عن الكلام راجع اليها والكلام والبحث عن الكلمة را
جع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما
عرفت وقوله فمتى لم يعرفا اه ماخوذ من التعريف او
المعرفة ويجوز ان يكون الغرض تعريفهما تميز هذا العلم
عن غيره لان تماين العلوم بحسب تماين الموضوعات
هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في
اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في
طلبه ويذكروا الغرض المقصود منه لتتوفر رغبة الطا
لب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلام التي
هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن
الخطاء في المقال والمص لم يتعرض لهما روما للاختصار
وما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب
للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفع في
تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان
يقرع المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل علته
منقلبة عليه فان من يوخذ قسرا يخص له المطالب
وترغب في نظره المارب وتبين له الغايات ليخرج من

حالة العشر الى غير هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما
فلا يرد ما اورده بانه ما علل الا تعريفهما دون تقسيمهما فتامل
فايدة في التعريف واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج
في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا
ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي
قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن جدي
عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي ابن ابي طالب عم
فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني
سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه
اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل
ما انبأ عن المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل — حركة
ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الا
شياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفا
ضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت
منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب
فذكرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال
لي لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بلى هي منها فزدها
فيها انتهى الكلام الامالي واما انا فقد رايت كتب الفا
ضل الحرونشي باجازة من العالم المحقق السيد هاشم الا
حسائي ان واضع النحو قد وافق اليه اتفق العلماء على انه
ابا الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين علي عم كما اتفقوا على

ان اول

ان اول من وضع الحروف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع
انه لما سمع رجلا انه يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله
بكسر اللام جاء الى علي عم فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب
بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب
وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال
له انح الى هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه ع
انتهى وهذا ما ينافي نقلهما عن الامالي بل يؤيده ويحكي بعض
المتاخرين وجها اخر يسولر على ان يكون الواو للقسم **قوله** — بلغ مقابلته
لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه
فهذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيد
جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك
من قوله الكلمة لفظة وقد اخذ في مفهوم الكلام الذي هو
قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد الكلمتين اللتان كل واحدة
منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المقصود بيان الموجب في
تقديم تعريف الكلمة عن تعريف الكلام فبيان بان افرادها
جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها الى
افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي
وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بتقديم
الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء
من افراد المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد لتقديم — واهل الميزان قد قدموا تعريف المركب على تقديم احدهما يدل عم
المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فما يدل
على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد
فالعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني

عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها **قوله**

مبحث الكلمة

قيل مجيء الكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على
ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق
منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به والكبير
ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب
سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يخفى
الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون
بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة
الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر
تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر
ولا مشاحة في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق
بلا قيد قرينة من القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان
يكون اللفظين تناسبا في الاحد المدلولات الثلاث مع اتحاد
الحروف الاصلية او وجودا لكن مع المناسبة في الباقي والاراد
بالمدلولات الثلاث المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي و
المناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر
المجرد كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب
ومصدره فانه مناسبته في مدلوله التضمني اعني الحدث
وفي المدلول الالتزامي اعني الوجع والمكان واضرابهما او اعم
ان نسبته الى الفعل يشعر بتمريضه وذلك لان المناسبة بينهما
ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح
وهو التاثير الذي يعقبه الالم وهو ليس مدلولها مطابقيا للمشتق
ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا

منى

منى الطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادهما وهذا مناسبة
بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرحه بفتح العين واما
الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء المفلقين
من اسناد الشعراء العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة
حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشارح الكاز
روني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع فلم يبلغ ذلك
السنه ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول
اني تصفحت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي بن ابي طا
لب ع فلم اجده ولكن حقيقة معناه وعلو طبقة شاهد
عادلان على صدوره من ذلك الامام اما نظما كما هو او نثرا
فنظموه الشعراء كما في حكم كثيرة من حكمه ولو اليه وحده بانه
لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر عنه اما اولا
فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبه البليغة واما
ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف ولكنه
كمال في نفسه ولو سلمت هذا لهذا التزمت بدلك ليس من
اطواره ع في المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في حد
نفسها نقص بالنسبة اليه ع واما ثانيا فقد قال السكاكي
الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد
قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته ع ادتك الى ما تراه
شعرا فهو غير مقصود له ع وقد رايت مثل هذا في شروح مغني
اللبيب منقولا عن النبي ص **قوله** والكلم بكسر اللام جنس لا جمع
كلمة وغيره اعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه اسم جنس
واليه ذهب الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف

وصاحب اللباب ثالثها ارجح نقله الازهري في التصريح
عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين
هذه الثلاثة فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على
احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت
جاءني زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها
الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الا
فراد بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد
فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد
من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي
على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما وضع للحقيقة
ولكن باعتبار وجودها اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من
انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك
ظهر التحقيق الحق لانه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية
لا ينهض حجة من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه
بعض الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء
الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظة الكلم
انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول
بانها اسم جنس من قبيل الثاني ومما استشكله بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلاث
فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل فان ان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا فلا يلحق
الواحدة بالثلاث وقد عرفت الحال قوله اليه يصعد الكلم

الطيب

١٣

الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع
بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلاثة فكانك قلت
جاءني جماعة ومما يبطل جمعيته ايضا كونه على وزن لم يبن
عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد قوله
حيث لا يقع الا على الثلاث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل
القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلاث فصاعدا
جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب
نزل بعض الكلم اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه
او يكون لفظ البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة
مثلها في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله وبعيد من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفا
المحشي ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء
التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما
معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا مو
كد ولو كانت باقية الى م ان لا يصعد الكلم الطيب الواحد
ما لم ينضم جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى
الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعية
باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة جماعة واداة الاستغراق
لما دخلت عليه ابطلت جمعية معناه فصار الملحوظ به
كل فرد فرد بعد ان كان وكل جماعة جماعة واما جمعية لفظه
وكونه على اوزان الجموع فهي باقية لم يغيرها مغير والتوابع
كالوصف والبدل واضرابهما انما يتبعان له من حيث
اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا لكان الحال انه لم يغيره مغير لوجب

جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال الوجب ان يقال جاء
ني الرجال الحاكم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى غيره لئلا
يكون جماعة فاذا الاستغراق لم ينظلها بهذا الاعتبار بل باعتبار
اخر كما صرح به المحقق التفتازاني السيد السند واضرابهما
من المحققين **قوله** واللام فيها للجنس بمعنى الحقيقة لان التعريف
انما يكون البيان الحقائق والماهيات لانها معقولة حال
التعريف لو حدتها وعدم الافراد لانها غير معقولة لعدم
تناهيها فتامل **قوله** والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الخ الوحدة
على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة
النوع كوحدة الحيوان والانسان ثالثها وحدة الفرد وتسمى
وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو لا يتوهم المنافاة بين الجنس
والوحدة لوقوع كل منهما صفة للاخرى كما يقال الحيوان
واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها
وهو ممنوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت
عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت فتقول هذه الوحدة
الى الحال الطين ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى
الواحدة لانها ليست نصا فيها كما توهم الفاضل الهندي
كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لاقتضاء
التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هنا وظني ان ما ذكر في هذا
الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة الحقيقة
وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة
فالوحدة مطابقة لها **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي

اولان

اولان للكلمة افرادا وحقايق احدها الكلمة اللغوية الثاني
الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من افراد
التكثرة بحيث تكثر الاصطلاحات ارباب كل صناعة انما
يعرفون ما هو متداولهم وتصديره بلفظ الامكان يشير الى
ان فيه ضعفا وجهه وبينه الفاضل المحشي بوجهين احدهما ان الام
لداخل في المعرفات بغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيها
ان لام العهد يكون الاشارة الى قسم من مفهوم مدخولها
والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم
الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام
الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما
المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث
قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين اه جعلوا اللام في الانسان
للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة نوع الحقائق
كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه
قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هي لفظة
اه فلام العهد هنا لا تخرج عن لام الحقيقة الخاصة فردا من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لاتجه
ما قال فخذ الجواب لدليله الاول وتفهم منه الجواب عن دليله
الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه
ممنوع لما عرفت من ان المفهوم قسما وحقيقة من حقائق
مفهوم الكلمة فتامل في هذا التحقيق فانه ربما تراه ای اللفظ
منافيا لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقتها
وصدقه فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت

لكن باعتبار ان ذلك ... المقصود

تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح
لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن
كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل
اللام اشارة اليه هذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل
مقام التعريف يأباه فليحمل ابتداء الحقيقة من حيث هي هي
ولما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود فلا بد
ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة
يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من
الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح قصد
المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلق ثانيا بقوله
اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم ح على ما توهمه
ذا قول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق
قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله
بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت الحجر
ونحوه وثانيهما ان ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد
على تقديم الاكل عليه فاللفظ ح لا يتصور الا من الفم نعم
المحشين يقال لفظت النواة فارمي النواة لا من الفم بل
اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب
ح ان يقول لفظت النوات او يقول هذا ويرتب
عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثاني انسب بالمعنى الا
صطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه
لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي
اللفظ بعد لكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي

يتناول

يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن قاعدتهم
النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة اللفظ
في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد
ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه
نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى
الملفوظ به حقيقة وفي هذا وفي هذا العرف يتناول الرمي
الحكمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق على ما يتلفظ به الانسان
نقل الاول يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان
رمي حروف ح من مخارجها سبب التكلم والتلفظ بها وعلى
على الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ
بمعنى المرمي مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى
الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول واورد
المحقق الشريف على هذا التعريف دورا بان معرفة يتلفظ
الماخوذ في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب
ان يتلفظ بمعنى ينطق فهو احد المعاني اللغوية والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي
هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت
كلمات يلزم ان يكون زيد من جاء زيد مركب فلم يكن اسما
معربا لانه من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم يكن حد
الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انهما كلمات فالمركب
من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض
لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات فاخرجها

عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة ورد
هذا الجواب مع بعده غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج للضمائر
ونحوها واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح
لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد بان يكون الكلمة موضوعة
باسمها لا في ضمن كلمة اخرى كذا ذكره الفاضل المفاعلة على المفا
علة قوله مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما
قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارة المشهور تنبيها
على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل
والمستعمل وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل انتهى وقدم المهمل
مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال
والوضع طارئ عليها قوله كزيد وضرب ثم يمثل للحرف اكتفاء عنه
بالكاف عمرو او واو قوله انه ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني وتقريره
ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا
شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ
الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظي حقيقي
هو المطلوب قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة لم
يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى الواجب
فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كا
راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور
هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فعلم انه ليس من مقولة
الحرف والصوت لبنى على ما ينبغي قوله ولم يوضع له
لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفى عن ذكره من غير لفظ

في الجواب

16

عن عبارة اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا
الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه
قوله وانما عبر عنه باستعارة اه دفع لما يتوهم من انه عبر
عنه بهذه الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريقة
الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقي
لكونه محكوما عليه كضرب في مولك القول نعم اسكن انت
وزوجك الجنة ومعطوفا الى غير ذلك من الاحكام
فلما اجريت احكام اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا
قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا الكلام
منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف مبني اي القسمين واما
ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المصنف في الايضاح
من ان المستتر هو المحذوف ولكن عبر عن المحذوف الذي هو
الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان
الرد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا
حقيقة فلا يكون لفظ الحكمي مثال قوله لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان قيدنا للتحقيق لا للتقليل
لظهوره في بعض الاحيان لان الحذف لما كان جائزا فا
لتلفظ به ظاهر ان كان واجبا فالمحذوف يمكن التلفظ
به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال اختلال
احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره او ان
تنتفي القرينة الدالة عليه في هذا الكلام رد على الفاضل
الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة يصدق
ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان

عليه م

وصف المهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه فهو قد
حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وظني
انه تعليل مستحسن لا غبار عليه قوله وكلمات الله تعالى بالجر
نبه اه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات
الله والجن والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحا
صل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المهمل فليس له مدخل
في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول
كلمات الله فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا
يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله قوله والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال مبتدا وغير داخلة
خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط والرسوم الحسابية والعقود
جمع عقدة وهي عقدة الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد
خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع
نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال
بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله
لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما
دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات فيجوز الاحتراز
بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا
كذا لان الموضوع لمعنى مفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون
انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف و
ظني ان الشارح ان قصد عن هذا الكلام فهو في غاية السخافة لان مراد
نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاحو

ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض
من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول
الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة
بقيد اللفظ وان كان حسبما عرفت فلا حاجة الى ان
يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته
غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم
ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها اللفظة والحاصل له
امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة
عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سايلا يقول
لم يجر المصنف حذو الامرين المذكورين فاجاب الشارح ببيان
فساد الامرين اما الاول فلان المصنف لم يقصد من اللفظ
الوحدة التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية
عن التعريف كعبد الله علما واعرابه لانه لفظتان عرفا واما
الثاني فان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة
مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري
فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في الجوامد
فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظة و
ان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر
فيعتبر في مثله الاصل بخلاف ما هو مقصود ولوجوب المطابقة
شرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
كفعيل بمعنى مفعول فيقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما
ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا مؤنث في هند حسن
وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان

معتوه حصل بما ذكر وليس المقام مقام بيان وتفصيل
مع كون اللفظ احضر لان فيه حذف يا بين قوله وضع الوضع
في اللغة جعل الشي في حيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب
تعيينه اللفظة بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ و
مكانا سمي به قوله تخصيص شي بشي لم يقل تخصيص اللفظ
بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سياتي فان قيل المراد اما
فصل الثاني على الاول والاول على الثاني وايما كان يلزم
منه خروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص
هنا القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد به
الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين
الواضع ولهذا عرف بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع
سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان
متعددا فيهما بتعدد الازمان مكان الواضع في كل وضع
وقع في زمان خصص فيه احدهما بالآخر فتامل قوله متى
اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشي الثاني
وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين كما
في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب نفهم الشي
الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشي الثاني
اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه
فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا
قوله قيل القائل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه وضع
الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث
والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين و المحق

انه موضوع

انه موضوع النسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض
ان تعريف الوضع غير جامع قوله واجيب حاصل الجواب انه لا
يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة تفهم معناه بسببها وهي
سرت والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب
بان الضميمة المعنى يحتاج اليها الدلالة على المعنى التعيينية
قوله ولا يبعد له حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق
المتعارف بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان
تسمية للسبب باسم المسبب واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع
ضميمة فح لا يحتاج الى قيد زايد هو قيد صحيحا كما احتيج
على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد بشي هذا مفهوم اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد
بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم مكان
اي مكان القصد سوا قصد بشي ام لا نقل من الكاشف الى المعنى
لعلاقة المناسبة لانه اما مكان القاصدية او المقصودية او
مصدر ميمي بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوي
اي مقصود نقل الى المقصود بمعنى المفعول للشي فهو من
قبيل نقل العام الى الخاص قوله او مخفف معني او فاصله معنوي
كمرمي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احدهما الا
خرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت
فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف احدى اليائين وقلب
الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال كان ابعد
ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره الا انه اقرب
من جهة المعنى وانسب بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في

المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص قوله ولما كان المعنى لجواب
سوال وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه با
لشئ في قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا ينا
سب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم
دخوله في مفهومه وكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم يعتبر
الشئ الثاني والحامل له على هذا ما قاله من توصيفه بمفردة من
مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سياتي او اخراج حروف
الهجاء بقيد صريح والذي يختلج في بالي عدم الاحتياج الى ما
ذكره الشارح بل الحق في الجواب ان الشئ الماخوذ في تعريف الوضع
ان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتنا
وله وغيره فبينه بقوله لمعنى قوله فخرجت بزاى بقيد الوضع و
انما لم يحترز به عند ذكره لان الاحتراز به على هذا الوجه مبنى
على تجريده عن المعنى فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفا
ظ الدالة بالطبع اى الدالة على معانيها بتوسط الطبيعة
كدلالة اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقيق
حال لا يقتضي هذه الدلالة بل يعلم حاضر ان من كان به وجع
الصدر فطبيعته تقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج هذه
الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها الا انها داخلة
تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع و ح
فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل [illegible] الملائكة
جبرئيل لذا قال الناظرون في هذا الكتاب وظني ان الحال
ليس على ما قالوا بل العرف واضح فان المهملات هي الالفاظ

التي

التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى
كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ
الدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد تكون موضوعة ولكن لا
للمعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع
للذات المعلومة الا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسط
ح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار
او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على
الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجاء
تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ
بها اى حروف يركب منها اللفظ قوله الموضوعة لغرض التركيب
لا يتوهم انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان بهذا الغرض معنا
ها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض
من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ
ويقصد لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجا كلها
[illegible] فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى
يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية
مثله في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى فظني ان الصفة
مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجا الموضوعة لمعنى
كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان
شئت اخراج مثل هذه فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث
انها من حروف الهجا ليست موضوعة لمعنى او بمعنى حققناه
سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض

آخر كلفظ الاسم والفعل والحروف فهذا الاعتراض بعدما فسر
المعنى بما تقدم ليس محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا
لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت حق
وضعه لمحله كان هذا الاعتراض متفرع على الجواب عن الاعتراض
الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا ايرده في ذيله فلا
كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة و
الخبر المراد بالخبر ما ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع
لزيد قائم وقام زيد واضرابهما والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم
من الخبر فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه
العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر
على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ
اى الالفاظ المذكورة في قوله بازاء الالفاظ المركبة التي هي
معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التي هي معان للالفاظ
الموضوعة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها الدالة اجزاء
لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ
التي معان لها فان المعنى المركب ما يدل جزء لفظه
على جزئه ولا يدل جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل
على جزء معناها اعني زيد من زيد قائم بل المجموع هذه حروف يدل
على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه
قوله وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين في شرحه الموسوم
بالمتوسط قوله ليس ههنا اى في مقام النقض على تعريف الكلمة
قد اعتبر بما كان او مركبا لاحظ بقوله مفرد الاعتراض الاول
وبقوله او مركب الاعتراض الثاني قوله بل بازاء مفهوم كلي فالاسم

مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا الكلمة دلت على معنى اه واعترض
بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان
مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع
بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب
في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات
وجعلت آلة لملاحظته فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل اه لهذه العبارة محملان احدهما ان يكون
قوله كلفظ الاسم بيان للالفاظ المجملة وعلى هذا يكون البيان
مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك
المفهوم افراد هي الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد
ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسما ولذا
يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر والجملة اسم
فذكر مفهوم الاسم واحال تعميم مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم
الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ كزيد
قايم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم اه متعلق
ومتمم للفظ السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم
كلي افرادها الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه
العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل في هذا المقام فانه
من مزالق الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضماير اه اى الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة
موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير
وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة

مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ
موضوعا له كما اذا قلت زيد فقيل لك الذي قلت اسم مفرد او
قلت زيد قائم فقيل لك الذي قلت مركب خبري قوله فان
الوضع فيهما اي في كل واحد من الضمائر وامثالها او الجمع
باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع
له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هناك اي في
مقام وضع الضمائر وامثالها الالفاظ المخصوصة اي في
مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما قيد
الحق بهذا القيد لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا
كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هنا
والذي موضوع له حقيقة جزئية والمراد افرادها وان اردت تحقيق
معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للوا
ضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين
بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص
التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاصا
كزيد فان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان
يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما و
الموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق فله ان
يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته
لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام
نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما
لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا
اعني ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه

موضوعا له مجازا والمراد لغير موضوع لجزئيات هذا المفهوم ح

والموضوع له

والموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه
الكلي ليتوجه العقل به اليه فيتصور به اجمالا انما الامر بالعكس
اذا تنقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا لا
يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد
به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت
في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون
موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افراد المعينة كذا قال جماعة
من الافاضل والحق ما افاده العضدي واستحسنه الشريف
واشار اليه فاضل الشارح وهو انها موضوعة لكل معين
منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها
ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان
انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل
تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا
يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة
ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته
بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق وشابت
لمة الليل قوله على جزئيه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد
تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى
معنى قوله وفيه انه يوهم له اي في جعل المفرد صفة للمعنى توهم
ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك

بلغ مقابلة

لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد و الفعل وشبهه اذا
تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان تقييد
هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان
يكون المعنى سابق على وضع اللفظة له لامتناع وضع شئ لامر
معدوم ولذا كان معنى المقدم متصف بصفة يجب ان تكون
تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم
لظهور المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى
المفرد على ما عرفت ما يدل جزئه والمركب بالعكس والدلالة
وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله بعض
الائمة الاستراباذي من ان الافراد صفة للفظ عند النحاة و
انما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم انه ذكر التركيب
طردا للباب **قوله** فينبغي ان لا تكتب فيه تجوزا اي في كون المعنى
متصف بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان مآل المعنى
الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به كتسمية الشئ باسم ما
يؤول اليه كما قال من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا
من اهل الحرب فله سلبه وتسمية المشخص الحي قتيلا لانه يؤول
الى القتل بقاء **قوله** الا بالتجوز وانما لم يقل هنا لحوق لفظه
لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ على ما لا يخفى **قوله** ولا يدخ
من ابراز النكتة اي حين جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ
صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى مفردة اعني
لفظ مفرد فالاحسن في الوصفين التناسب ليكون الكلام على
نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل

او بالاسم فخالف الاحسن لا بد لها من نكتة وهي بيان تقدم
الوضع على الافراد بحسب الرتبة لان التقدم الزماني غير معقول
هنا لمقارنتهما فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزماني اعني
صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي والى مجموع التشبيه
اشارة الحاشية يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة
الاولى لما كان لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل
في العمل عبر عنهما به **قوله** وان لم يساعده رسم الخط لان من
قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها والوقف
على المنون تقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد
منصوبا لكتب بالالف **قوله** فانه مفعول بواسطة
اللام الغرض من هذا دفع احتمالين احدهما ان الحال ما
يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد
العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل
في الحال وضع وفي معنى حرف الجر ودفع الدفع ظاهر ولم
يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف فلا يجوز تقدمه
عليه على ما سيتلى عليك **قوله** وجه صحته اه اي وجه صحة
وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض
دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعامله مقترنان
والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب
الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا
القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية **قوله** وقيد الافراد لاخراج
المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع

[illegible] ان يكتب ... نقض ظاهرة [illegible] الكلمة ... بالاعراب ... في حالة الرفع والجر [illegible] وليس كذلك [illegible]

للمفردات لا لغيرها مردود بما اخترناه في غير هذا الكتاب
من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع
اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع
اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع
النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ
كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على
الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج
الى معرفتها الى علم النحو **قوله** كلامية او غير كلامية الياء للنسبة
اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال لها الكلام عند ارباب
هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم وغير الكلامية ما عدا
ها سواء مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها **قوله**
فيخرج بذاته وكذا يخرج عنه رجل بالتنوين فان التنوين يشابه
اللام في كونهما من حروف المعاني **قوله** مثل عبد الله علما اي
كل مركب اضافي صار مفردا بسبب العلمية واغا صار مفردا لان
المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات
المستحقة لجميع الكمالات **قوله** مع انه معرب باعرابين اعراب على
المضاف والاخر على المضاف اليه واغا اعرب باعرابين مع كونه
مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل
لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار
المنقول اليه **قوله** با الغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال
اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب باعراب واحد
يكون كلمة وكلما يعرب باعرابين يكون كلاما نظرا الى جانب اللفظ والميل
الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان **قوله** وما اورده

صاحب

صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص مختل من وجهين احدهما
خروج مثل قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان
تعريف المفصل مختل من وجه واحد **قوله** فانه لا يقال له لفظة
واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان و
لم تصدق مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي
المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اي دفعة بحيث لا
يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما فخرج عبد الله خرج عنه
لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضعه الاضافي
وهو بعيد **قوله** مثل عبد الله خرج عنه اعلم ان الصاحب
المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الش جعل عبد الله من اقسام
الاسم لعلم المركب فالظاهر ان كلام الش معه على سبيل الاعتراض
فنسبة الفاضل المحشي كلام الش الى الافتراء افتراء ولا يحتاج
الى الجواب بان المراد باللفظة في تعريف المفصل اللفظ وزيادة
التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد **قوله** اعلم ان الموضوع اه
المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المص في التعريف
قيد الدلالة ولم يات به كما فعله صاحب المفصل وحصل
الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة
اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت
اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل جاعل فوضعية
وان كان بحسب كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض
المعنى فطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد
الوضع **قوله** دين المسموع من وراء الجدار تدل على التحيض
الدلالة العقلية لانه تخبر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا

وقد تهدى الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله
من وراء جدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم
من جهتها **قوله** اى منقسمة اعلم ان هذا التقدير لفوايد احد
ها انه اشارة الى ان هذا الجزء لو تعرض تكميل تعريف الكلمة
بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها تحصيل ملاحظة تفصيل
الاقسام ثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر كل
واحد من الاقسام الثلثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من
كل واحد منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا
او مساويا له فجعل الخبر مقدرا لوجود شرط صحة الحمل ثالثها
ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس
كان رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكر فالانسب
ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف رابعها وهو
الظاهر ان ضمير هي راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها و
المفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من واد الجعبة
فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه
اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران
فيكون مفهوم الفعل وقس عليه حال الخبر بحر الائمة حيث
قال فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلثة معا
لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة
من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل
قسمة الكلي الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشيخ هنا اخر
وهو ان المقصود بقوله هي اسم له اى منقسمة الى الاسم فافهم
قوله لانها اى الكلمة اما ان تول في اثناء التقسيم اولا

الشي

بل يصدق على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل
على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف
فلا يصح جعل الثاني حرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي
استلزمها الوضع وهي لا تكون الا للمعنى **قوله** اما ان صفتها
انما قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله في تأويل
المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او لا دلالة لكن يصح
ان يقال صفتها اما دلالة او لا دلالة قال السيد المحققين
لا حاجة الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر
الصريح والفعل المضارع المصدر بان وانما نفى تأويل
المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من جهة دخول حروف
جر عليه او الاضافة او نحوهما ولا شك ان معنى الفعل
مربوط بلا تقدير انتهى وهو محل تحقيق وقال بعضهم
انما اتى بمع ان المحض يتم بدونها للتنبيه على كثرة او
صاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا انه ليس
المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر غيره
الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم
ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتقل
من لم يميز بين اللفظ ومحسنه **قوله** كاين في نفسها اشاره
الى ان الظرف مستقر **قوله** اعني الابتداء والانتهاء اراد
الابتداء والانتهاء الخاصين لان معناهما والا فالابتداء
والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من
غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء
وسيرد عليك تحقيقه انشاء الله تعالى فانتظره

اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
على ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف لم يتعلق لابد
من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره لانه اذا انتقل لفظه
الى الذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف
كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيميه
فانه اذا انتقل لفظهما الى الذهن السامع انتقل معه المعنى
فكان قالب كلمتيهما ظرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا
قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب
فاعلم ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدهما
قول بعضهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور
معناه متوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما
معنى من فقيل في جوابه انه التبعيض وجدت تصوره
متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء
والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالفوق
والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به
ثانيهما قول آخر بين المراد من دلالته على معنى في غيره
انك اذا قلت من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرها
فاذا ذكرت مع متعلقها تبين معناها وهو كسابقه في الضعف
وهو يدل كسابقه في الضعف لانه يدل على انها مشتركة
والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا
لكانت الاسماء المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الا
سترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت
في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ واطنب في تفصيل هذا

المعنى

المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره
ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام
قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد قيامه
بمعنى غيره قياما حقيقيا فبطلانه ايضا لما مر ولانه يلزم ان يكون
الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة
بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على
معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا كله فاسد كا قوله
لبصرة والكوفة اكتفى بذكر بعض الضميمة عن تمامها الا ان
ضميمة معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت
والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك ان قوله
يقترن بذلك المعنى يرجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة
باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الغلام
قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن بذلك
المعنى حال فهمه من اللفظ قوله اي يفهم اه بيان لما سبق
خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب
فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من
لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس
وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما
اذا اطلق ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو هذا

هذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل
واحد من الفريقين دلايل اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل
قوله لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي
فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والانسب
انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون
الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت
هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد
بين النفي والاثبات لا استقرائي كما ذهب اليه بعضهم
قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من
لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل
والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا
سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف
الفعل وقام مقامه وهي مردودة بالاجماع لصدق عليه ان
قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اي القطع على الاصح
فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب
اسم مسمات قولك ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل والاخبار
عنه باعتبار معناه واما لفظه فاسم والا لزم التناقض في
حال الاخبار قوله وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف
اي قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا
للطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بعد تعريف الاقسام
او لتنبيه من لا يكتفي بالاشارة كذا قاله الشيخ الصفدي اقول و
يجوز ان يكون استئنافية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء
للسببية قوله والفعل كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان المتاخرين

قد اطبقوا

قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة
الحدث الى الفاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلال
معناه التضمني اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق
ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني وظني
انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى
طرفين الا انهما جزءان للفعل فهي لم تحتج الى امر خارج عن
مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني
الاضافات كالمقاربة والمباعدة والمحاورة واشباهها
معان اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذينك الطرفين
مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين
في عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق
المتاخرين ومنهم من ذهب الى انه دلالته عليه بطريق
الالتزام ولهم استدلال دلايل حررناها في كتابنا الموسوم
بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف
لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزء
من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل
اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير ان
زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء لمعنى اسم
الفاعل فكذلك في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء
الفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه وهو متحقق في جميع الا
نشاءات رابعها لو كان الزمان الماضي جزء الماضي و
كذا في المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد تخلف
كما في قولك ان مت مت ولم يضرب فلا يكون جزء

لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث احققنا
منهب المتاخرين لابد لنا من الجواب عن هذه الدلايل فا
لجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل
اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق
الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء
المحدود بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق
بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه
واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل
من ضرب وغيره لابد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب
الا ذات متصف بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث
بعد تسليم عدم دلالتها على زمان في الحال يجوز ان يجرد الشيء
عن جزئه بتنصيص مدلوله الجزء الاخر كما جرد الوضع عن المعنى
وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي
صورة ومعنى وقت في المثال وان كان ماضيا صورة الا انه
مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه فقس المضارع
ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل اللايق بها مبحث
الفعل الا انا ذكرنا هنا خوفا من مصايب الزمان قوله وليس
المراد بالحد اه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام
الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حدودا
لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل
الحرف المخرج لاخوته عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز

عن الفعل

عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط قد اعتبره
اهل صناعة الميزان واما الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف
الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم
عند اهل الميزان قوله ولله در المصنف الدر في اللغة ما يدر من
الضرع كاللبن وفيه خير كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا
فيقال لله دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما
هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
ونسب الى الله تعالى مع انه فعله لغرابته وهو تعالى منشئ العجائب
فكان هذا الفعل لله لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته
والمراد به لبن امه التي غذته منه حتى صار رجلا كاملا و
المعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الساقي
له هو الله تعالى قوله والكلام في اللغة اه الالف واللام في
الكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا
يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد
الثاني في شرح اللمعة قوله اي لفظ فهم العامة باللفظ
لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف
زيد قايم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد
لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا قال الشريف
في حاشية المطالع من الاصول المعلومة بالضرورة ان
الاشياء المتعددة لا تصير شيئا واحدا ما لم يعتبر معها
حيثية وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لابد لتحقق الكلام
من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا

مثلثة الكلمة قال بعض المحققين ومن الغرائب اللغوية تثليث الكلام م

لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال التسمية لفظا اعتبارا اغلب افراده فجرى فيما قيل **قوله** حقيقة او حكما اما قيد للتضمن الحقيقي ما كان جزئيه حقيقيين كضرب زيد و التضمن الحكمي ما كان احد كلمتيه او كليهما حكميا كالضمائر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما بمعنى حكمية مما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هنا ذلك وهذا هو الظاهر من حقيقة الاتي بعيد هذا **قوله** فالمتضمن اسم فاعل او جواب اعتراض يرد على المصنف واورد تصدى لدفعه الشارح الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن و المتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد فلو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشارح قد اخذ اللفظ في التعريف والمراد من تضمنه الكلمتين فهما منه او شموله لهما شمول الافراد **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد جوز الشارح الهندي مع هذا ان يكون الباء اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين ملتبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة الحكمية هي

فالتضمن

ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها **قوله** وحيث كانت الكلمتان اما الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المصنف حيث قال كان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه **قوله** بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على التفات الذهن كما سبق تحقيقه **قوله** وقائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشي في كون الخبر في زيد ابوه قائم مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره يمشي على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تم به الفائدة مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه **قوله** اعني قائم الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهره لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون كلمتين في ضمنه فهو ان الاكثر منهما اما ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف عارضي وثانيهما ان الاسناد نسبة لا يتقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بالاكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به واليه واتفاق الظاهر لانه يمكن ان يقال المراد بتضمن كلمتين فقط المراد بالتضمن التركيب **قوله** ثم ان صاحب المفصل الخ اعلم ان صاحب المفصل واللباب يعدان عرفا الكلام وصلاة بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال صاحب المفصل

قوله في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائما مقامه ... صح صح

ويسمى الجملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة و
ظاهر الحال كما فهم الش لكن قال ولد المحقق الشريف واعلم انه قد
وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى جملة فوهم بذلك
بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة لا
نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق
كلامهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل
وكلام الش كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه
قوله فتصدق الجملة على الجملة الخبرية لان الجمل الانشائية
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز و
الوقوع وقد سبق مجملا وسياتي ان شاء الله تعالى مفصلا في
الجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقعة وصفا
نحو يضرب ابوه في قولك زيد يضرب والواقعة جاءني
رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير المبتدا ولما
كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتدائه اسنده اليه
وكذا في الثاني فتامل **قوله** وفي بعض الحواشي اي الحواشي
المنسوبة الى المص فان المص كتب حواشيا على حاشية الكتاب
حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة
بالامالي عن الايضاح شرح الكتاب للكنزي قال في بعض
بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على
كون قام ابوه في قولنا زيد قام ابوه كلاما عنده والا لم يقع
حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس
مقصودا بالذات الا في ضمن اسمين انما احتيج الى تقييد هذا
اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي

آه انما قيد بالخبرية لان جازم

[illegible]

واجاب عنه

واجاب عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام او ما تضمن
كلمتين او التضمن المذكور الا لاسناد الاصلي المقصود لذاته
على الاولين تشكل الظرفية فيما يليق الكلام كلا يصح مظروفا
للجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا
للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما
الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن
الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا آخر وهو جعل
في بمعنى من **قوله** فان التركيب الثنائي اه هذا انما يفيد
انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب
المص يكون ثنائيا وفوق الثنائي **قوله** وفي بعض النسخ
او في فعل واسم ووجه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر **قوله** نحو يا زيد جواب عما
يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد فاجاب
بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد يذهب الى ان احد
جزئي الكلام منكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل
والجزء الآخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب
الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما
يقوم مقامه فيؤول ما ذكره الش **قوله** الاسم ما دل اي كلمة
دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا
ونحوي وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدال
والاربع وبعض المركبات **قوله** على معنى كاين في نفسه
جعل الظرف مستقرا صفة للمعنى وهو مبني على كلمة في بمعنى
الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل في بمعنى الباء تحمل

نظرا الى حرف جر انما قام بعضها مقام بعض عند بعض
الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق قوله بتذكير
الضمير اه اى مطلق الضمير فيشمل ضمير نفسه وما باعتبار
اللفظ مفرد مذكر باعتبار المعنى مفرد مونث ولذلك اجيز فى
الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله قال المص
اه اى فى شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور
فى بنفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر وحده
بانه اى لا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار
فى نفسها كذا اى حكمها ان تسميتهما الالف والظرفية على هذه
مجازية قوله اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما
يجب ليحصل معناه فى الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك
متعلقه فهو آلة لملاحظته فعدم استقلال الحرف
بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان فى معناه قوله
وتحصيله اى تحصيل ما ذكره المص فى خلال الشرح والمحصول
بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف
فى تعليقاته على شرح الرضى وعبر الشارح تارة بالمحصول واخرى
بالحاصل تبعا لصاحب المحقق قوله قايما بذاته كالجسم
قايما بغيره كالبياض والسواد القايمين بالجسم ولو قال كما ان
فى الخارج موجودا قايما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا قايما
بغيره وهو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى
حرف فيما يقابله قوله كذلك فى الذهن اه الاان ما فى هذا
دون القايم بذاته لا يصير قايما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول

الذهني فانه ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او
بالعكس كما سيتلى عليك قوله معقول اه اى المعقول هنا
المعلوم هو مدرك قصدا اه اى توجه المدرك الى ادراكه قصدا
وقوله ملحوظا فى حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء
الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا والة اه الة بيان لقوله تبعا
فان الالة كالقلم ليست مقصودة الا تبعية الكتابة المقصودة
بالذات وهذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة
فانه الة لتعرف احوالهما وهذا كله مجمل يوضحه قوله فالابتداء
فالابتداء الاسمية مثلا وانما قال مثلا لجريان ما ذكر فى الاشياء
والظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله
قصدا منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على
حال اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله
مستقلا بالمفهومية قوله ولازمه اى لازم مفهوم الابتداء المطلق
تعقل متعلقه بحاله لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ
عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير من
انتهائه والا فهو قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن
خير او يراد بالمتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء ولما كان
غير مقصود بالذات كفت فيه هذه الدلالة وقوله تبعا مغن
لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج اليه فى
فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه لا
يضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل قوله
فهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا
قصدا بالذات ومستقلا فى المفهومية قوله فقط اى

لا يكون مفهوما من لفظ من الحصر هنا اضافي او المراد انه لا يحتاج
الى امر اخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة او بيان له
قوله ليدل على متعلقه اي ليدل ذلك اللفظ المضموم الى لفظ
الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه
فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا ما ذكره المحققون
ومن ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهو
مية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في
نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك
المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ آخر كدلالة لفظ الا
بتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان
يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل فيه
الحرف قوله واذا لاحظ العقل اي اذا لاحظ العقل مفهوم
الابتداء من حيث هو حالة اي نسبة بين السير والبصرة
تربط احدهما بالاخر كما ان نسبة القيام في زيد قائم انما يحتج
اليها لربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها لا يكون مقصودة
كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تعقل
طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان
لمنا فانه لما سيأتي من ان لفظة من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة بالمعنى يتصور ان هذا المفهوم يجري
فيه اعتبارات وان اردت ان تعرف كيف يتصور اعتبارا
في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى
بالعرض فلنوضح لك بمثال من المحسوسات فنقول انك

اذا نظرت

اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان
احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا
جاعلا المرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه
الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى
المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها
كقولك المرآة صقيلة وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا و
استوضح ذلك في المعقولات ايضا بقولك قام زيد وقولك
نسبة القيام الى زيد فلا شك انك لا تدرك فيهما نسبة
القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها حالة
بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكانها مرآة تشا
هدهما بها مرتبطا احدهما بالاخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم
عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني
مدركة بالقصد ملحوظا في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم
عليها او بها على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهو
مية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن
المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك
يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل با
لمفهومية قوله لتعرف حالهما اي لمعرفة حال السير والبصرة
وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن
ان يتعقل الا اي لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه
الالية الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء سير البصرة
حسن قوله ولا ان يدل عليه اي لا يمكن ان يدل لفظ

الابتداء الانغم لفظ دال على متعلقة كلفظ السير والبصرة
الدالين على معنيهما الذى هو المتعلق قوله والحاصل ان
الذى حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم
وحرف قوله لكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوعة
لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن
بغداد من الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان حرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب
اليه فما لم يذكر متعلق حرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذى
هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بمتعلقه — فيتسطر بمتعلقه
قوله من حيث انها اى من حيث ان تلك الجزئيات
حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اى ذلك المفهوم الكلى الذى لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون
مفهوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به
كقولك الذى انا متلبس به الابتداء قوله فى كل منهما اى
لا يبقى كل من المحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات و
مستقلا بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين
غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين — [illegible]
المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه فتلك الجزئيات هى
نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة فلا
يصح لان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة احوالها اى
احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد

بقوله

بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث
لا تعقل الا بذكر متعلقاتها اى يكون معنى الحرف فيها ان
يكون متعلقا باعتبارها وملاحظتها وانما اطنبنا الكلام
فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله
واذا عرفت هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا م
بغيره قوله بكينونة المعنى فى نفسه اى على تقدير ان يكون
مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى
كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ قوله
ثم رجح كينونة المعنى اه حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى
والى اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى
على تقدير واللفظ الى اخ قوله من كينونة المعنى فى
نفس الكلمة فى قوله فى وجه الحصر لانها اما ان تدل على
معنى فى نفسها او لا قوله فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى قوله وارجاع الضمير اه لم يصرف عن الظاهر بارجاع
الضمير اليه كما فى هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة المفصل
فى هذا المقام لم يكن مسبوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة
حتى يرجح هنا اليها ليتوافق المقامات وارجاع الضمير فى
عبارته الى المعنى لقربه قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان
معانى الاسماء من حيث انها تعقل متعلقاتها الفهم خصوصيا
تها التى جرت العادة باستعمالها فى المفهومات منضمة الى
تلك الخصوصيات بخلاف حروف فانها موضوعة لتلك الخصو
صيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية
فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير ملحوظ معه خصوصية من

هو المراد بقولهم ان الحرف
دل على معنى فى غيرها فالمراد
بغيرها متعلقها مقام

الخصوصيات وكذا نظايره قوله لكن لما جوزت العامة يعني
ان العامة جوزت استعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية
واستفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فان معانيها
على ما عرفت هي الخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه اه توضيح هذا المقام
ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل
المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا
تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين
بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل
نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعلها بخصوصها لكن
الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل با
لمفهومية فلذلك لم يقع محكوما عليه ولا به فانه لا بد في كل واحد
منهما ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره
والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره اعني النسبة الى الفاعل
وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث
ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه
واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو
غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما
به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحدث شامل المعنى المطابقي
والتضمني لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن اه فلا

تطبيق

تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة
الى فاعل معين واما على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين
من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل
مع حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة
على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي
لانه الشايع المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود انما تحمل
على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكروا لزم عليهم خلاف ما
اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية
لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظة ضرب
فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان
من جملته النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشي
بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذه اللفظة
وجه بهذا الوجه وحصل عنده مفهوم الحدث والزمان في
ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من
لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم بخصوص
المعنى الموضوع له بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث
فاذا حصل عنده بالضميمة م
انه مراد فشاهلة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هذا الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب
بعد فهم معناه المطابقي والفرق به وعدمه من الالهام و
الظاهر انه من الايهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول
اللفظ كما دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي
حداهم على ان نفوا بين ذو وفوق وتحت وما شابهها

وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية
لكن لفهم خصوصيات وزيادة الفايدة ذكرت معها فكذا
نقول فى الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا
انها استعملت الى الفواعل المعنية لفهم تلك الخصوصيات
سلمنا انه موضوع انه للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند
المتكلم كاف وذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع
هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة
للحدث وللنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق
الا انا نفرقه بحكم عليهما بالاحكام المختلفة مع بقائهما على حالها
ولما كان احد جزئى الفعل الزمان وهو مجرد غير مستقر على
حال فغير من ان يكون محكوما عليه فتامل فى هذا المقام
فانه من مزال الاقدام وما حققناك سابقا مبنى على هذا
التحقيق **قوله** اعنى الحدث انما قيد المعنى التضمنى بالحدث
لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد
الازمنة لان نفس الزمان والشئ لا يقارن نفسه **قوله**
مع احدها لان معه اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة الاقتران
يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفى فى حد الاسم وا
لثبت فى حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى
من لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب
فى قولك زيد ضارب امس **قوله** فهو صفة فى بعض النسخ بالواو
فهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهى فصيحة جواب شرط محذوف
اى اذا عرفت ما تلونا عليك فقوله غير مقترن صفة المعنى
وجوز الشيخ الهندى نصبه على ان يكون حالا من المعنى وفيه

بان يكون

بان يكون خبر مبتدا محذوف وانما اختار الشارح الوصفية
لان النصب يحتاج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير
مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف الاصل
سواء كان النقل عنه صريحا نحو رويد فرويد فى الاصل مصدر
مصغر ارواد مصدر ارود اى رفق بعد تخفيفه بحذف
الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق ومعنى
كون النقل عنه صريحا ان مصدريته فى الاصل محققة ثم نقل منها
وجعل اسما للفعل الذى هو امهل فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
اى كما يستعمل اسم الفعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا اى امهالا
وهذا يدل على انه فى الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر
ذلك المعنى المنقول عنه **قوله** او غير صريح نحو هيهات ومعنى
كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر
بان يكون على وزنه نحو هيهات فانه وان لم يستعمل فى
الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن قوقاة
فكانه كان فى الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذى
هو بعد **قوله** مصدر قوقاة كتب على حاشية الدجاجة
تقوقى ان تصيح قوقاة وقيقات على وزن فعللة وفعلالا
قوله نحو صه ومه فانهما فى الاصل اسمى صوت نقلا منه
وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا
المعنى المصدرى الى معنى الفعل الذى هو اسكت واكفف
فقوله او عن المصادر اى عن معانى المصادر التى كانت
اى تلك المصادر اصواتا فى الاصل والمصادر التى هذه الا
سماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا

بلغ مقابلة

قوله او عن الظرف اى منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه
فى الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى واسما للفعل الذى
هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا واستقر وكذا
الجار والمجرور مثل عليك فانه فى الاصل جار ومجرور ثم نقل الى
معنى الفعل الذى هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا
فليس شئ من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الو
ضع الصددى واما بحسب الوقوع الصوتى فليست اسماء
فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران
انما عرض لها بحسب الوضع الثانى وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة فظاهره خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك
للزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة فى حال معانى الافعال
وعدم اقترانها باحد الازمنة الذى هو مثبت للاسمية بحسب
الوضع الاصلى وهذا بعيد فى النظر اذ اللائق ان يكون مدار
الاسمية على وضع واحد لا يكون وضعا لغوا ومعتبر الاعتبار
وضع آخر فاللائق بكلامهم ان تكون اسماء بالنظر الى الوضع الاول
وافعالا جامدة بالنظر الى الوضع الثانى ولذا قال بعضهم حامل
لهم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام
التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك
فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج
هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها فى تعريف الاسم و
نحن نوجهه من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل
على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكر وانه دال
على حدث وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اى ذلك

الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناها
الفعل اى اللفظ الفعل الذى هو اسكت ولا ريب ان هذا
اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة قبل معنى هذا اللفظ بتضمين
اى السكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه
فعل فتسميتها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة الالفاظ
الافعال لا لمعانيها فقول نجم الائمة الرضى وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل
فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه لمجئ اذ العربى القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير
موافق للتحقيق فان الكلام فى الاسماء والافعال الاصطلا
حية لا اللغوية والا فضرب مثلا فى اللغة اسم لانه علامة على
مسماه وكذا الحروف قوله نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء
الترجى فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان ترجى قيام
زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة
فاذا قيل كاد زيد يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد غير مقيد
ايضا بزمان لكنها فى الاصل مقترنة به فانه كان مثلا كان معنا
ها القرب الواقع فى الزمان الماضى وعسى الترجى الواقع فيه
فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت فى ذلك الزمان قوله
وخرج عنه المضارع اختلف النحاة فى مدلول المضارع من
الزمان فقيل هو للحال واستعماله فى الاستقبال مجاز وقيل بالعكس
وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الا
لاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك
ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد فى ضمنهما قوله انه لا

يفتح في الدلالة اه اي لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين دلا
لته على احدهما اي حال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كا
لزمانين اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك
ارادة ماسواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا في ارادة
الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان
لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن
لا يراد شي منها الا معا واما على ما ذهب اليه ابن سينا من
ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا معا
لقرينة ومعها لا يدل الا على زمان واحد **قوله** ليفيد زيادة معرفة
اي ليفيد ذكر بعض الخواص او المعنى بسبب ذكره لها زيادة معرفة
فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما كان في التعريف
نقص وخفاء بما عرفت او نحو زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه
قوله منها اي من اول الامر ولتقديم الخبر والاتقديم
ليس للحصر **قوله** جمع الكثرة وهي فواعل التي هي حقيقة فيما فوق
العشرة انتقل الى صاحب اللباب قريبا من ثلثين خاصة
قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية نحو قولك
هذا من الناس او من الانسان **قوله** ولا توجد في غيره
الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة عند اهل
العربية ما ذكر الشيء محمولا كان ام لا واما اهل الميزان فالخاصة
هي الكلي المحمول على ماله خاصة كقولك زيد ضاحك **قوله**
وهي اما شاملة وخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسناد
اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الا الاسماء المعرفة

بجزئي

بغيرها مثل الضماير واشباهها **قوله** دخول اللام اي اللام
باعتبار دخولها **قوله** اي لام التعريف اما ان يكون اشارة
الى ان اللام في اللام للعهد الخارجي بارادة اللام الشايعة
فيما بينهم وهي لام التعريف او ان اللام عوض عن المضاف
اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام
فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام
التعريف سابقا فلا نعيدها وانما احتاج الى القيد لانها
قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل
والتمليك والتخصيص والقسم والموطئة له وجواب لو ولولا ولام
التعجب ولام كي ولام الاستغاثة **قوله** امن امبر امصيام
في امسفر هذا كلام في جواب رجل من حمير الذي هي قبيلة من
طي حيث سأله امن امبر امصيام في امسفر والمعنى امن جملة
الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر فاجابه عم موافقا
للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم في السفر وهذا الحديث
صريح في نفي ما جوزه العلماء من الصوم في السفر فان البر يشمل فعل الواجب
الواجب والمستحب اذا خرج عنهما بقي كونه مكروها او حراما
لانه لا يتصور الاباحة في مثل هذه العبادات وبضم دلايل
من الطرفين تحصل الجهة صومها **قوله** لعدم شهرته اي لعدم
شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات
ومجوا ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت
الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله**
في اختياره اللام اي اختيار المص اللام على الالف واللام او
على حرف التعريف **قوله** هي اللام وحدها وهو الذي ذهب اليه

والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا
واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض
على النقيض وبان الالف تسقط في الدرج ولو كانت اصلا
لمنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرته من ان الاسم
الكثير الاستعمال ربما سببه التخفيف بحذف احد حرفيه لكن
يجب ان يفوت تعريف مدخولها عند حذفها فيها لان المركب
ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تقيسها على حروف
جر لظهور عملها حسا فيعرف به ان هذا العمل لتلك المفرد
واما ثبوتها في آلله آلذكرين حرم ام الانثيين والظاهر انها معارض
بحذفها في اكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلة كالعلة التي
اوجبت لحصل زيادتها اما في يا الله فلها نظرا على التفخيم واما في
الابن ونحوها فللالتباس الاستفهام بالخبر قوله لتعذر الابتداء
بالساكن لان اللام بنيت ساكنة مبالغة في خفتها ولان
علامة نقيض التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منهما ومن
غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء
وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان تحركت بالضم حصل
الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال واختاروا الهمزة
لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحت مع ان
همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف قوله
الكهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف المعاني لم
يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت
جوابه قوله والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف لحذف
بحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله فاضعف منه قول الفاضل

قوله لما تذكرها الانه لان اللام علامة مع كونها حذفها المشهور
لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه
بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها لتعيين
الذات المعتبر في مفهومها الحسن ولا تعيين للصفة والنسبة
المعتبرتين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام ويجلي بيان الثاني في هذه
الامثلة ونحوها التعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة
عن الموصوف قوله والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه
المستقل هو الحدث ودلالة الفعل عليه بالتضمن وتقدم الكلام
قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من
حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا
على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجيه الخطاب اليه
وباللام المقدرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وان هذا الخلاف انما هو
في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضماير فحرف النداء
لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين قوله
كالموصولات فقول بعض المحققين ان الذي تزيد عليه اداة
التعريف بعيد قوله وكذلك سائر الخواص يعني مثل اللام في
انها غير شاملة لان انها لا تتحقق في الضماير وامثالها وقد عرفت
سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم قوله ونحو الجر
اشارة الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية
وهي الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا او تخصيصا كغلام
زيد حتى العامل في المضاف اليه في هذه الاضافة خلاف فمنهم
من قال انه الحرف المقدر واختاره الشارح نظرا الى المعنى في
الاصل هو الواقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه ان اصل غلام

زيد غلام حصل لزيد بمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاصل
حرف ولا ينكر عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا
لموضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص با
المضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره
بعض الايمة الحنفي قال لان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف
مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول
فهو جار بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة
وخير الامور اوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان حرف وان
كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو
الاسم المضاف فكل يعمل في وقته واما الثالث فلان
صاحبيان ارادنا بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو
المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اريد
بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين
الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا
الفعل وهذا القايل لم يقل **قوله** لاقتضى معنى الفعل اليه اي لان
حرف الجر وضع لان يوصل معاني الافعال ونحوها الى الاسما لما
اذا كان ظاهرا فظاهر وانت اذا اردت ان توقع مرورك الى
زيد لا يتسهل لك الا بعد تعديته اليه بالباء لانه لازم واما اذا
كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله على اصله غلام
حصل لزيد فاللام اوقع الحصول على زيد هو حرف لمثل ما قلنا
قوله واما اضافة اللفظية اه جواب سوال مقدر تقديره ان

يقال

يقال ان مدعاكم اثبات مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم
من الدليل انما يثبت اختصاص الجر وهو اثر حرف بالاسم فبقي
جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره اما
المضاف والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها لا يلاحظ فيها معنى
حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت غلام ضارب
زيد كنت ملاحظا للمعنى الحرف وان لم تقدره وكانك
قلت غلام ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظا ومعنا
وكانت اصلا وهي فرع لها اولا لانها ذات فائدتين و
هي ذات واحدة فاقل فايدة كان فرعا لكثيرها او لان الفا
يدة المعنوية اقوى من فائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة
المعاني هذا واعلم ان ماهنا يناقض ما سياتي من تعريف
المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر تقديرا هذا
المعرف اي المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله**
بان تختص اه هذا بيان لكون المخالفة تتصور على وجهين
احدهما ان تختص بما يخالف ما تختص به اصلها وهو الاسم
وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن في الفعل لظهور ان الحرف
لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك وثانيهما بان تزيد على
اصلها بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الا التنوين الترنم و
عرفوه بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها حرف الاطلاق وهي
الواو والالف والياء الحاصلة من اطلاق الضم والفتح
والكسر كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن واختلف في وجه التسمية فذهب الايمة وسيبو

وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم لان الترنم
وهو التغنى انما يحصل مع حرف الاطلاق لقبولها المد
الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها
في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا
لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم والذي اعتمده وذهب
اليه في التسمية بانه المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها
لانها حرف اغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد
قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جئ بها لوجود الترنم
وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها النون
حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة
المشار اليها هي المشهوره وقد نقلنا في كتاب المفتاح اللبيب
اقساما اخر منها تنوين الغالي وهو اللاحق في المقيدة
اي الساكنة نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
مشتبه الاعلام لماع الخفقن يعني به اما الغلو اي تجاوز
اولانه غال وتجاوز الحد من غلا في المحبة اي افرط فتجاوز الحد والحد
هنا هو حرف الساكن وقد نقله ونقد عليه ومنها تنوين
الزيادة نحو قول الشاعر   سلام الله يا مطر عليها   وليس
عليك يا مطر السلام وعده في المغني من قبيل تنوين الضرورة
ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما ذكره ابن الخباز
ونحو انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها
تنوين الضرورة نحو قول الشاعر   ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكين لان الضرورة اباحت
الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه تنوين الضرورة

وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا الاربعة تنوين التمكين
والتنكير والعوض والمقابلة **قوله** عطفا على الدخول او نصب
عطفا على المصدر اي يعطف عطفا والمراد بالدخول
لفظه في قوله دخول اللام **قوله** ومدخول الدخول اي الذي
دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان
معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الاسناد
اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو
فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه خاصة
الاسم اما دخولها وذكرها في اوله كالالف واللام او لحوقها
في آخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشئ منهما لانه
نسبة بين المسند والمسند اليه فخاصة الاسم ح وهو نفس
الاسناد اليه اشتقاقا وهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف
والمضاف اليه فهي ايضا بالرفع عطف على الدخول لا
على مدخوله **قوله** والمراد بكون الشئ مسندا اليه لما كان ظاهر
العبارة يوهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور يرجع الى
الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص
الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله بما ترى
وجعل الضمير راجعا الى الشئ باعتبار ادعاء ان الشئ لكمال
ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشئ مسندا اليه
من خواص الاسم والشارح الهندي ارجع الضمير الى الاسم لكنه
اجاب بما لا يخلو من دقة حيث قال الاسناد اليه اي
الى الاسم وحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
دون الصنفية المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر

فاعرف انتهى وطبق المحشي مراد الشارح عليه وحاصل المراد ان الشارح
ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار
نوعه وكانه قال الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه من خواص
افراده فقول الشارح والمراد به كون الشيء اه ليس ان الضمير راجع
الى المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه قال
ومن خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وفي المحشي
انه هذا كله تكلف بل مقصود المصنف ان الاسناد اليه الذي
تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في قسيميه لان مراده
ان الاسناد اليه المنحصر في الاسم هو من خواص الاسم حتى
يخلو الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على
المحل وهذا كما يقال من خواص علي الشجاعة التي شوهدت
منه لا قصد من غيره لان الشجاعة المختصة به من جملة
قوله لان الفعل وضع اه يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل
وضعته مسندا الى الاسم وهو شبطا به وهذا هو معنى المسند
اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه
لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها اه لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل
وهما من خواص الاسم كما عرفت في ادم التعريف ومن
لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب
زيد او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كضاربا زيد
وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت ولا يثنى
ولا يجمع حتى يحذف فنوناه وامّا نحو يضربان ويضربون
فهو تثنية وجمع الضمير لا للفعل والتخفيف في نحو

الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرناه فان
ملاحظة الظاهر يقتضي التفسير بامر عام شامل للمضاف و
المضاف اليه وملاحظة ما ياتي من قول المصنف وجر علم لا
ضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة فالعدول عنهما
للفائدة المذكورة قوله الفعل او جملة اه اشارة الى الخلاف
الواقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان المضاف اليه هو
الفعل وذهب آخرون انه هو جملة ولهذا ابه نجم الائمة جملة
للمضاف اليه هنا في هذا الكتاب على المضاف اليه في قولك
اتيتك زمن الحجاج امير فانه جملة الاسمية بالاتفاق قوله
اي يوم نفع فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول
عليه بالفعل والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلو
الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد هنا او البارحة فان
هنا صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا فانما التعريف من قبل
المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة
فتجمع بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف
اليه لفظا في يوم قدم زيد جملة الفعلية كما ان الاسمية
في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه او النسبة التي بينهما
ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان
مررت مضاف اي الفعل لا الجملة لان الكلام فيهما
قوله اي القسم قسمان فتذكر مثالك في تقديري منقسم
في قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ
قسمان هنا فانه مفيد قوله معرب ومبني المعرب ماخوذ من

الثمان في الجهنى قوله
مطلق يفيد كونه اريد بها
المضاف او المضاف اليه

الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب الامر الذى
صار مظهرا مميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب والمبنى
ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابها بالبناء المحكم
الذى لا يغيره الرياح قوله فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد
الخارجى قوله الذى هو قسم من الاسم لانه فى صنف الاسماء
فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى تعريف
الاسم قوله اى الاسم الذى ركب مع غيره اه الغرض من
هذا الكلام دفع اعتراض الشيخ الرضى ومحصلها ان المركب يطلق
على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاقا رائجا
على حد الحقيقة او على مجموعهما ومراد المص المعنى الاول مع ان
استعماله فى الثانى اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع فى
الحدود فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور
ولو سلمنا هذا لكن لا نم ان كل مركب مع غيره معرب بل
اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ
المشتركة فى الحدود معيب بلا قرينة وهى هنا موجودة
لان المص بصدد تعريف المعرب الذى هو قسم من اقسام
الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثانى فاندفع اعتراضه
الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشائع
بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثانى وهذا التقييد
كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط كلام
حيث قال ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبنى الاصل
لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشا
بهة الشى لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم

ومبنى الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه
عامله اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم فى التحقيق يحقق
العامل اعم من ان يكون موجودا فى اللفظ او محذوفا لفظيا
او معنويا قوله عند المص ولكن كان عند صاحب الكشاف معرب
كما سياتى قوله او لم يناسب اه الغرض من هذا الكلام دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف
لمشابهته لمبنى الاصل اعنى الفعل بالفرعيتين كما سياتى
واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضى بوقوعه موقعه وحا
صل الجواب ان المشابهة وان اطلقت فى التعريف الا ان المرا
د منها هو المشابهة التامة المؤثرة فى منع الاعراب وقد ضبطها
الشيخ ابن مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كا
لضمائر ثانيها كون الاسم متضمنا المعنى من معانى الحروف
كمن ومتى ثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات وبعيد
ونحوهما رابعها افتقار الاسم الى متعلق كحرف وذلك كاسماء
الموصولات قوله اى المبنى الذى هو الاصل اه المقصود من
هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابادى وتقريره ان
المتبادر من قوله مبنى الاصل مبنى فى الاصل اى الاصل فيه البناء
فالاضافة مثلها فى ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال
المضارعة والاصل فى جميع الافعال البناء فينبغى ان يبنى ما
شابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيا
نية اى مبنى هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف
اليه فيخرج المضارع لانه ليس بمبنى ولا هو اصل المبنيات قوله
وهو الماضى اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الجملة منها

رابعا قوله في بابه من ان مبنى اسماء التي للاشارة لاحتيا
جها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى
ان علة بنائها تضمنها معنى حرف وهو الاشارة كالا لأنه
ستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها فعدم
وضع حرف يدل عليها لا يخرجها عن معنى حرفية والاولى
اقرب لما سيأتي في محله انشاء الله تعالى قوله الاسماء المعدودة
مثل زيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم
الذي جرى عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع
ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وصفناه و
محل النزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف و
حاصل مذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من
قام زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل قال مع القابلية وجود
الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي
تركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله في كون
الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره لحد لان
العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبره بالقوة
القريبة من الفعل قوله ولذلك اه اي ولاجل جواز الا
عراب بالفعل ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمون
زيدا من قولك جاء زيد ورأيت زيدا محذوف الاعراب
معربا ويعترض السامع لهذا الكلام على قايله بانك لم تركت اعرا
هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا علة باعثة على الحذف

كالوقف

42

كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب
اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبنى نقلا
وقد اجتمعت النحاة على ان المبنى ما شابه مبنى الاصل ولم يذكروا
فيه قيد عدم التركيب الا ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم
منه معرب ومبنى لشبه فمن الحروف مدني فالمعرب على هذا
هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله او لا
والمص تفسير لما على المبنيات لم يعد في جملتها الاسماء التي في الاسم
مع ان مذهبه مخالف الاصل الذي هو الاعراب هذا وقد جعل
بعضهم الاسماء المعربة قسما ثالثا سماه بالموقوف ومشى على
هذا القاضي البيضاوي قوله لان الغرض اه اي الغرض الاهم
من مسايل النحو ان يعرف احوال اواخر الكلام من كونها معربة او
مبنية واقسام كل من المعرب والمبنى من لم يعرف هذه الاحوال
بالسماع من العرب لانه من سمع منهم ان زيدا مثلا في جاء زيد
مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع
منهم وحينئذ معرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة
بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولا ونحوها فايدة غير معتد وهذا
بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض معرفة
المسائل التركيبية مع تقديم ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم
المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في
بعض الاحوال قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه الفاء
فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسايله
المعرب فاعلم ان المقصود بمعنى اه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق
بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة

المعرب ثم معرفة المعرب متوقفة على معرفة اختلاف الاواخر لانها تعرف بها ومعرفتها لا لان المقصود من البحث عن احوال المعرب

المبني ان يعرف انه مما لا يختلف آخره الى غير ذلك من مسايل النحو
ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان يكون المعرب مما
يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل عبثا له ساير احكامه المشار
اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش
عن الاحوال المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر
في كلام العرب ليجعل الجزء في كلام غيرهم مختلف ليطابق الكلامان
وح ولمعرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان
معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والفحص عن احوالهم
ولا يمكن البحث عن احوال الشيء واحكامه الا بعد معرفة ذلك
الشيء فان كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة
الاختلاف وبتعريفه المعرب به وجب ان يعرف المعرب
اولا وقبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف آخره لما عرفت
من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب معرفتها ولا يمكن البحث
عن احوال الشيء الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا ريد
نفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف
من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليس
موقوفة عليها كما فعله المص هذا تحقيق الكلام موافق الظاهر كلام
الشر وكلام المص في الشرح واما المحشي فقد شرحه شرحا لا يناسب
وان اختلج في قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم
الفا فصيحة اي ان لم يجعل آخره مختلفا طابق كلامهم قوله
معرفة الفاء هنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من
معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف
قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل

قوله ليعرف على صيغة المجهول ايضا لانه من المجرد وهو علة
لقوله يعرف اي يعرف بذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة قوله
فيلزم تقدم الشيء على نفسه فهذه هي النتيجة الفاسدة لانا عرفت تلك
المقدمتين فالحاصل بينهما تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة
الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفته
وهذا هو الفساد الصريح قوله فينبغي اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي
العدول عنه والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب
في افراده فتوهموا ان حقيقة المعربية بذلك ولم يعرفوا انه من عوارض
المفارقة كما عرفت والشارح الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور
بامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كونه بالاستدلال الا بالواحد
تحرجا او بالجمع تحيلا ولا يخفى ما فيه قوله اي من جملة احكامه يعني
لما سيذكر من ان تركب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث
الاعراب في آخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو معرب
انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف آخره تقديرا
لكن لا من حيث انه معرب واجاب نجم الائمة عن هذا الاعتراض بان
المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا
يظهر اما للتعذر كما في المقصور او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف
المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في
جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون
المانع ايضا في آخره كما يكون في جملته نحو هذا الحبذا يقال في نحو
هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
في جانبي الفق فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله حقيقة
او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل الالف الدال مثلها في

ورايت اباك ومررت بابيك وبالبدل الحكمي تبدل دلالة
المقصوفة من كونه علامة نصب او علاوة مع بقاء الذات
فان هذا البدل فى حكم تبدل الذات كما سياتى فى قوله رايت
مسلمين ومررت بمسلمين **قوله** او صفته المراد بالصفة
الصفة اللغوية اعنى حالة وتغيرها فى قولك جاء زيد ورايت زيد
فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير وصفها وهو كونها مرفوعة و
منصوبة **قوله** اى بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت او
للعلة كما فعله الفاضل الهندى **قوله** لئلا ينتقض اه فان نحو
لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف
فهو من قبيل ما سياتى **قوله** اى يختلف لفظ اخره فالتنوين
من المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور
حاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ آخره اى صورة آخره
فهذا التعيين يرفع الابهام الواقع فى النسبة الواقعة فى جملة يختلف
قوله اختلاف لفظا اى منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف
واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما
قال الشارح الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا بعيد
قوله فان قلت اه حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكم
ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان
فى بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوا
مل وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور **قوله** الاعراب اه
الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور فى

قوله فهذا حكم اجراى حدوث
الاعراب بدخول العامل
قوله [illegible]

حرف لما

معنى المعرب **قوله** حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما
استعمل لفظ ما المشترك بين المعانى فى التعريف واراد بهما
لفظا اوليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل
ذكرها للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل يوجد
احدهما فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر **قوله** اى اخر
المعرب واما الفتحة فى الزيدان والزيدون فهى عوض التنوين
ولذا تسقط بالاضافة فاخر الاسم الالف والواو **قوله** ذاتا او
صفة تميزان عن النسبة فى اختلاف اخره اى ما اختلف ذات
الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات
قوله العامل والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت و
المقتضى للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان
كانتا كانا سببين للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال
فى الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا ولعله كالباء
جارة فالاولى ان يسند اخرهما الى السببية القريبة المفهومة
من الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر
من حرف الواقع تفسير الاعراب ان يكون محلا ان الاسم المعرب
فخرج الباء الجارة **قوله** على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى
شئ **قوله** من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا
فجاء سبب الفاعلية زيد وهى سبب الرفع الذى فى زيد والرفع
سبب للاختلاف الذى حصل فى آخر زيد فالاعراب سبب
للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم الائمة وعكس الاعتبار
المصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة
بان يقال باء الاستعانة دخولها فى الالة اكثر منه فى الموجب

انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه لغو **قوله** بقية الحيثية اى
الحيثية المذكورة سابقا اعنى اختيار المص متعلق بجر وقطعنا نه
الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى لاضافته الى المبنى فخرج
ح بالضمير الراجع الى المعرب كما قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج
اى اخرج نحو غلامى مطلقا على اختيار المص لا انه عند البعض حركة
اعرابه بحالة الجر وهو احتمال بعيد **قوله** اختلف هذه حركة
كما تقول جاء غلامى ورايت غلامى او انه يختلف حكما وهو الاظهر
ليوافق ما سبق **قوله** ثم حقق الاعراب اه رد لما ذهب اليه السيد الهندى
فى الحاشية من ان قول المص ليدل اه من تتمة صحة فخرج
بما مر كتربا غلامى لاعتباره لا تدل على معنى من المعانى المعتورة على الكلم
اخرج هذه حركة بقية الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة
عن هذا **قوله** اختلف وضع الاعراب وليتنبه ايضا على عدم
جريان الاعراب فى الافعال والحروف فان المعانى التى فيها لم
تعتورها على كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة تلفظ
بانفراده كمعنى المضى فان صيغته ضرب والمبنى ضربا وقس
على هذا وكذا الحرف فان الابتداء له من والظرفية لها فى فحاصل
ان المميز لتلك المعانى بعضها من بعض هو اختلاف صيغها
بخلاف الاسماء فانه قد يعرض فى اسم واحد معان مختلفة لا يميز
الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد
فان معنى الاول شئ احسن زيدا ومعنى الثانى ما احسن زيد
ومعنى الثالث اى عضو من اعضائه زيد اى خلق من اخلاقه
زيد احسن **قوله** هذا المعنى اى ان قوله ليدل اه تنبيه على فائدة
اختلاف وضع الاعراب **قوله** حيث قال فى شرحه على الكتاب

قوله

قوله لا انه خارج اى لم يرد بقوله ليس هنا من تمام حده انه خارج
عن الحد والكلام فيه متعلق بامر خارج عن حده وهو الفعل المفهوم
من فحوى الكلام وهو وضع المجهول بخوف على ان ذلك الفعل المقدر
كما توهمه بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله الكلام على الاختلاف
المذكور فى حده وقوله والكلام بالنصب معطوف على اسم ان وخبرها
فى خبر النفى وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعنى وضع **قوله** فانه بعينه
مفهوم من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهم الا الخواص وهذه
الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان نحو الخبيصى بقوله اذ لا نظر بيتن
الى الوضع لا قصدا ولا تبعا وهو حسن **قوله** فى اللام فيه اذا عرفت ان
ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه اه **قوله** ليدل الاختلاف اه
ان قيل انه اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب الدال على
المعانى عند المص انما هو ما به الاختلاف اعنى الحركة او الحرف كما
لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور ولان الاختلاف امر لا يتحقق متوقف
فى الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدالة على المعانى ناسب الا
شارة الى هذا الاختصار ابع **قوله** الفاعلية اه جرى على الشيخ
الرضى حيث فسر المعانى بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف
جر وبواسطته **قوله** والمعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار
بالفارسية نوبت بنوبت كرفتن چيزيرا وفيه رد على الشيخ الهندى
حيث ذهب الى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اى ان الاسم
تتعاور المعانى بان يجئ اسم فيلحق الفاعلية ويجئ غيره فيلحق
ها وهكذا ووجه الرد ان هذه المعانى انما اقتضت الاعراب
باعتبار كونها طارئة على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض
عن العارض الاخر لا يعرض لسبب كونها معروضة للاسماء

معان الروى عن المذكر الواو قوله على تضمينه اه التضمين ان
تشرب كلمة معنى كلمة اخرى ودال عليه بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية
ههنا قد اشرب الاحتواء معنى الاستيلاء ودل عليه بذكر الباء المعدية لم دال عليه
والا فالاحتواء من الافعال المتعدية بنفسه لتضادهما اى لتضاد
تلك المعانى فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اى بسبب
العلامات قوله وضع اصل الاعراب اه هذا اذا وقع اعتراض نشأ
من الكلام السابق تقريره انه يفهم من قولك فاذا دلت المعانى
الى اخر الكلام انه وضع الاعراب للدلالة على نفس المعانى لا على اختلافها لاختلاف المعانى مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب
وحاصل الجواب بان وضع اصل الاعراب غير ملحوظ معه حيثية
الاختلاف الدلالة على تلك المعانى واما وضعه مختلفا فملاحظ فيه الاختلاف
تلك المعانى وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المص فان كل
الاعراب حركة او حرف تختلف آخره به ليدل على المعانى فان جعلت
الدال هو الحركة والحرف مجردين من قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثانى فكانه قال الحركة
والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعانى المختلفة قوله
انما جعل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كان بالحركات او الحروف
اما تاخر الاول فظاهر واما الثانى فلان الحرف الذى هو علامة الاعراب
لما كان آخر الحروف فكان الاخر ظرفا له مجازا او لانه وقع بعد اكثر
حروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل قوله على صفته
اى صفة المسمى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فحصل الاثر
الى انه هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على
الوصف بعد الموصوف قوله او من عربيته اه وقيل اذا كانت آخر

الاسم

٤٦

الاسم هذا التغير كان كلامك محبوبا عند المخاطب فسمى اعرابا ماخوذا
من قولهم امرأة عروب اى محبوبة قوله اعراب الاسم اى مطلق الاعراب
فانه اربعة اشغل الجزم والدليل على التقييد انه فى بحث الاسم ثلثة اشار به
الى انه جمع قوله رفع ونصب وجر خبر لمحذوف والجملة على المبتدا لان الرفع
صح مثلا ليس انواعا فيكون العطف مقدما على المجمل كما فى قولك
البيت سقف وجدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الز
مخشرى وهى التى اخترناها من ان [illegible] هو الذى [illegible] به الفاء فيصح
متعلقا انكان [illegible] هذا التقدير وقد سبق الكلام
فى مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به او لكونه [illegible] وسمى النصب نصبا
لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفضلة
فى كلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان عامل الجر
الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به
قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب
الكوفيين والرابع جزم قوله فى حركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهى السكون قوله على قلة بالقرينة كقول المص بالضم [illegible]
قوله فلرفع الفاعل للتنبيه قوله اى علاقة كون الشئ فاعلا فالياء فى
الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التى لو دخلت على
كلمة اولتها بالمصدر فالجمع اليهما فى هذا المقام تصحيح الكلام فان الرفع
ليس علامة الفاعل اعنى الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة
وصفها اعنى كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج فى معموليتها الى الاعراب وانما احتيج
فتدبر قوله كالمبتدأ والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا
لكنهما فى حكم الفاعل لان من جهة ان الفعل صدر منهما او كون

قوله

المسند مسندا اليه فيكون الجزء الثاني من جملة وذهب الشيخ الهندي
الى جعل الياء للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشيخ الرضي لانه
اقرب الى الفهم ما اختاره الفاضل الهندي قوله وانما اختص الرفع
هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما
قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص
في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون ولا يمكن
ان يقصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات داخلة في
الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شيء واحد لا فرد له
انه بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع من انواع المنصوبات
وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية
قوله فاعطي اه اقول ضمن الاعطاء معنى الجعل فعداه الى المفعول
الثاني باللام قوله ولما لم يتواه اه فقوله الكسرة لما لم تبلغ مرتبة
الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا
مرتبة الفاعل في القلة فلا مرتبة للمفعول في الكثرة فناسب ان يعطي له اه
قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي فهو اشارة الى العامل
المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب او معنويا كعامل المبتدأ
قوله اي يحصل بما قربه لان المتبادر من التقويم هو القيام بالمبتدأ
المتلبس بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل موجد له
قوله اي معنوله اشارة ان اللام في المعنى للعهد الخارجي اي المعنى
المذكور سابقا في ضمن العامل او العهد الذهني حتى لا يتوهم ان
المراد معنى معين كما يفهم من التعريف قوله واعلم انه
قد وقع الاختلاف في عامل المفعولات فقال الفراء هو الفعل مع
الفاعل لاستناد احدهما الى الآخر صار بعضه فضلة فصار سببا لكونه

فضلة

فضلة فيكون ان انها سبب علامة الفضل وقال هشام بن معاوية
هو الفاعل واستقر به الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي
هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار عمدة من الاسماء فضلة
وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات
وهذا هو الذي اعتمدت عليه وهذا هو الذي اعتمده صاحب
مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول
بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول
قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه قوله والمفرد الفاعل الصحيح
اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد اه قوله اي الذي لم يكن مثنى قد
يطلق المفرد على ما يقابل المركب فقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق
على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولا يمكن
ارادة ان كل واحد من الثلاثة السابقة فاسد فمراده بالمعنى الرابع
القرينة جعله مقابلا قوله اي الذي لم يكن اه هذا تعريف للجمع المكسر حاصله
حاصله ان ما تغيرت بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما ان
يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغير الشكل بدون حرف ٢ نحو اسد واسد او تغير الشكل
وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال او بتغير الشكل ونقصان في الجمع
نحو رسول ورسل او بزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان
والثاني نحو فلك تقدير الضمة في المفرد كضمة قفل وفي الجمع كضمة اسد
قوله ولان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انه لما
افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها
اقل واخف وبها يصل الى الغرض فلم يكن لنا حاجة الى تكلف
الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى ونفرق
بينهما وكان الكلام مركبا من الحروف وجب ان يكون العلامات

غير الحروف لان العلامات غير المعلوم وثالثها ان الاسماء ان
يكون الدال على صغر الشيء كالصغر الدال عليه **قوله** والعجز
نصبا كتب قدس سره في حاشيته هذا التركيب من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور او
المعا جائز وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان العجز معطوف
على الصغر والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على رفعا وهو
منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعني يعرب
قوله على الحالية او المصدرية كتب في حاشيته على معنى اعراب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة
اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اقول التقدير
الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين فيه ان المصدر بمعنى
اسم المفعول المتحمل للحالية وان صاحب الحال وعامله مخذوفان
مدلول عليهما بالمقام لكون فعله مخلصا فالظرف حينئذ لغو وقول المحقق
الشريف ان العامل فيه الظرف قائم مقام متعلقه فاسد والثاني
اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى
بيان ان المصدر الحقيقي محذوف اعني لفظ اعراب لكن لما
حذف اجرى اعرابه على المضاف اليه وسمي باسمه ولو قيل يرفع رفعا
وينصب نصبا لسلم من هذه التكلفات **قوله** وهو ما يكون
بالالف هذا مفهوم اصطلاحا وهو شامل لما كان مفرده
مؤنثا كمسلمات او مذكرا كحمامات وسجلات ومعلومات
في اشهر معلومات وبسلامة النظم كما ذكرنا وبغيرها كثمرات وغرفات
وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث السالم
باعتبار الغالب **قوله** لان لام تعليل لكسر الكاف فاء منقوصات

لان الواو تنقص فيها حال افرادها وحال اتصالها الى ياء المتكلم فانه
اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء تخفيفا ثم لان
الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا سقطت لا
ستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمة الفاء مناسبة
الواو عوضا دونه **قوله** اصله نفعلت ضمة الواو والعين
تخفيفا وضمت الذال للتبع والنحاة اتفقوا على ان اصله ذوو
وهو الصواب لقولهم ذويان **قوله** فاعراب هذه اشارة
الى متعلق الجار والمجرور اعني قوله بالواو وقال كما لا اشتغاف
اخوك وباقي الامثلة مكبرة موحدة لسائر الاسماء من انها معربة
بالحركات التقديرية وهو الاصح ايقية كما ذهب اليه بعضهم ونعيا
انه شاملة للمنصوبين لا يكونها الا الكاف فيح انها اذا
اضيفت الى غير الكاف كانها مثلا اعربت بالحروف ايضا
واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه
الجمهور وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة
قبل الحروف وثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات
مقدرة على الحروف فكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة
على الواو وسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدر الضمة على الواو
ورابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية و
حروف ايضا خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد
وعليه ورد قوله عم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن
ابيه ولا تكنوا تعزى اي انتسب وهو الذي يقول يا لفلان
ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل وقوله فاعضوه بالعض
المشدد اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك

اعطوكوا الله ذلك استهزاء بهم ولا يخيبوا طالب القتال الذي اراد الله
اي يمسك بنكرامك الذي اغتسبت اليه عساهم ان ينفعك
فاما نحن فلا نحيبك حتى تكنوا اي لا تذكروا الكناية الذكر هو
الصف بالذكر والله صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء
وسكون الكاف بعدها نون ساكنه كونها مقصورة
كعصا وعليها دوحتو لم مكره اخاك لا بطل واول من
قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة
امير المؤمنين علي صلوات الله عليه فلما التقيا ورأى منه
تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيم الرجال وقتل الاسماء
الابطال قال مكره اخاك لا بطل اي تقتلني لظنك انه شجاع
اقدم على حاجة او على نقل واية بل انا اخوك يا امير المؤمنين ع
حين جئت على ملاقاتك على معوية اللعين ع وقيل اول من قاله
ابو حنش حين قال له خالد بن عقبة بلغنا ان ناسا من اشجع
غار بتربون وهم قاتلوا اخوته هلالك في غار فسر اطلبا
لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقام على فم الغار ثم دفعه
في الغار وقال اضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش
لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما قالا
هذا القول لما غاضب في الاولية ونحن قد فكرنا دلايل القد
بما اخترناه والدليل عليه جواب عن ادلة الخصم في كتابنا
الموسوم بالفوايد النحوية تركناها هنا للاختصار **قوله**
تامرا اما الوحشة بينهما من حيث المعنى وهو ظاهر ومن
حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات ظاهر
منها بالحرف فحصلت الوحشة والمناسبة بينها وبين

النحو

المفردات مرغوب اليهما لان الاصل المثنى والجمع فاعرب بعض
المفردات اعرابهما جابا لتلك المناسبة **قوله** كل اعراب اسما الاف
هذا الاعراب للبنا سبب شيئا تهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة
قوله منبئة عن تعدد بلاتك اذا قلت اخوك ذا ولك شئ ومنهم
منها انت والاخ والاب والمراد بالتعدد التعدد المتضاد
من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور
فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف
اليه قول الفاضل واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الابناء
التعدد وجه نحو صالح الوجه لجعل الاعراب في هذه الاسماء
الستة دون غيرها بالحرف فلا يستقيم لان الابن والولد والوالد
والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لا لحوجود
بعد اعادة اللام غالطمر نحو **قوله** ولوجود حرف صالح
فاستعوا من طلب من حروف اجنبية **قوله** سماعا تمييز
الابهام عن نسبة الوجود الى الحرف اعلم انه قد سمع وجود ذلك الحرف
عند الاضافة الى غير اليا وقت ارادة الاعراب فانحفظ لفظ
الافراد وحالة الاضافة الى اليا بخلاف الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ودم فان اصلهما يدي ودمو فانه لم يسمع دخل المحذوف
مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره **قوله** مبني بالاعراب قوله في
كلا وكلا اتحاد حشف مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يبع
مفردته اعني كل والجوازا رجاع ضمير المفرد اليه في قوله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند
الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزوم
هما الاضافة وقالوا اصلهما كل المضيل فحذفت

احدى اللامين وفيها الف التثنية حتى يعرف ان المقصود
الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فساده **قوله** كلتا
فتاؤها لا يجوز ان يكون زايدة لان تحقيق المجيء في الكلام
ولا يجوز ان تكون للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة حروف
في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها
للتانيث وقبلها ياء مع ان الالف التانيث لا تنقلب [illegible]
بين الوقف والوصل **قوله** فرع كلا لان المؤنث طار على المذكر
لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة **قوله** واثنان وثنتان
ان لامهما محذوفة من لفظهما والالف والنون فيه ليس زايدتين بل
هما من جوهر الكلمة **قوله** ما سمي به اصطلاحا اه فيه رد على الرضي
الهندي حيث قال جمع المذكر السالم وهما على صيغة ما يكون من
باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر قال ويرد نحو
سنين وثبين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع با
لواو والنون لكان احسن انتهى وعيبا به ان المراد انه جمع
المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون مفرده مذكرا فخرج نحو
مثل سنون واضرابه وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح
النحاة وهو ما جمع بواو ونون قال والوقال والمراد بجمع في الكلام
العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة [illegible] اجاب بعضهم
بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به وآخرون بان الواو لما
قام مقام الضمة صارت كانها ضمة **قوله** لا عن لفظه فلا يكون
جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وهذا من
معناه فان عند بمعنى صاحب والو بمعنى اصحاب **قوله**
واخواتها اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جمع تكسير مثل

نحو

بلغ مقابلة

بنون جمع ابن والحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحهما وفتح الحاء
المهملة وتشديدها جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود كما في نسخ
شرح الالفية من نحو حرة وحرين تصحيف من الناسخ **قوله** لانه
اى لان ثلاثين كما صح اطلاقه على [illegible] **قوله** ولا
تعيين اه لان الجموع اذا اطلقت للاعداد معينة الا بقرينة [illegible]
فهو الاعداد فان التعيين معلوم منها عند الاطلاق **قوله** وكثرة
التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشرط
ثلثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف التثنية فانها تتحقق بفردين بغير
شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا **قوله** لو وقع كل منهما اه فانك
اذا قلت جاء غلامهم فيتوهم ان الكلام مستقل ومفيد ابدون
تكون فيها لان [illegible] لوقع الاشتباه **قوله** الذي اشير الى تعميمه الهيما في
حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليعم تقدير
قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده **قوله** ولما كان
التقديري اعم الا كان المناسب تأخره عن اللفظي لانه اصل له اذ
الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة **قوله** اي تقدير الاعراب فالالف
واللام قائمة مقام المضاف اليه **قوله** اي في الاسم فما موصوفة [illegible]
كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق منه بانها محال
الاعراب لانها اسماء كما عرفت **قوله** او محذوفة اه فان المحذوف
لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد **قوله** [illegible]
العامل متعلق باشتغل [illegible] التي تجيء [illegible]
وقد عرفت انها سابقة على العامل هنا وقد ذهب بعض الى ان مثل
غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب
البناء صفات الآخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه

ثلاثين عشرا اشتملت على عشرين جمع عشرة ليصح الاطلاق على عشرين على ثلثين

آخر الا توى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشعر بهذا الامتزاج نهب كثير
الى الاعراب بجزء الاول منه قوله مطلقا حال من دخول الكاف والعامل
فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يعتد قوله في هذين النوعين اشارة
الى ان قوله مطلقا فيه لعصا وعلى وجه وان كان فائدة التعميم بختصه
بغلامي في انحائه فتعرض قال ان مثل غلامي يعرب بلفظي في حالة الجر
قوله اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المص تقديرا ظرف
للاستثقال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي عطف على قوله كقاض
لا على قاض كما جوزه الهندي لانه يحتمل نيابة ولحد من الكاف و
نحو والاصل عدم الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال الى المقصود
بهذا الكلام بيان المراد المص من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا استيفاء جميع
صور الاعراب التقديري حتى يرد على المص انه ترك بعض الامثلة كمثال
الاعراب التقديري في الاحوال الثلاث كما في الاسماء الستة وجمع المذكر
السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جاء بنى اخو الحارث آه
ونحو جاء من صالحوا القوم آه وامثالهما مما اعرابه تقديري قوله فلم
يبق علامة الرفع لان علامته الواو ولا ما يبدل منها فقول الفاضل الجاربردي
في كتاب المغني وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء لا دلالة فيه عوضا
من الواو كانما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا الا ان المعوض
كالمعوض عنه ليس بصواب قوله وقد يكون الاعراب بالحرف آه ضابطه
ما اذا كان حرف الاعراب حرف علة ولاقى ساكنا قوله اي جماعة ما ذكره
يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور قوله مما
تعذر فيه الاعراب للتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة الذي
حتى يرد ان الاعراب في بعض ما تعداه من المذكورة تقديري ايضا

مبحث غير المنصرف

كما تلونا عليك قوله وبما ذكر من تفصيل آه يريد بيان ارتباط بحث
غير المنصرف بما قبله وتكلمة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف قوله
وكان غير المنصرف بما قبله اقل اي اقل افرادا لان شرايطه ومعلولاته
اكثر وقد عرفت ان كل ما كان للشيء اكثر شرطا كان اقل افرادا قوله
والتنبي بتعريفه اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها
ها قوله اي اسم معرب بجعل ما موصوفة لا موصولة لان الكلام تعريف
الخبر وتنكير المبتدا لان غيرا لا يقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة
لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز تنكيرها مبتدا قوله موقعهما
باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى ومصابيح اذ اجتمع علتان في القسم
الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انهما ليستا موثرتين بل الموثر
احديهما لكنه دخل في القسم الثاني قوله واستجماع شرايطهما
اشارة الى ان العلتين لا توثران الا الاخرى وامتنع الكسر والتنوين بهما
لم يتحقق فيهما الشرايط والا لكان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق و
ليس كذلك قوله بمجموع ما في هذين البيتين الغرض من هذا الكلام
الرد على الفاضل الهندي لانه قال وهي راجعة الى العلة لا العلل
لان كل واحدة علة لا علل وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع
الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض
ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدا فتقديره لفظ مجموع بيان لكون
مقدر الخبر مجموع ما في البيتين لا لان الخبر مقدر كما توهم بعض الافاضل
وانت تعرف الكلام سابقا فارجع اليه نقل عنه قدس سره اول
فيهما البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف
تصويب اي اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل
خطاء ولو ذكر البيت الاول لا تستغني عن التعريف الا انه لا يكون

جامعا لخروج ما فيه علته تقوم مقامهما **قوله** من قبلها الف الالف من
القبلية القبلية المكانية **قوله** ومنع النون اشارة الى ان النون
فاعل معنى ليصح كونه صاحب حال ولحال ان عامل الحال فعل مقدر مفهوم
من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف **قوله** لا يفهم من هذا
التحرير اه لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله
حتى يتأتى في القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى ومنع النون الصرف
حال كون النون زايدة ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصله
قبلها والتعبير يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا التقدير
معلومة لان الظرف اعني من قبلها لا بد لها من متعلق اما عام
او خاص وهو هنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالته عليه
قوله وتقدم الالف اه اي ان مكان الالف متقدم على مكان
النون **قوله** جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف
اعني من قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه
من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية
ولذا امكن ان تكون من قبلها ايضا **قوله** تقريبي فيكون بأي
النسبة محذوفة فيها **قوله** قال بعضهم اثنان وهي الحكاية والتركيب
اما الحكاية ففي حذف الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية
نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية
بمعنى كلما يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى
الاسمية كذلك انه يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي
كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما
تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع
الاسم نحو حبلى وتركيب العدل في عمر فانه مركب من علتين تقديرا

لان

لان الواضع مقصد التسمية بجامع يغفل عن خوف اللبس الى عمرو في
نحو ثلث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو
اما تكرار هاتي العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية **قوله** احد عشر هذا العلل
التسع مع علتين اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى
فانه اسم شجر يدبغ بالجلود وهو منصرف لان الالف للالحاق لا للتانيث
بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع من دخول
التانيث بسبب العلمية فضادت الفه شبيهة بالف التانيث في عدم
دخول التانيث عليها فمنع من الصرف للعلمية وشبه الف التانيث
والثانية مراعات الاصلية نحو احمر علما بعد التنكير كما سيجيء عليك **قوله**
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من
قوله حكم كذا الاختصاص معناه لذا حكما ما التير ولكن لكل حكم الذي الى
غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا الحكم من حيث اشتماله على
علتين لا ان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد
الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول **قوله** فيشبه الفعل
اه اعلم ان المشابهة للفعل ثلاث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع
جميع انواع الاعراب كما في فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم
الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك تحتاج الى معرفتها بعيد هذا **قوله**
الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف
هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا انتقض بعرفات فانه
غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان
التنوين في عرفات وامثالها تنوين التمكن وعدم سقوطه لان
التانيث فيها ضعيف لان التاء التي لمحض التانيث سقطت والتاء

لان

حتى نسب الاعلام الحيثية

واوهها بوجب عدم الانصرف ومنع بعض انواع الاعراب

فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث و
ان تخللنا انه لا علامة تانيث فيها الا مخصصة للتانيث ولا مشتركة مع
لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها
ثم قال والاولى عندي ان التنوين للصرف والتمكين وعدم سقوط
لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب كما هو خلاف ما عليه
جمع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير
المنصرف للضرورة ولحوانه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن
لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود
مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين
مقابلة قوله اي لا يمنع الغرض من هذا التقدير انصرف غير المنصرف
للضرورة واجبة او لم ادخله في القسم الجائز فحاصل الجواب ان
الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المتساوي يطلق
الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجائز يعني
الغير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا
كما في حالة التناسب قوله عند البصريين اما عند غيرهم فغير
المنصرف فلم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخله احدهما صار
منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف اه القائل هو الفاضل
الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير والمعنى يجوز تغيير حكم
الى حكم آخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في
حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا
فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما بحالة الفرعية
لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت علي مصائب هذا البيت
مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلى الله عليه وآله

واوله

واولها ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
الغوالي جمع غالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي اداي شيء وقع
على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان ما مدة اوقع
الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن
شم الغوالي بشم ما هو احسن منها رائحة وقد ترجم بعض شعراء العجم هذا
البيت بقوله بجانم ريخته چندان غم ودرد ومصيبتها كه گر
بر روزها ريزند گردد تيره چون شبها قوله الزحاف اه الزحاف
حذف يقع في الشعر فيمنعه ملاحظة عن السلاسة ومنه لا يخرجه
قوله لا فحو الروي اه وهو الحرف الاصلي من حروف القافية التي
يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم
بان الحرف الروي الدال المكسورة قوله حيث صرف اه تعليل للتمثيل
بهما قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلالا في البيت ليس
المقصود تمثيل المجموع قوله كالكلب واساود وناعيم قال شيخنا
فالكالب جمع كلب وهو جمع كلب واساود جمع اسود وهو جمع
سواد واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففي هذه الامثلة
تكررت فيه الجمعية فكل جمع قايم مقام علة فكان فيه علتين و
كل علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد ولزم الجمع فرع لعدم النظير
قوله كالجمع الموافقة لها اه فانها في حكمها لموافقتها في الجمعية
والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام
الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو مختار المص
ثانيها ان الجمعية فيه وصل الحد المتناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا
جمع التكسير فكان له كمال وتحقق الجمعية ثالثها وهو الذي اختاره
وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام السببين وقوة لكونه لا

نظير له في الاحاد الحبشية قوله وحمراء اعلم ان الف التانيث في
نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الفين لا الالف التي قبلها
كما يتوهم من اسمه قوله نصار التانيث مكررا لان كونها الف تانيث
علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزلة تانيث آخر فكان
فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم
اللزوم قوله ولو عرض اللزوم اه جواب سؤال تقريره انه يقال الف
التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض لها
اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن
التصرف فينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلثة اسباب العلمية ولزوم التانيث والتانيث
وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها
عارض بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا
اللزوم العارض نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله مثله لانها
قد تكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وغرفة الا ان هذا اللزوم لما لم
يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل الخ اي العدل للمغير في العدل
في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف قوله مقصد مبني للمفعول
الغرض من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده الشارح الرضي
على المصنف وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل
متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل
الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذلك خرج بمعنى كونه
الاسم مخرجا فهو تفسير قوله للمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول
معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام
لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف في بابه لا للمتكلم
ويمكن ان يكون هذا هو الغرض في هذا التفسير بل يمكن ان يقال

والتانيث

بحث العدل

غرضه ان العدل صفة المتكلم لانه الفاعل ولهذا الخروج صفة الاسم ولا
يجوز تفسير صفة شيء بصفة آخر فلهذا قيده بما يرجع الى انها صفة
للاسم فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم
خرج به خروج المعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن
صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة
باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب بصيغة الماضي وهي ليست
بمرادة ههنا قوله التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة
المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فان ليس له اصل وقاعدة يقتضي
ان يكون عليها ويمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بان
يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم
بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فهو اسم فاعل من العامر لكنه
خرج من صيغته التي يقتضي القاعدة وهي عامر الى عمر لذا
افاد الفاضل المحشي قوله ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة
الاصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل ضارب عن
تعريف العدل فان ضارب المشتق من الضرب ليس له اصل
وقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس
في الاسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل
بل هنالك تحقق خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم
من صيغة الى صيغة اخرى فلا يوهم كون ضارب غير
المنصرف للعدل والصفة قوله فباضافة الصيغة اه
نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر
مغايرة لصيغة المشتقات فخرج جميع المشتقات باضافة
الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا

لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة عن غير صيغتها
كما عرفت والعدل معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرجا عن صيغة
نفسه وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت عن
قبيل الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات
كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج الجموع بقيد صيغته و
اسناد الاخراج الى المخرج سابقا امامجاز او تخييل **قوله** وان
المتبادر لا يجوز ان يكون مبنى الكسر على الاشتقاق والواو له
والفتح على المفعولية لا علم المعتق **قوله** المحذوفة الاعجاز وكذا
محذوفة الاوائل نحو عدة ومحذوفة الاواسط كقول **قوله** ولا
يجعل معتبرا لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة
الاولى موافقة للاصل لان هذا الاصل والقاعدة فاذا خرج عنها
الى ما يغايرها فالمتبادر من المغايرة هذا المفرد المذكور **قوله**
المغيرات القياسية اي المنسوبة الى موافقة القياس كالمقام
والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم غير جار على القياس
لان قياس الواو المتحركة في الاصل قلبها الفا لما قلبت الفا
صار الصيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس
حيث حصل فيها القلب المذكور مقام ومنام من الاسماء
المعتلة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل والعلمية ويمكن
خروجهما من المخرج بلا تكلف فان المتبادر من المخرج اذا اطلق
ما لا يستند الى علة غير جرى في مقام واضرابه علة الاخراج موجودة
وهي تحرك الواو ومن الجموع الشاذة بيان مثل اقوس وانيب و
كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي
هي ثقيلة عليهما فالقياس في الجمع اقواس وانياب **قوله**

قوله

على اقوس

على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان الهما فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين على
اقواس وانيابا بل لقيل اليهما **قوله** قال بعض الشارحين اه حاصله
ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء
بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف لعل الجلبي يذهب الى
هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض ولا يضر اعمية
تعريف العدل بما ذكر مما قصده فلو دخل في التعريف المغيرات
القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها من الامور التي تكلف
لاخراجها الاخير فيه لان هذا التعريف ليس لاخراجها وكان الشيخ
المحقق الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده
ولكن الظاهر المقصود في هذا المقام تمييز المتصرف من غير
المتصرف لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه
لا يمكن التمييز فانه اذا سمي بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف
او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية
والعدل ظاهرا **قوله** تلك التكلفات التي لا تخرج بها المشتقات
والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها **قوله** واعلم انهم ان
المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي و
التقديري وانما معناها غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان
ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه
محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي و
نعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق
الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار
اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف ولا يتعدد سبب آخر غير العدل

فان عمر مثلاً لو وجدناه منصرفا المتكلم خط بعدوله عن عامر بل كان
كاحد وانتهى وظاهر عبارة المصنف مع الرضي حيث جعل تحقيقا او
تقديرا صفة لخروج الا ان التي يصرفها عن ظاهرها كما سياتي
تحصيل تحقيق الثاني ان ما فكره النحاة تحكم وخلاف العلم القطعي فانا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث واخواته وعمر وامثاله غير منصرف ولم
يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو خروج الاسم
عن صيغة الاصلية وعملوا عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من
هذه الجهة بل من وجه آخر كما ستعرف **قوله** ولم يصلح الا اعتبار الا
العدل وتقدير الوصف فلانه علم واما تقدير التانيث فلانه مذكر
واما تقدير العجمة فلانه من اسماء العربية واما تقدير الجمع والتركيب
فظاهر واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في
كلامهم تقديرها واما تقدير وزن الفعل فلانه غير الوزن المحقق
قوله لانهم تنبهوا اه اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري
انهم تنبهوا ووجدوا العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج تحقيقا — اي الاخراج عن الاصل فيما عدا امر من امثلة العدل
في عمر واضرابه الخروج مقدرا يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف
في كليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية **قوله** ولكن لا بد اه هذا
الكلام قطعية وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان
العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا
فان القياس والقاعدة ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة
فالاصل بهذا المعنى موجود محقق واما اعتبار الاخراج كان على
ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن آخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا
كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس

المراد بالاصل

المراد بالاصل بمعنيها الاما يكون القياس ان يكون الاسم عليه
كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه اولم يكن والخروج لا
تحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل
لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره **قوله**
فانقسام العدل اه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق
الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل
عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة
عنه سابقا **قوله** فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين
العدلين لا بد من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكرها
النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج
لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج
محقق **قوله** خروجا كما بيناه يعني ان تحقيقا صفة الخروج
مقيد باعتبار متعلقه **قوله** اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا
كان المعنى ملحوظا مرتين ويكون اللفظ ايضا مكررا مرتين
ليتوافق المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث
يعنون انهم جاؤا ثلثة ثلثة **قوله** والصواب مجيئها يعني ان
الصواب الحاق هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لوروده
في كلام العرب قال الشاعر تغل الطير عاكفة عليه موتقة وامحه عشار
قوله وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا
عشارا والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه لعدم وجود ما يقابلها
وثقة وعدم ما ورد في التنزيل لا ينفي حجة لعدم انحصار الالفاظ
العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل

يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باء النسب نحو الخماسي و
الراسي والباعي والثماني والتساعي فلا تتوقف وقد عرفت انه وارد في
كلام العرب **قوله** العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن
السراج وانما انصرف لكون مثنى مثله معدولا من لفظ اثنين ومن
معناه ايضا لانه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا
من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم
غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل
والتعريف كما في عمر ولا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو نعت لا
في جاءني القوم مثنى **قوله** لان الوصفية العرضية اه جواب لسؤال
مقدر تقريره ان الوصف في ثلاث ثلاثة عارض كعرضه للاربع
لانها موضوعة للاعداد كالعدد ذاته حتى يكون وصفا بحسب الاصل
والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما ستطلع عليه في محله تحا [?]
الجواب ان المعدول عنه وان كان اسماء للعدد وهو غير صفة الا ان
المعدول لم يوضع الا صفة ولا يستعمل الا مع اعتبار الوصفية في الذي
وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فان معنى ثلاث ذات
موصوفة بثلاثية ثلاثية **قوله** اشد تلحقوا نقيضه اشد لاظهار
كونه فعل تفضيل فاذا قلت زيد الحى من عمرو فالمعنى انه اشد لحوقا
منه **قوله** الى معنى غيره وهذا المعنى الاول فاذا قلت جاءني لتوه غير
النبوة الاول **قوله** وقياس اسم التفضيل وملحق فيه ليس كذلك
بل هو منقول الى معنى غيره كما اعترف به فلا يلزم ان يكون
القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا
عن احدها الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بآخر منها
يرى كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما

معنى الوصف فيه ووضع المعدول لغير وضع العدل عند قوله لا اعتبار ها فيما وضعوا له اي ... الاعتبار ح

اشبه اصبحى احكاما من جميع مصادره فعلى هذا فكان ينبغي ان
لا يستعمل مصادره مع التنكير بل مع اللام والاضافة كمعرفة فلما لحق
بها عن ذلك كان ذلك علما اشبه بعقيقة المشابهة **قوله**
بعد التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي يحصل انما يحصل
بسبب الاضافة بحذف المضاف اليه **قوله** او البناء اي في المضاف
ان المضاف مبني قبلا انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف
اليه **قوله** او اضمار اخوي اي في المضاف اليه لا في المضاف كالحركة
فان اضافته لا تتم الشافي الى عدي المنكور وجب كون عدي المحذوف
مضافا اليه لان الاضافة المتكونه قرينة على المضاف اليه المحذوف
قوله وليس في اخواه اي لا يجوز فيه شيء من هذه الثلثة لانه معرب غير
منصرف بكل واحد من هذه الامور كما فيما بعد سيتلى عليك
قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها **قوله** ونصبه قرئ بالصاد
المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجيء في باب التاكيد **قوله**
بعد افعل اي فعلاء الذي مذكره افعل **قوله** على فعل بكسر العين
قوله فاصلها اما جمع او صفة التردد اما ان يكون اشارة الى
الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع صفة ولكن وقع
الخلاف بينهم في انه من اي الصفات اهو من باب احمر حمراء ام من
باب الافضل والفضلى والحق ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل
شهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في
الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء تجمعا بمعنى جمعيته وانمحى عنه معنى
افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على جمعون
ونصب الفارسي الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف
واما ان يكون اشارة الى انه جمع صفة في الاصل لكنه صار بالغلبة والقاعدة

اسما فالجمع فيه يكون ثلاثة باعتبار الاصل واحرى بالخلية دالظاهر
من التوحيد هو المعنى الاول **قوله** فاحد السببين اه هذا هو المشهور
عن الخليل الله فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك جمعهن
السور جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لانه تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بانه عدم اعتبار
ذلك مع وجود المضاف اليه لا تحكم منع الصرف لا ينافي فيه
وانما مع حذفه فالمانع حصل باعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي
كالاعلام اي وضع اكتعا المعارف بلا علامة التعريف فالاحرى
فيه التعريف باللام **قوله** غلبا بالتاكيد اسما بمعنى الكل كما سيأتي تحقيقه
قوله وقد اجمع واخواته انما تعرض له مع ان المبحث ليس فيه اما لدفع توهم
انه مثل جمع وانه ذكره استطرادا **قوله** وعلى ما ذكرنا اه اي على ما ذكرنا
من تفسيره يعني الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اي لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام
في هذا المقام دفع اعتراض الشيخ الهندي حيث قال بعد ما ذكر انه جمع
معدول عما ذكره يرد على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذا
القياس انياب وافواس ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة
محمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه
اخر تكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله كيف و
لو اعتبره قال كيف لو اعتبره يعني ان اقوس وانيب لو كانا معدولين
افواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من جهة
انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع ولانهما معدولان على خلاف قاعدة
العدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا صيغ الواحد [illegible] ولا الى الثاني

ان ليس للمعدول

انه ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ فتعين كما تبين
الفرق اصلا [illegible] الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها الى غير
ها والمعدول بخلافه فان القياس في ذوبي ان يجمع على افواس و
ليس القياس في ثلاثة ان تخرج صيغته الى ثلاث **قوله** اي خرجا
او فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للوصل لا للتخريج كما قال
الفاضل الهندي بعضه **قوله** تقديرهما اه وبهذا التقسيم متانه
العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مفهوم الشرطية لا يستدعي على
خصوص عاص وذا في الا ان يقال المناسب ان يكون الصيغة
الاصلية لهيئة العلمين عامر من العامر وزافر بمعنى الشيلا عند
قوله قطام بكسر القاف قوله مثل خطار نقل عنه قدس سره انه علم
لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمن والبصرة والحجاز مكان
مرتفع وفي بعض النسخ بعبيطار وما في القاموس انه اسم [illegible]
قوله وليس فيهما الا السببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما سبب
ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبقي كلام
وسحاب فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلتين وح فقول الفاضل
المحشي فيه انه لو اريد انه ليس فيه شئ الا السببان فهو ظاهر المنع انتفيهما
الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا
موجبي بناء ففيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما
الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود **قوله** لتحصيل سبب
البناء ذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الامثلة مستقيم
لكن قد ترجح العدل التقديري بعرض والغرض في ذي الاحوال
اذ هي ان تحسن والصحيح [illegible] هناك وهي لا يحصل الا بتقدير
البناء لانه لا اعراب ومنع الصرف لم يكن بهذا كرتين دائما كون العلل

بلغ مقابلة

الثلاث موجب للبنا فلان الاسم حينئذ يشبهها ثقل ثقلا تاما كالفعل في منع
جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا واما على ما ذكره
الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها لنزال بمعنى انزل **قوله**
معربا غير منصرف كقطام تحذلم وانما كان العدل تقديريا لانا لما
علمنا انه ممنوع عدلنا عنهما قطام تحذلم فلم يثبت لنا عام المعدول
عنه عم **قوله** انما هو للحمل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض
الشهير وتحصيله ان تقتضي العلة كما توجب البناء في ذوات الراء
فلم جيء في قطام ونحوه وتحصيل الجواب ان العدل الذي يقتضي
البناء في ذوات الراء لقوة اثرها في البناء لان تقدير العدل فيه
اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك
القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء **قوله** ليس صحيحا قال السيد كون
التي وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن
فيها لفظ قطام مع التاء ادعيا عنهما فقال حذفها المصنف عند
قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود **قوله** وهو
الاسم اه اعلم ان الوصف يطلق على معنيين احدهما ان
يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة
منع الصرف ولا بد منه حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها
غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره الشارح **قوله** موصوفة متصفة
بالابهمية اه ناقشه استادنا الحريوشي فقال الصواب
لانها في حد ذاتها متصفة بالابهمية لازم لمبهمها سواء لوحظ
او لم يلحظ والموصوفية لا تكون الا باعتبار الملاحظة وهذه
مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن **قوله** لا العرضي فعال

الفاضل

الفاضل الرضي لم يتجلى دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتبر
في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان
يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء فانه
يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف اعني اصالة الكلام كما هو
وطريقته والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء
التانيث وتاء اربع ليست التانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع
في صفة المؤنثة بحذف التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم
قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل في اسود مع
غلبة الاسمية مع قبوله التاء حيث انه يقال للحية الانثى اسودة واربع
لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في
المعنى الوضعي **قوله** وزالت عنه ولكن يبقى منها شيء يقربه الاثار
المذكورة فانه قد اختص ببعض افراده فلا كان له سابقا فلا يرد
ما قيل ان الوزن والتنقيص نحو يا اثر الوصفية الاصلية كما زالت الوصفية
بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى **قوله** فلا يحضره الفاء للتنبيه وانه
التفريع **قوله** ولم يجر استعمالهما اه لما عرفت من اختصاصهما
ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد نحو
سيبويه الاخفش وهي قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت من قطع
عن اعتبار الوصفية الاصلية وان ذلك تحقيقها معنى بل لا استكمال
لنفي باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى
الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى
ومعنى مذهب مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه يعد في السواد
المسمى كل واحد منهم باحمر بباب احمر لقبته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في

منع الصرف من القوة ويقال منه تقفى الرجل قلة اذا ساء خلقه
قوله تعيضيلا بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال والطاير هو الشقراق
وهو طاير اخضر على الطير قليل حمرة يصول على كل شي كذا قال الفاضل
المحشي قوله بقصد الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا با
لترخيم ونحوه وعدم التصرف انما كانت علة ما في لغتهم واما ان كانت في
غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير حركة وقلب
الحرفان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس
فقالوا جبريل وجبرال وجبرئيل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطا
ليس ونحو ذلك لعدم وقوفها على [illegible] كلهم الخفيفة [illegible]
المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوساعهم [illegible]
مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوساعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به
ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كانت تاؤه مقدرة قوله
لتخرج الكلمة مثقلاه ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف الحاصل فيه
علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم
مؤنثا او ساكن الوسط وغير ذلك حصل فيه نوع خفة فينبغي منه
ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط
وازاله وحركة الوسط تزيل خفة الوسط تزيل خفة لان حركة الوسط
قائمة مقام الحرف الرابع فهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب منع
الصرف ماه وجور ونحو فيه ثلاث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان للانفعال ولو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير موثر عند عدم العلمية فيجوز
صرفهما الا انا نقول العلمية لا تعادل لانهما يصيران نكرتين عند تصور
ذلك الا ان خفة الوسط تعادل بثقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك

في الاعلام

كان

كان التانيث موثرا قوله عليه الى التحقيق من بلاد فارس لان
الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشي اي فيما هو على خمسة احرف وكذا
الخامس فيما هو على ستة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزايد على
الثلثة ساد مسد التاء لانه موضعها في كلامهم فوق الثلثة انتهى
وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان
بيان العموم مبني على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف
الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد قوله فرطه الزيادة اه ولا
يقبل تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب
تقديره علة متنزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي منزلة الامر الضعيف
الا انه اذا سد مسد علامة حرف قوله باعتبار معناه الجلي تعليل
لتانيث المعنوي اي انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء احكام
المونث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك فذلك بسبب كونه اسم
جنس يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على
الكثير على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فمثله عقرب قوله والتا
الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قوله المعرفة اي التعريف
احاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا
وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من
المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد والاضافة الصفة الى التعريف
بيانية قوله اليا مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف
شرطان يكون تعريفا بالعلمية قوله كما جعل البعض وهو جار
الله الزمخشري قوله لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد عرفت
كل علة فرع لاصل حتى انه اذا كان فيه علتان فحصل فيه فرعيتان فيمتنع
من الصرف ففرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له لانهم

يتوسلون بهم لانه منقول بجلام تقول الجبل وذلك يفيد فرعية
مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام
لا خصوص تعريف العلمي للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير
بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام
فالتعريف فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية
في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع
للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة
الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر
قوله اسم جنس وهو لفظ دوى موضوع في تلك اللغة لجنس
الجيم جعله العرب لقبا للعيسى راوى نافع لجودة قراءته **قوله**
تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة
ثم اذا لم ينصرف فيه بادخالهما انا سبب لا نتصرف فيه بادخال
التنوين ايضا لانهما من مقولة واحدة فعلم نها الاحكام الكلمة **قوله**
او سمي بلجام لانه كان بالعجمية بالكاف وتصرفت فيه العرب بابدال
الكاف جيما **قوله** فضعفت عجمية فلم يجعل علما في اللغة العربية مع
من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم
قوله لعلم عليه لا تحقيقا ولا حكما **قوله** اختيار المصنف نخشبان الزمخشري
الى ان نحو كهند ولعله قاس العجمة على التانيث اوحمله على ذلك
تحتم منع الصرف في ما وجود **قوله** لانه اه تذكير الضمير الراجع الى
العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان علاقة لها في
اللفظ الا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية **قوله** واما
التانيث اه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر
مع سكون الوسط في هند بجانب منع صرفه ولم تعتبر العجمة بعد في

في

نوح ح كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
بعلامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر
في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة **قوله** اسم حصن
وفي القاموس هو قلعة بين بردعة وكنجة وعلى التقدير يجوز ان
يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة **قوله** واما خص
التفريع جواب لاعتراض الشارح الهندي قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني
وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح فرند سفرف
وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف
فكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر **قوله** والاول تقديم لا لان
الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه **قوله** واعلم اه هذه فائدة
مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل
عليه النصوص **قوله** قوله مع حيث قال الجمع صالح وشعيب ونوح ولوط
مصروف فقرن هو ولا بنوح لا بشعيب على ما هو ظاهر بيان العدم
وجعله مقارنا لشعيب **قوله** جمع اي جمعية لانها العلة المانعة من
الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيرها **قوله** وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن
مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جواهر وجواهر المشهور في وزنها
مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه
الفاضل الهندي **قوله** فانتهى تكسيرها فالمعنى في عبارته المنتهى
الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قام مقام علتين لانه على هذه
الصيغة ولانه جمع مفقود النظير في الاحاد فما قال منقوض بافلس
الكلب واحمال **قوله** جمع اعين وهو جمع يبني على صولجان لمشقوله عن كن
صولجانات يوسف **قوله** وانما اشترطت اي اشتراط ان يكون على

تلك الصيغة لكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمع
جمع التكسير **قوله** منقلبة عن تاء العوض من هنا ان شرط الجمع ان يكون
بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة
اي هاء كانت تاء تانيث وانقلبت حالة الوقف هاء او لاجل الهاء
التي من قبيل المجاز للمشارفة **قوله** والمراد بها فيه لطافة لا تخفى **قوله**
فلا يرد نحو قوله فان هاءه اصلية لانه جمع فاره لا لبتة التانيث فهو
غير منصرف والغالبة الحائف فلة على زنة كراهية وفنائها في
المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه وصفة المشبه به وكون المصدر
في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل افراده محتمل و
قوله لاستحالة الاخراج اه دفع لاعتراض السيد ركن الدين حيث قال و
لو قال بحيث بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل
مدايني فان صيغة منتهى الجموع بغير ها مع انه منصرف والجواب ظاهر
قوله بخلاف في زنة ايمانه يحتاج الى الاخراج عنه لانه جمع مع انه منصرف
نظيره في دنين او غزوان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم **قوله**
واما فرازنة فمنصرف ههنا سؤال مستشكل بعض الافاضل و
هو ان الاستثناء ياتي بقاء التفريع ويقال فعلى انه منصرف فالمقام
ليس مقام الاستثناء بل مقام تفصيل محل الاشكال انتهى وذهب
من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل بالصيغة **قوله** لانها
ذاكرة على البنية وجودها كعدمها والمراد ابطاله فشرط الا ان
يكون بغير هاء وكلمة ثانيا بقوله واما فرازنة اي مهما يكن من شيء
فرازنة منصرف على ما قاله سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم
الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد جمع مصابيح عليك فانه معنى
اما مساجد جمع مصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف **قوله** ههنا

شرح دفتر

٦٢

على منصوب على الحال من حضلجو مع انه مبتدأ جوزه ابن مالك
وكان الشارح اختياره ولا غبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا من
المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا
كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وفيه تكلف **قوله** يطلق على الواحد
والكثير على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على الجنس الصادق فهو ايضا ينافي
جمعية **قوله** لجمعية الحالية اه نبه بهذا على ما يتجه عبارة المص من
ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وهذا على قول
المص لانه تعليل المحذوف قوله الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى و
الضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله**
ولا لكان بعد التنكير منصرفا فلعله مانصب المص في قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف وان كان فيه خلاف **قوله** غير مسلم هذا مناف لما يفهم من
الحاشية المنقول عنه انفا وان كان حقا في نفسه كما صرح به صاحب
الصحاح والقاموس **قوله** تقصيت اه اي تخلصت وفي هذا التقرير
اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضلجو على سراويل لا على زيادة
سبب آخر المقصود من هذا الكلام دفع كلام صاحب المتوسط حيث
قال انه هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الجمع
على الموازن رابعة على التسعة المذكورة **قوله** فكانه سمي له انما قال
كانه لان الشارح لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
من الخرقة فيكون مفردة موضوعا **قوله** والدواعي مثال للجمع المنقوص
الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة **قوله** في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما ما الحاصل
المستفادة من الكاف **قوله** فذهب بعضهم وهو الاخفش قوله
لان الاخلال اه ولان الاعلال سبب تخفيف وهو الاستثقال فيكون

اطلاق قدم

انتهى

اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف **قوله** بناء على ان
الاصل تعليل لقوله والتنوين اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود
المجيء في الاصل لا انه بنى الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف
على الاعلال كما قاله بعضهم ولا انسب الفتح في قولك مررت بجواري كما
في اللغة بالتنوين والاعلال مقدم على منع
الصرف فحذف ولا اعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصله تقديرا من اختلاف الاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف
فخاف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا
بكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء **قوله** وفي لغة بعض العرب
استقبحها الفاضل الرضي ووجهه انه الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه
ويفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون
في موضع الجر مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول
الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا واستعمال الفرزدق لا يبلغ فصاحتها وعدم قبحها لان
ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض
بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز
بعضهم ان يكون الياء الضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه
ح لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر او
حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما **قوله** لما من
زوال المحل لسبب الاعلال **قوله** وان لا يكون باضافة اي لا يكون
مركبا اضافيا كغلام زيد **قوله** الى الصرف او الى حكمه على اختلاف
الواقع كما سياتي قوله لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا يرد

المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي المؤثر هو التركيب لا
الاضافة **قوله** ولا اسنادا اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا
وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسميته بتابط شرا قال التبريزي
لانه اخذ سيفا وخرج الى ان اذى قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت
له امه يوما ان العلماء يجيئون لاهلهم الكمأة فهلا فعلت كفعلهم
فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي واتى متابطا به فحلله تحت
ابطه فالقاه بين يديها فخرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة فقال
لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متابطا فقالت تابط شرا وقيل
انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه
فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول
فقال له قوم ما كنت متابطا يا ثابت فقال الغول قال لقد تابطت
شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني **قوله** من قبيل المبنيات هذا عند البعض
وجماعة ومن المعربات المحكية بحالها عند اخرين فلا يصح ان
يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه
ح **قوله** علمين فيه خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران
بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في عدة
في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم
بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع
حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس
معرب بني مع نحو حيهل السابع حرف بني مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما
آخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن وتضربن وهذا يستغنى عنه بهلم حرف مع
قوله كان الكلمة انما قال كان لانه قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة
عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص وافقهم في منع الصرف لا البناء

اشخالها لا اخراجها قوله علم البلدة فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون
منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف
قوله المعدود ان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون فلتحقق
لا لمطلقهما فاحتاج هذا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد
دون ساير المواضع قوله في منع صرف تاء التانيث عليهما لضمير التشبيه
يحتمل الرجوع الى نفي التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير
المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد
ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها
اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا
مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما
صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا
النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما قوله وللنحاة خلاف
اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف
والنون لاجل مشابهة التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى
سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن
المشبه به وذلك الآخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون
او انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها يمتنع
عن زيادة التاء والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط والحق
مع الش فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين
المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن
قوله هو القول الثاني لانه وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء

التاء

التاء غير ظاهر قوله يعني به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة مقابله
بقوله فان الاسم او بيان لان الاسم القابل لهما شامل للصفة
ايضا فلا يصح ذكرها قوله وشرط تلك الاسم هذا بعيد من سياق
الكلام قوله المرقم بزيادتهما او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب
الثاني قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين
قوله عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير
ولئن كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص كما يجيء
في باب العطف قوله لتبقى مشابهتهما هذا التعليل انما يصح با
لنظر الى المذهب الثاني وهو ان مانعية الالف والنون انما هو
باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا
فان قبوله تاء التانيث معدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما
ذكر علميته بعدها قوله عريان بضم العين قوله وقيل مجيء فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء
منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة
وسكرانة فيصرفون اذن فعلان وفعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر
في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود
من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة
وجود فعلى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق
على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه
اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى
لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال بالله تعالى لا يصح ولا نظرا الى اصل وضع
فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل فانه نظر الى الاصل

والاول اولى لان وجود فعلى

ما فعلى

حصل

الصيغة بخلاف رحمن ... الاستعمال جامع

جانب المبهم بجانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث غالبا
اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل المحشي فائدة
تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك
ايصرف حيان اولا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف و
الا فينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمته فكانه احياه فيكون من الحي فلا
ينصرف للعلمية والالف والنون وان اهانه فكانما اهلكه فيكون
مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف قوله وعن غم اختلف في صرفه
والذي يترجح عندي صرفه فصرف كلما شك فيه هل صرفه العرب ام
لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعي قال بعض
المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال هذه على هؤلاء
الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول
ولم يكشف احدهم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى
الوزن [illegible] قوله وهو كون الاسم اه الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على
ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى بالوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن
بالفعل وفيه تكرار بلا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد الملابسة
والربط بينهما لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون
الاسم على وزن يعم من اوزان الفعل اي يثبت للفعل ويعني عن
اوزانه وان عم من اوزان غيره بقوله ووزن الفعل اي وزن
منسوب الى الفعل فالاخبار عنه بالخبر يفيد الاختصاص الذي
لا يفهم من المبتدأ ولعله لما لفظ يعتد به يشتبه دونه كان
اظهر قوله من التسمية وهو المروي وما اجعل علما لغيره من الحجاج

أم

نجاورتها وسرعتها في السير قوله بذر بطاء وفي القاموس انه علم
لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه فعل امر قوله وعثر لموضع
في القاموس هي ما سدده ومعناه الفعلي جعله زا كبوه قوله
وحضم لرجل قيل هو عمرو بني تميم ومعناه الفعلي الاكل او الاكل باقصى
الاضراس او ملء الفم قوله واما نحو بقم وشلم اه جواب سؤال وهو
ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل
الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسماء
عجمية نقلت الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك
الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة في
اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل
قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وثمر ونحوهما
بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة
بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل اسم بمعنى الاست ودئل علما
لقبيلة قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف
ما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال بدر الدين ولا حجة فيه لانه
محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجئ بالجملة خبرا من فعل و
فاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك اجماع
العرب على صرف كعيب ابن جعل انه منقول من كعب اذا اسرع
انتهى وسياتي ضعف هذا الكلام ان شاء الله تعالى في باب [illegible]
قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل
ووجوده في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان اكثر
والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل

معلا نحو احمر حمرا واعود عودا وهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ
الا ملحقا من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لامن كلها
فلم يسمع نحو اقتل وانصر هذا والظاهران او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع
فان النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر و
اجتماعهما في يزيد ويشكر **قوله** اى اوله وزن الفعل وهذا هو الظاهر
لان المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة
عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات
وقد عبر عنه الش بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر
يقال ان الزيادة في اوله فلذا اصرف الضمير عن الظاهر لتبقى النسبة
محفوظة على حقيقتها انتهى او اوله ما كان اه وهو الاسم فان له
اولا حقيقة **قوله** اى زيادة حرف او حرف زايد نشر على ترتيب اللف
فالاول بالنسبة الى وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة نحو
للحرف الزايد فتناسب وزن الفعل فان الزيادة التي هي هيئة
كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة
عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسب الحرف الزايد
غرض الش من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل
الهندي بقوله فان قيل اوله احمر مثلا هو الزيادة فيتحد الظرف
والمظروف فيحصل الدفع اما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة
صفة للاول في قولك الحرف الاول من احمر زايد فيجوز نسبة الصفة
الى موصوفها بفى كما تقول العلم في زيد واما اذا قدر حرف زايد فلان
بين قوله اوله وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول
من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد ونرجس
وقد يكون اصليا كنهشل فانه وزن نفعل والافتراق اللذين بينهما

عمو

عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بفي كما يقال البياض
في المعشوق احسن من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام
فانه من معارك الكتاب **قوله** زيادة اى مثل اه هذا التفسير
ليوافق ما سبق **قوله** اى حال كون وزن الفعل اه فيه نشر على
ترتيب اللف كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في
اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم
حنيفا **قوله** لاختصاصها اه اى لاختصاص هذه التاء المتحركة
بالاسم فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت **قوله** اذا
سمي به رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله
للتاء ولكنه يقبلها على خلاف القياس ان يلحق التاء المؤنث دون
المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد بقيد الامكان اذ لا يحتاج
اليه لتصحيح نقل النحاة الى انصراف اربع لعدم اصالة الوصف ودفع
كلام الفاضل الهندي تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه **قوله** واحترز بذلك
اى بقوله مؤنثة **قوله** بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين وتحقيق التنكير
في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد متشخص فاذا اريد المسمى با
الزاء والياء والدال صار اسم جنس مطلقا متواطيا يدخل فيه كل
من سمي به فيخرج عن العلمية **قوله** الوصف المشهور قيد الاستشهاد
باعتبار الاغلب والا يجوز ان يؤول بوصف غير مشهور بقرينة
قوله الظهر يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرائطها ولنا الحصاد يبتنى على بين **قوله** استثناء مما
بقي من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول

انصراف بر
الادهم

قوله لا تجامع مؤنثه الا ما هي شرط فيه اي انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو حال الكلام
فالمستثنى متعدد كذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما
ذكره الفاضل اللاري تكلف قوله كما في ثلث واحمر فان في ثلاث العدل
وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا
فيهما لم تنفك عنهما قال قوله وهما متضادان اشارة الى جواب
سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر
زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
فاذا لم يوجد كلمة فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل
ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء
فلك تصرف اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته
قوله اي لا يوجد شيء اه هذا التفسير دفع لما يرد على ظاهر عبارة
المص لان الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء مما فيه سبب
ما هو سبب من هذين السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد منه
مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد
المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل
اذا نسبا الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها او فقط
او وزن الفعل فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند
العقل الا ان الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعني ان يكون في
ضمن مجموعهما مجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم
العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله

فيجمع الكتاب انه لا يوجد ... جد ... فقط ام العدل ح

احدهما فقط واما الشق الاول فلا عن ما يكون في ضمن ح

قال

67

والطيرة

اي الامرين المذكورين لا مجموع اه هو وجود العلمية مع هذين السببين
لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن
احدهما فقط وفايدة قوله فقط التنبيه على ان المراد احدهما المأ
خوذ بشرط انتفاء الاخر لا المأخوذ لا بشرط حتى يشتمل مجموعهما بناء
على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه
مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا الاول
هكذا حقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل
الحواشي فانه اشبه شيء بالغواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم
الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات
واما التانيث فباق الا انه وصف سببيته وكونه معتبرا في
منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلهذا قال لم يبق فيه سبب من
حيث هو سبب واعلم ان افق ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية
والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان ووزن
تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط قوله امر
صمت يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من
اللطافة قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان
يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بكسر العين بضم ح
لكن امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي
اصمت علم للمفازة سميت بلفظ غلط اصمت بضمتين مبالغة
في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحب بالصمت ولا يمكنه حفظ
لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول
انتهى لا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه
الاخفش نقل عن قاموس ان فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي

سيبيه

والحجة وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان
صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو لم يصد رعنه بلا اختيار صوت فجعل
سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت
قوله فلما كان قول العلمية اه بدل لما نقله الفاضل الهندي عن
بعض الشراح حيث قال قيل الاولى دفع الاخفش لان سيبويه
استاده ولنسبة المخالفة الى الاستاد غير ملائمة لرتبته **قوله** لما
ذكره من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
قوله لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين
الا ان وصفية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة
الزائلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش **قوله** افعل اسما اي كالاسم
الخالي عن الصفة كانب وافكل فانك اذا قلت زيد افضل يخيل
الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف
بالاتفاق **قوله** وان كانت معه من اه فان من نص في الوصفية
بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل بافضل
من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن
الفعل فعلى هذا لابد ان يكون مثل هذه القوة مستثناه عن
القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند
الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير
منصرف بالاتفاق فلابد ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معنى اللفظ ما يكون منافي
وصفية بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد
لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سياتي

جاء القوم اجمعهم فعنا

ذالت وصفية الان سيبويه يعتبر تلك الزايل بخلاف افضل
من فان وصفية محققة بسبب من المفضلة فاين احدهما
من الاخر **قوله** قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم للذات
ويجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى بالحمرة
وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما
للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية
امكن اعتبارها كما في اسود وارقم **قوله** واما الاخفش
اه قال الاخفش في كتاب الاعلى انصرافه في نحو احمر انما هو
مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف **قوله** وهذا
القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر **قوله** في حكم واحد
شبه به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو
اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
اعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه
احاوص واعتبر الصفة وجمعه على احوص وذلك لان احوال
احوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق
في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصاء ثم جعل احوص علما
فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار
الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص في حال العلمية اعتبارا
للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل
الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم افاعل كارنب **قوله** اعراب
غير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر اعلم
ان البصريين فرقوا بين الكسر الذي يكون بين الكسر مع التنوين في
الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة وفي الحكم

باب المرفوعات

الشارح بقوله اي بصورة الكرة منعرف منطلقا هذا الاطلاق
ولكنا النبي بعده في مقابلة المذهب للشارح غير منصرف
مطلقا هذا المذهب ضعيف اذ الحكم بعد الانحصار مع ذوات
السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ونقضا
للضابطة المتفق عليها في قوله ما فيه مؤنثة اذا الكرة صرف
فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكين واذا حذف الكرة
تحقيقا لحذف التنوين والتنوين لا يكون مع اللام والاضافة
نعاد الكرة قوله المرفوعات جمع والفاعل جمع ولم يات بصيغة الافراد
مع انه الملايم لارجاع الضمير بمقام التعريف لان تعريف الرفع
سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهمان
انحصار المرفوع في نوع واحد هو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد
صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما
نصب الوهم من تعريف صيغة اسم المفعول الى ان المرفوعات
جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة ازال هذا الوهم
بقوله لا المرفوعة قوله لان موضوعه اه لما كان المدعي مشتملا على
حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله لان موضوعه
الاسم وهو مذكر والاسم مرفوع لا مرفوعة قوله ويجمع هذا الجمع يعني
يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط
شيء اخر كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل
عنه قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم
واقام الرابعة على طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات اي الخاليات
يقال دفع الامر في ايام خلون اي مضين قوله الدال عليه المرفوعات

دلالة الجمع على المفرد لانه نظر الحجر الضمير اعني حال ان المبتدأ هو الخبر بنحو تطابقه للمبتدأ
التذكير لما ذكره الفاضل المحض حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات

كطابقه للمعود اليه انتهى وحاصل الاولى ان الضمير يرجع الى
المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء
قوله اي علامة كون الشيء فاعلا اشار الى ان الياء في الفاعلية
مصدرية ان يكون موصوفا اي كالموصوف بها فان الحركات
والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم
استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بها اه لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه
بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه تنبيها في هذا الكلام
على ان المصنف حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا
او تقديرا بعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني
من المرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان
ضميرا ونظايره على التطفل والش نظر الى ان الفاعل واخواته كما
يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بل وتقاديه البحث ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب
كما يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا
وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على
وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا فجعله مشتملا على الرفع
المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل جعله قبيل الاسم لجواز
ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص
الفاضل الهندي قوله فمنه الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت
هذا فنقول منه الفاعل قوله اوجها استعمالية ترجح قرب المرجع
كما يرجح الاول موافقة لضمير هو قوله التي هي اصل الجمل واغلبها
اصلا لان الغرض العام الجملة هو الاخبار بالفعل الاصل فيه لانه

قوله م
من م

لو يوضع الا للاخبار به ولان التراكيب فيها اشتد امتزاج احد
الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل التجدد والانتشار وضعا
بخروجها من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان
انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك ازيد قائم فان انشائية ثبتها
هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة قوله ولان عامله اقوى د
قوة المؤثر تقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير محسوس
ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ ونسخ ابتدائه
واعلم انه يكون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور ومذهب قوم من
الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل ومذهب خلف
الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية ومذهب هشام
الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي
مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من
المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقواها عليه اولى من المصير الى
المختلف فيه فالمذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل
في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير و
هو كذلك في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر
ثانيهما ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا
حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كالمشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء
الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك
كان المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا ووجودا في الكلام وفي كلام
هذين الوجهين على المدعي نوع خفاء قوله اي اسم حقيقة او حكما
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد ... حاله

فان

٧٠

فان قلت ما تقييد ثانية ما العامة بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم فسر
عليها ليتناول الحقيقي والحكمي قلت لما صح كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع
بالاسم بناء على ما سبق لابد ان تقيدها في تعريف الفاعل الذي
هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يفسرها بالاسم لصدق
تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل
عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في
الحقيقة هو المعنى قوله يخرج عن الحد توابع الفاعل فانه اسناد
الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه
عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه
ان المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة لان
تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من
جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع
الفاعل غير محقق قوله لكن المراد ه يعني لا بد من اعتبار قيد
الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها قوله ليتناوله اي ليتناول
الفاعل المعرف فاعل هذه الامور قوله واحترز به اعلم ان الكوفيين
لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا
زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب
تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة التقديم الاسم عليه
مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس
بمسند الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن
التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما توهم
دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون

لانه متوقف على الاسناد

اوبواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة
كما صرح به الشارح اعتبر قيدا للتقديم لاخراجه **قوله** تقدمه عليه وجوبا لانه
الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق ينصرف اليه **قوله** ليخرج عنه اي عن
تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ
انه اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لغرض
المبالغة والاختصاص فليس واجبا بل جائز **قوله** نحو في الدار رجل
فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما
عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل لتقديم نوعه اي قوله
تقديم الكلمة الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس لتقديمه في باب
الخبر كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون
المبتدأ نكرة كما سيجيء عليك **قوله** اي اسنادا واقعا حاصلا
الظرف على انه منصوب على المصدرية لاسند الا انه يلزم منه
الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله مقدما عليه و
انما قال المصطلح جهة قيامه ولم يقل قائما به لتدخل فيه الفاعل الذي
لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد مات زيد ولم يقم زيد فان
القرب امرا اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج والموت عدمي
فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد
الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل
على جهة القيام اي على طريقه وطريقته **قوله** كاسم الفاعل اه فانه نحو
قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي **قوله** كصاحب المفصل
وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي فنحو نعم
لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا
معنويا **قوله** اي مما ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في اللغة ما يبتنى

علم

عليه الشيء وفي العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في
الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق
في العرف ايضا على الاولى وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال
الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء او ما يناسبها كما في تراث
والاولى ان لا تقلب كما في وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ لو حمله على
ومخالفة القاعدة المعنى الاول لزم من مخالفته مخالفة القاعدة وهي غير جائزة مع
الجواز هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما ينافيه الواجب
فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل مخالفا للاصل واما
ان يراد به الاولى المنفك عن الوجوب فصورته وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما
يأتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان لم
يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم
مع اصله التقديم مطلقا ولهذا يقال في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان الفاعل
مقدم على المفعول رتبة **قوله** الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا
الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي
ليتناول الحكم الفاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال و
قوله الاصل ان يلي المسند لكان اوضح واشمل من غير ان يتقدم عليه شيء
من معمولاته اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فان
تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون
الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضربت **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه
فانه علة لوجوده واحتياج الفعل اليه احتياج المعلول الى علته قوله
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كما لم يسكن
في ضربك مع التوالي الحركات الاربع لان المفعول فضلة ليس جزءا و

والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز والاولى جوازه لوروده في كلام
الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا قوله
من الناس ابقى مجده الدهر مطعما فذا غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه
ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال آخر لما راى
طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك
كقوله يغني حلاه هند عن حلي وتري البنت اذ هي احسن الزي و
كقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر
من كل جانب الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار
قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى التحفة مواضع احدها ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس وما بابهما ولا يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا
زيد ثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين في العمل ثالثها
ان يكون مخبرا عنه ويفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال
الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة
الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها و
يبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره
التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره
مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما غير ذلك فهو ممتنع كما
عرفت قوله جزى ربه البيت دعا عليه والكلاب العاويات
كلب عدي الحشيد والحاشية وقوله وقد فعل اي وقد فعل الله به
هذا الفعل وهذا الكلام استغناء منه قوله بالوضع اعترض بعضهم بانه

اذا كان

اذا كان المواضع دلالة الاعراب على المعاني بالوضع فلا شك ان
الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مع غيره فيلزم ان
يكون كل كلمة معربة مركبة والجواب اولا يمنع كون الاعراب اللفظي كلمة
ثانيها بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة في السمع والاعراب
يسمع مع آخر الحرف ان كان بالحركة وبعد الاعراب كان بالحروف
قوله فلو اريد ان يذكر الاعراب رحلا الاعتراض الشارح للفيع بحيث
قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن
وهذا الايراد مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس
كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او تعيين
المحذوف فلم يكن الاعراب مستغني عنه فكان معنى العبارة ح
اذا انتفى الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط لفظا
قوله متصلة بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه
الفعل واسماء الافعال فانه ايضا يجب تقديمه قوله فلمنافاة الاتصال
الانفصال يعني لو تقدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل
المتصل به يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص لاحتمال الفاصل الزركي هذا ظاهر نحو المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد
الا زيدا مثلا لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا يحترز بها
عن القواعد لا بعيد ولا يصح الا ان تخص الاحد بجماعة معينة
ثم يجري فيه ما يجري في المثال المذكور في الشرح واما دعوى
ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح مثل

اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل
في رفع الفاعل **قوله** ايحذف فاجاز اشارة الى ان جواز المصدر بمعنى
اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف
قوله وانما قدر الفعل دون الجزاء الغرض من هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة
الجواب للسؤال اولى وما ذهب اليه الشيخ فهو جواب ظاهري وان
شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يلقى عليك فنقول ان من قام جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام
بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه على الزمان المتجدد
المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف الذوات الثابتة
كزيد ونحوه فلما ضمن من معنى الاستفهام قطع المنافقة النظر الي
وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صارت الجملة اسمية
لتقدم الاسم في الظاهر ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون
الصورة **قوله** متعلق بضارع فان تعلقه بيبكي المقدر لا يدع
يزيد **قوله** على غير القياس اذ القياس مطيحات **قوله** جاءني رجل
اي زيد فانك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسره
اعني زيد بخلاف قوله وان استجارك احد فلجره **قوله** بلا ابد له من
الفعل نسب الى الاخفش بجواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر
فعلا فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه **قوله** اي الفعل
والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في التنازع **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه لان نعم صابتة
تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا
تبقى تؤدي مؤدى الجملة والمحذوف الواجب لا بد له من شيئين القرينة

يدل بالفعل ولا لانه يدل على الزمان المتجدد فيقبل الاستفهام

السائل

بلغ مقابلة

وما يؤدي مؤداه فان المقدر في الاية هو الثاني بحرف الشرط وهو الاول
فتامل **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف
بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله** واقتصر
على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على
الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العامل بغير المصدر اذ في
نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا عمل فيه الاضمار
لانه مصدر **قوله** في اكثر من فعلين مثل ما ورد في التحلوم من قوله اللهم
صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
فان اعملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل
في الافعال السابقة وكذا العكس **قوله** اذ المتقدم عليهما والمتوسط اه
هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم
عليهما اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة المتوسط بينهما اذا كان
النزاع ايضا في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشيخ
الرضي جوز الصورة الاولى من هاتين الصورتين ونحن قد رجحنا
كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك
المفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب
علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل
الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار
في صورة التوسط فلا تغفل **قوله** نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان
المتنازع فيه مرفوعا منفصلا واما اذا كان منفصلا منصوبا نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذفت المفعول مع الاضمار
الاول مع اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال الاول لان المفعول يجوز حذفه
بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك بفعلي

وآل ابراهيم

بلغ مقابلة

فهل يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا
تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت
ووعدت فقوله المضمر والظاهر اغير وارد موكده قوله لا يمكن قطعا اي
رفع التنازع باعمال الاول والثاني قوله لان حرف هذا التعليل مما يوجد
في الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا
بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو او قائم او قاعد انت فعندي
جاز فيه بالدليل خاص والمدعي عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله
فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية وهو ان يكون الفاء للاعتراض
والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو
على ما في اكثر النسخ قوله فيهما وان كان بالفاء على ما في بعض النسخ
قوله في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في
التنازع في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم
فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او
حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعمم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في
الحال نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا لان
قاعدة المقسم في كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا التنازع فيه ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم قوله يعني
قد يكون اه اشار بهذا التفسير الى حالتين مختلفتين والى نفي الحال و
العامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون ذلك
الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير
كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولا يرجع الى المصدر قوله التنازع فيه ولهما
اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح الش

بأربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا فتلك ثمانية جرت مجموعة تحت اقتضا
العين الاول المفعول والثاني الفاعل قوله اختار البصريين ليس المراد
من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة
ووافقهم آخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف
عده من البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد
بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله
وبيانه مدا اه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان
اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين وقد
اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واستدللنا عليه بأحد
عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اه يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال
الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فلما رد الاضمار لجوازه
في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل لانه يوجب تكرار في
اللفظ قوله وعند الحذف صرح به ليترتب عليه قوله خلافا للكسائي
قوله ويظهر اثر الخلاف اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية
والجمع والتأنيث واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا الا انه
اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به قوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت
لبيان قول الفراء قوله تشريك الرافعين وتشريك الناصبين ايضا وقد
نقله عنه بعض شراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم
الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استادنا
العلامة واعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم قوله واضماره
بعد الظاهر يعني روي عنه ايضا عند تقاضيهما الفاعل اعمال الثاني
واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما في صورة

تلخص الناصب يعني اذا اتفق الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي
عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فتشبه
الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا وتمثل
الثاني صورة اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد الاسم الظاهر
بالمثالين المذكورين قوله وروايته المتن اه اي الرواية التي حمل
عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي من ان عبارة
المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى
عنه مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال
المالكي يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت
فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول قوله لا يحذف
احد مفعولي باب حسبت اى اذا كان المفعول الآخر مذكورا
على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي
لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا
الى الاول اى علمت قيامه زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي
باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب
برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
الشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى
انه آه جواب سؤال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد
في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك لان لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون
مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول الثاني مثنى

فكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف
بينهما والجواب ظاهر قوله خالف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما
مبتدأ وخبر في الاصل فتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
واجب قوله وذلك لان لو يجعل مدخوله اه وذلك لان لو لامتناع
الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وجوابها منفيا و
المنفي فيها مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي
فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه
ولم اطلب قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها
فههنا اى السعي لادنى معيشة وطلب القليل والحق المعنى فيؤدي
الى اثبات نفي ونفيه في كلام واحد من الفارسي ان واو ولم
اطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا
لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع
فاتفق الطرفان اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول لعله ضعف وهو حذف الضمير من ولم اطلب ولولا ان
اعمال الاول اولى ما اغتفر حذف الضمير لكنه صحيح محتمل غير منصوص
والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه قوله اى مفعول فعل او
شبه فعل في هذا التعميم رد على الشيخ الرضي حيث قال اى مفعول الفعل
الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل وانه ذكره الاقوى قوله
بعض النحاة هو جار الله الزمخشري قوله كل مفعول ايراد لفظ كل
في التعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام التعريف
هو الحقيقة والماهية ملايم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا
عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل
الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل

الفاعل

فيقال فاعل الفعل قوله الملابسة لو بناه اى لملابسة كون الفاعل فاعلا
لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة
اضيف الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان يغير صيغة
الفعل وترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه
الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول قوله اى الماضي المجهول
قال الفاضل الهندي وهذا من باب ذكر العام وارادة صفة الشهور نحو
لكل فرعون موسى اي لكل جابر عادل واهو وفيه نظر فان الصفة المشهور
بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا
فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل في معنى فعل نحوه قوله فساد افعل
افتعل اي لما اراد بها قوله صيغة الفعل الى فعل وفعل قوله من باب علمت
المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منهما مسند
اليه والثاني مسند ويدل عليه تعليله فلا يختص في افعال القلوب
بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمروا شاعرا
ونحو ذلك قوله بخلاف نحو اعجبني جواب سؤال تقريره ان كون
الشيء مسندا او مسندا اليه جاز وقد اتفق في مثل اعجبني ضرب زيد فان
المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله بالنسبة الى المضاف
اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر
الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كان تاما وههنا اسناد
المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله
ورد الفاضل الرضي تعليل القدماء استلزام قيام المفعول الثاني مقام
الفاعل وهو تعليل الذي ذكره الشهيد المثال مردود واما المتأخرون
فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل

قال الفاضل الرضي والذي ارى انه يجوز نيابتهما عن الفاعل حتى
كان احدهما نكرة او بلا لبس موثقع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان
يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت
زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه
لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع الفعل ارتفاع
الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي
اختاره انا اما ما اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشيء مسندا ومسندا
اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام في
قولك فرس غلام زيد قوله فات النصب في الاشعار بحيثية النصب
بسبب جعله مسندا اليه وهو نوع ما فات الاشعار بفوات النصب
المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك قوله
بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو
اللام وهو لم يتغير قوله تعين اي المفعول به له واجاز الاخفش والكوفيون
اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلابا
وقول الاخر اتيح لي من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا قوله والاول
من باب اعطيت وكذا المفعول الاول في باب علمت اولى من الثاني
لان الاول عالم والثاني قوله على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا
مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول منه
قوله في العامل المعنوي وهو الابتدا فانه اقتضاهما فعمل فيهما وفسروا
الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء والاعتراض بان التجريد

ويكون بعد الابتداء في ابتداء الكلام
اعني الصفة تجريد الاسم عن العوامل

او عدمه فلا يتوقف وجوده على وجود العوامل في كلام العرب علامات
لامؤثرات وشرط الجرولي الابتدا بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا
تقديرا الاسناد اليه او لاسناده فلم من الاعتراض بان التجريد يعدى
هذا المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشري
والجزولي وهو الذي رجحنا في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب
سيبويه الى ان الابتداء عامل في الابتداء والمبتدا عامل في الخبر وقال
الكسائي والفراء هما يترافعان واختاره الفاضل الاستراباذي وقال
بعضهم المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراط ظهور
الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء
عامل في المبتدا وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلنا ها
في كتابنا المذكور بدلائل ذكرها يوجب التطويل **قوله** اي الذي
لم يوجب فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى تحقيقه التجريد بغير جدواه
هنا بان يوجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان
اللائق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد
قوله اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه
بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل
او المراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل الا لفظا لا تقديرا **قوله** ما
يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى
فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل بحسبك زيد فان تاثيرها مقصور على
اللفظ لانك لو حذفتها وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف
حذف ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات التاكيد الذي دل عليه
بان واشار بقوله كانه الى بعده **قوله** كقولهم فانك اذا قلت
اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم الا **قوله**

76

كما ولا كذلك ان النافية في قولك ان ضارب الا زيد **قوله** وما ومن
نحو ما ضرب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما ومن الاستفهاميتين
مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اخصر لانه يندرج
فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن على وجه دائما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها
ان غير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه
في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع
بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم
والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف
ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف
عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني
ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم
الظاهر مكانه ثالثها انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على
مفعول كالميسور والمراد بالاسم هو باسم الفاعل والمعنى انا غير آسف
على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب بخلاف الظاهر والاولى عندي
في التعيين عن الوجه الاول ان يقال ان ماسوف من القسم الثاني
للمبتدا وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه له **قوله** نحو
نحو اخوه اي الداعي المثوب قال يا لا **قوله** لم يخبر به تنبيه لما سياتي ان شاء
الله تعالى من ان الفعل وشبهه اذا استند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا
يجمع **قوله** وا قائم الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الالف الاستفهام مذهبا عجيبا تقليضي في كتاب الفوائد هو
ان الصفة في اقائم الزيدان فالزيدان الاول مبتدا والثاني
تكريره وقائما خبره وحذف المبتدا واعني الزيدان الاول للدلالة

وعنو خبر حذف المبتدا
فائم المظهر مقام مضمر
والمبتدا قبله ان الزيدان

فذبه الجراحة اذا مثله عموم والمراد ان فذيته امة معترة كانت والحكم
ليس مقتصرا بتره فمعنى تمرة قوله اذ يستعمل في موضعه ولانه كان
في الاصل فاعلا لا هو قدم لافادة التخصيص والحصر قوله فهو في
قوة رجل موصوف اه هذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام
حيث جاز الأول وامتنع الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم
حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل موصوف بصفة
القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مختص بعد ذكر
الحكم قوله وهذا مثل يضرب للرجل قوي ادركه العجز في حادثة اي ادركه
العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث
بالناس ليعاونوه على امره مثل الكلب الذي ينبح من طارق اثر
وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت
الاهرة وفي مثله الا لسوء فكان موجبه هرير اتشام وتجنى منه
السوء قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدا معرفة او نكرة
مخصصة قوله وقال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه
الفاضل الرضي وهو في محله قوله لانها راجعة الى الفعلية بمعنى
انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة الاستقلال اسناد الفعل
الى الظرف قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق الجنس
كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغير مجرى
اشتماله يجري الذكر اللفظي واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر
والمعهود هو المخصوص فالجملة الى الضمير قال بعض المحققين
وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل
فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه نرجو انه وقوع الانشائية
خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله تعالى قوله ووضع المظهر

اهـ

وهذا انما يكون للتخصيص فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع
الظاهر موضعه قوله اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير
لان كون الخبر عن المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر للضمير
لنكتة يفوت مع الحذف وكذا الام العهد ثم مع الحذف لا يتساق
الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر اه الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل اي الكر منه بالجار
والمجرور حال من ضمير بستين والظرف في قوله السمن منوان
منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به قوله او جارا ومجرورا اعلم
ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث
ليشمل الجار والمجرور كما نقل المص هنا قوله اي ما دل الغرض من
هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان
المقدرة هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر
مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض
معناه ان الظرف في محل ومفروض حال كونه ملتبسا بجملة
في نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر
فالجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط
الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل الجملة
انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو
الفعل المقدر لا الظرف السادّ مسده وقال بعضهم هو الظرف
وهو بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها والدليل
عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر
وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظني انه رعاية لامر لفظي حيث
ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد له من

قال بعض الافاضل النقيد
بالتاويل لان التقيد
يوهم ان يقدر الجملة ؟

ما مثل لا لان المعرف يحتاج الى تقديره كما نص الاكثر فان العموم افصح
يقول زيد في الدار بنوع نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج
الى تقدير وكذا اختلفوا في ان الضمير مستقل من الفعل المقدر
الى الظرف او محذوف وصحح الفعل فانه ابو علي ومن تابعه انه منتقل
واليه يشير كلام المص **قوله** بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة
الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد
يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديرها ولا يجوز
اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده
قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر
لكونه معرفة ويكون من نكرة ولا يحسن الاخبار بالمعرفة عن النكرة
وسيبويه جوزه في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام و
انا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة
من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ولده
ما للعهد **قوله** متساويين في التعريف وغير متساويين اشار
بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين
لتوهم المساواة في التعريف **قوله** زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين
سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام
او التساوي بينهما خلاف سيلحق انشاء الله تعالى وان الحق اعرفية الاعلام
وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او
المنطلق زيد فان الاسم يتعين الابتداء به لكونه ذاتا معاملة و
الصفة تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد
لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده في الاصح والصحة وقوع الاسم

بمعنى

بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات الذي اتصف بكذا
فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه
فتشبيه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا بنونا
وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد **قوله** في اصل التخصيص المجوز لكونه
مبتدا فان تخصيص غلام بواسطة وتخصيص خير بدون واسطة
وتخصيص خير بلا واسطة فان اسم تفضيل وهو مشابه للمضاف في
مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه
كالمضاف **قوله** افضل منك افضل منه فان الاول مبتدا والثاني
خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل
مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عليه السلام
امر بمعروف صدقة نهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصيص
بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه النكرة في معنى المضافة فكأنه
قال الامر بمعروف ونهي منكر وقس عليه ما لحق فيه **قوله** فعل له اي فعل
مسند الى المبتدا اما ان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون
فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى
المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض
الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث والاولى كون
في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدا اذ يدل
على تأنيث الفاعل **قوله** الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل
ان الخبر في ان زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة
صورة واي مفرد صورة اذ الضمير المستكن لا اعتبار له **قوله**

وليعجب ... قوله كما
في عزته فانه عارف
وكون م

لا الاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام
ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي قوله من حيث
انه مبتدأ اه قيد بالحيثية لان تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتداء
اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل الصدق
عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدا وهو التخصيص مفقود فالتقديم
مصحح الوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه وانما امتنع تقديمه
لانه جزؤه والمقدم عليه لزم تقدم الشيء على نفسه قوله على الله عبده
متوكل فان عبده مبتداء ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي
المبتدا ضمير يرجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا
ليس تابعا له بتبعية يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء الخبر
قوله لان الخبر هو قوله على القدرة هذا هو الذي اخترناه كما سلف قال
الشارح الرضي يجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به
والمجرور وحده متعلق بعامله ثم ما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق
بين المثالين فتامل قوله الواقعة مع اسمها خبرها اه لما لم يكن خبر المبتدا
خبر ان اصطلاحا اشار الى المسامحة في عبارة المصنف والمراد انه خبرها تركيب
عن ان قوله من غير تعدد الخبر عنه قيد به تصحيحا للتمثيل قد فات
تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان
المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات
انفسهما قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه
لذلك اي لو جعلنا التعدد في عبارة المصنف اعم من ان يكون بعطف
ام لا فاقتصار المصنف عن الاتيان مثال التعدد من غير عطف لان المثال
لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اه اي معنى
الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني والحكم

لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق الجزء به بأي عامل

تحقق

بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والثاني نحو ان كانت النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة
من الله مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صيرورة
النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب
لحصولها واتصافهم بها لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اي وما
حصل بكم من نعمة فيحكم او فنخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى
والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم من
نعمة الا انه يخالف تفسيرهم في كلم المجازات فلذا عدل عنه الشارح قوله
نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما
كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء
في خبره قوله واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول
للثاني في العبارات اللفظية كان يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي
ياتيني ان اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ
قوله واما اذا لم يقصد اه اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا
في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في العرف حتى يجوز الاتيان فان كان
موافقا في اللفظ المبتدا او المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى
فيجب عدم دخول الفاء قوله في حكم الاسم الموصول به لانهما في
حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت اه وان لم
يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان

بلغ مقابلة

المذكور لازم الموصوف

الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على
التعليق والتحقق ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص
ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولعلم يذكر قوله
بالاتفاق لفهم انه بقية حروف المشبهة خلافا قوله في المنع عن دخول
الفاء محتجا بان صلة الشرط قد بطلت بنحوها فكان تتقض المبتدا
له ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اه اقول هذا الكلام غير جيد فان
علة المنع لا تنحصر فيما ذكره الا ترى ان علمت وكان يمنعان من دخوله
مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا
قوله فان يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء
ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها
مع ان في بعض الايات قوله وقد يجب حذفه وقال بعضهم لا يجب حذفه
اصلا لانه ليس اصل في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول
على حذف الخبر وهو كلام فانه حذف الفاعل واضرابه مسلم الثبوت
قوله ليعلم انه كان في الاصل اه محصله ان اهل الحمد مثلا كان مجرورا
صفة لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لان في تغيير
المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذي به
المدح صار جملتان بعدما كان جملة واحدة وكلما ازداد الكلام
كلاما ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان
في الحال والاصل وقس عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره
هو نبيه وانما حذف للعلم به وقس غيره ... سيأتي الكلام
قوله لان مقصود المستهل اه اي مقصود المستهل تعيين ذلك
الشيء المرئي بالاشارة وان يحكم عليه انه هلال لينظره الناظرون

ليس

ليس المقصود ان هلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على
قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب
هو الذي يقع مبتدا والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف المخاطب
زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس
تقول له اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان
المعروف عند المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف
بانه هلال فتقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غيره
قوله ليتوجه اي طلبه للتعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا الناظر
اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا
المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه معروف عندهم قوله
على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا الصدد
الناظرون قوله ولئلا يتوهم اه اي لئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن
لاجل الوقف وح لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
على تقدير ابصر قوله على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذاهب
احدها ان اذا ظرف مكان خبرا عن السبع ثانيها ان يكون ظرف
زمان خبرا عما بعده بتقدير المضاف اي في وقت خروج حصول
السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها
ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي فاجات
وقت خروج السبع وفي كل منها تكلف فلذا قال على المذهب الاصح قوله
فاذا السبع واقف قد ذكر الشارحين الخبر عاما وهو موجود او حاصل
مستدلين بان اذا المفاجات ظرف فهو يدل على الفعل العام كالوجود
والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يعين الا بقرينة

ولا قرينة هنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص وخفي ان ما قدره
في محله والقرينة على تقديره لفظ خوجبت فان معلقات السبع بعد
خروج بنا سببه الخبر الخاص قوله غير ساد مسد خبره اذ لو سد مسده
لكان الحذف واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع
شيء يسد مسده سيأتيكما قوله تدعى الأذنان انتهاوف بالشيء ولا
لا اي لو لم يكن الشعر يحقر مرتبة العلماء لكنت اشعر من لبيد وهو
شاعر مشهور قوله اي لولا فقد زيد وكذلك المشابهة لولا حرف الشرط
ولا الاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها قوله
ولا هي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيحمل فيه كسائر الحروف قوله
او كلاهما العوض كله التم مثلا ومثاله قولهم تضاربا قياما من على صيغة
المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكون المثال
قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل او من المفعول
والمصدر منصوب الى صاحب الحال وفعله اوقفا بين مثال لكون
الحال عنهما قوله وفيه تكلفات كثيرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذي يحدّ اهم على
تقدير اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد
العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز
ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل لان العامل في الحال
حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء وزيد او الحق انه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب المالكي قوله بلا لبسه قائما اي ان ضربي له
بلا لبس زيدا بوقوعه عليه قوله بلا لبس قائما بمعنى ملابسه لي
كونه صادرا مني قوله اولى خبرا ان في قوله ان تقديره مستحسن

المرضي كان التامة لا معنى قولهم حاصلا اذا كان فاتما ظاهر في صنع التامة

من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي
حال بعضه قوله من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا
لقرينة الدالة عليه مع انه داخل فيما يجب حذفه عندهم قوله و
تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان
المصادر اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه
في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله
ضربي زيدا قائما فلما كان معنى ضربي كان معنا كل ضرب مني وقع على
زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام
ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا
بالبرهان قوله اي ضربي زيدا اضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا
الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير
معهود لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا القيد فيلزم حذف
الخبر بلا قرينة قوله وذهب بعضهم هو ابن درستويه والعكس
ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال
قوله ويعطف عليه شيء بالواو الضمير اما راجع الى الخبر لما سيعرف
بعد هذا قوله اي كل رجل مقرون مع صنعته اعلم ان البصريين
قدروا الخبر شيء بعد المعطوف اي مقرونان لان عندهم ان المعطوف
معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج الى خبر فعندهم ان الخبر
المحذوف خبر لمبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وصنعته
مسده اذا المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا
بل غالبا كما اعترف به البعض والشيخ الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف

متعلقا م
فلما لو فهم تقييد المبتدأ
على تقدير تقديرا لكونين
بينا منزلة قائما

المبتدأ وهو الواو فيه
الواو الى الحكم من حيث الربط
ومعنى ان راجع الى

وضيعته على ضميره فلا يكون خبره فلا يكون مبتدأ يحتاج
المخبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر
نعم منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع وقيل كل رجل
مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا هاهنا والجواب ان جعل الواو بمعنى
مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله
خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف
مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن
فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهاهنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان
الحذف في مثله اغلبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي
هو كلام رب الفصاحة حيث قال وانتم والساعة في قرن قوله
واقيم المعطوف اي على الخبر والمحتاج على المبتدأ والجواب عن الاعتراض
السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدأ لكنه بذكره بعد الخبر
فصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
قوله يكون مقسما به بحيث معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى
كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان
غير معين له لم يجب حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان غير معين
له لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا قوله لعمرك
ويقاولك اشار بالعطف الى اتحاد المعنى قوله اي ما اقسم به اشار
الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان القسم معنى
المصدري فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تأت باللام
نصبته نصب المصادر فقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك

احلف

احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام
فيه للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم
قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ
محذوف الخبر وخلاصته بقرينة ما سبق فقوله المسند ابتداء كلام
وقول الفاضل المحشي بناه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ
بل لانه من المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون
ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى
منه قوله بعد دخول احدها ولفظ احد ليصدق التعريف على
كل من افراد الحروف قوله لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلا تجوز معانيها الى معانيهما فان مثلا يفيد التاكيد وهو حاصل
المبتدأ والخبر وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم بان
يقال انه مسند الى شيء آخر وهو ابوه بعد دخول ان فينبغي ان
يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلا من معنى
الدخول وهو التاكيد لفظا ومعنى مفقود في يقوم وحده وحاصل
في المجموع فان الرفع المحلي للجملة وكذا التاكيد يكون في الخبر لا الفعل
وحده قوله ولا يحتاج الى اخراجه تعريض بالفاضل الهندي
قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على
هذا المجيب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف مستدرك
فانه اذا احال الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما
لها الا بعد دخولها يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويل الجملة اه ولا على
عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك اه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة
الرضي حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره
المص ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر

الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المصنف بانه
ينبغي ان يقول الا في تقديره والا في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب
ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا اذ اصح كونه خبر الكان هنا الا يصح اما لان
التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته **قوله** اي لمن
امره الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من نحو
الكلام **قوله** ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان
من مفردات كلام الرسول ص ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات
الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة حق
يبين معناها بعض التهذيب ابلغ في تاثيرها من الكتب السماوية
التي يثبتها بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية ان بعض
الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى
مولانا امير المؤمنين ع **قوله** وذلك لتوسعهم في الظرف اوردنا ذلك
لان كل حادث لابد ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع الشيء
كالقريب المحرم المتخصص يدخل حيث لا يدخل غيره ولهذا نعطى المجرور حكم
مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير **قوله** اي لنفي
صفته وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجودا
السمية مطردة فتامل ويسمى ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من
الصفة **قوله** ما عرفت من الوجه لا برات او لفظا ومعنى
فلا يرد حصر الوجه ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون خبر
اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبرها والجواب ظاهر
بعد ما عرفت **قوله** لاحتمال حذف الخبر في المثال ينبغي ان يكون مثالا
فيما عثل له **قوله** على ما هو الظاهر اي انما قال ذلك لجواز ان تقام صفة
حملا على المحل لمشابهتهما الا ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي

وان المبالغة

١٢٤

وان المبالغة الاثبات وهو الصحيح جعلها فكما ان صفة اسم ان يجوز
نعتها على المحل لكن اما شابها الا انه خلاف الظاهر بل منعه قوم
قوله لاستقبح الظرف لان الظرف عبارة من كلام خارق للعادة
يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا الاستقبح كونه في الدار **قوله**
ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف **قوله** لدلالة الظرف لنفي عليه
لان النفي يقتضي منفيا وما المكن هنا قرينة خصوص حمل الامر
شامل **قوله** اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر
وجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي
امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه الا اثبات وجوده
وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود
نظرا عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى
الاول يلزم نفي امكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود
له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع
بعد الا خبر لا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم
الخبر الا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو
المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه
فقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء ثانيها ان يجعل تقديره
موجود به تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يتحقق نفي الامكان اذ
لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون
الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان رابعها تقدير ممكن
والتقريب قريب مما مر خامسها ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله
موجود ازلا وابدا وظن انه دافع للشبهة وهو كما ترى سادسها
جعل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى فرض

معبود بحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها
فيه نادر سلمنا بعضها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين
اتخذوا الاصنام آلهة معبودة من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها
الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام
في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لانه التقدير لا يخلو عن احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد
لانها قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح
قوله فيكون معنى قولهم اه فيكون ح لا عن اسماء الافعال ونفيه المص
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة على المحل قوله لان ليس لنفي
الحال فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر وما مثله فيهم ولا كان
مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل قوله نوعا
على مورد السماع وهو النكرة قوله من صدارة لتبع في الحاشية العقد
الاعراض والبراح الزوال والضمير في براحها للحرب اى من اعرض عن
نيرانها الحرب فلان والى عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيرد
على الفاضل الهندي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع
بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها قوله اعلم
ان المولى ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها قوله
فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في ما زيد اخوك قائما
فيصدق عليه انه مسند اليه بعد دخول ليس مع انه ليس باسم
الجواب انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اي كثرة الشيء المقصود
بالبيان تستدعي على الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم قوله علامة
كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا
ينتقض حد المنصوب بمسلمات في قولك مررت بمسلمات قوله

او حكما

او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتمييز وغيرهما قوله
اى من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا للضمير هو
في قوله هو ما اشتمل قوله او ما اشتمل ويخرج بقرب المجرور قوله لعمرو
اطلاق صيغة المفعول هذه الخمسة انما هي بالنظر الى اللغة واما با
لنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهومه
اصطلاحا ما وقع بفعل الفاعل ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق
به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعله كلمة ما عبارة عن حدث لان
ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا قوله بحيث يصح اسناده اه المراد
بصحة اسناده صحة انتسابه الى فاعله لا نقول ضرب زيد وهو
زيد ذكرها قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين
نظرا الى ظاهر اللفظ فيخرج الامثلة الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم
لما كان تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار
كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ
الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو
معنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى قوله
فيدخل فيه المصادر الداخل في قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا
لانه مصدر اذ يصدر وهو محل صدور الفعل اليه لاخذه منه على مذهب
البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية قوله او اسما عطف
على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
الاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض
الفاضل الهندي بخروج مثل ضارب ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل
مشتملا عليه او ان قيل لزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن
تعريفه لانهما يدلان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا

عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات
الحدث التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا من
عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله ولذا خرج به مثل كرهت كراهتي
كما وقع بعض الافاضل الرضي حيث قال ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي
فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان قولهم
كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمل معنى
الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قيامي فالفعل ليس مشتملا
عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه قوله
ابتنا اه اسمنا نافان مصدر انبت نباتا وفعل نباتا نبت قوله ومصدر
اه جواب عما يقال ان نحو ليس بمصدر فكيف جعله المص مثالا له فاجاب
بانه مصدر بتية مجازية اكتسبها من غيرها من الموصوف المقدر
اعني قدوما او من المضاف اليه اعني مقدم قوله اي سماعيا اشار الى
ان سماعا صفة وجوب الذي هو بمعنى واجب فياء النسبة محذوفة
قوله يعلم له ضابط اه اشارة الى تعريف الحذف القياسي قوله
ايبين اثباته قال الفاضل المحشي لاحاجة الى حمل المثبت على ما يبين اثباته
قوله لا يجب حذفه لما ستعرفه من علة وجوب الحذف قوله لا يكون
منه اي من المفعول المطلق المحذوف فعله فانه مذكور قوله لكان
مرفوعا على الخبرية فلم يكن من باب المفعول المطلق قوله او وقع اه
اي هنا النوع المطلق بخبر الجمع بدليل قوله ما انت الا سيرا سيرا قوله
دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ
قوله وانما جمع اه يعني لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله
منها لاشتراكهما في بعض القيود قوله والخامس بمشبه به فعله فان

سير البريد

سير البريد ليس بفعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اي بالنت
الاشهر مثل سير البريد والبريد البغال المرتبطة في الرباط معرب بدم
بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثنى عشر ميلا
لكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط ويقفون البغال
فيها يقفون اثنا بها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
والبراءة البريد ههنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في
الضابطتين لوجود القرينة والسادة مسد المحذوف اما القرينة في
الضابطة الاولى فهي المثبتة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا
الا فعل هذا المصدر واما السادة مسد المحذوف فهو الا للاستثناء
واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه تقتضي خبرا ولا يصلح فعل هذا
المصدر واما السادة مسد المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمده
في تعليل وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر
او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام و
اللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او
اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف
فاذا تحققت وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي
احترز عنها قوله اي اما تمنون منا اه وانما وجب الحذف في هذه الصورة
لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه فوائد
واغراض فاذا ذكرت تلك الافعال لان تلك الاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض
تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم
تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها اولى

خبرا لا

ما عول عليه الفاضل
الاستراباذي في وجوب
وجوب الحذف

الغاية بقوله يعني بالغاية
مصادر منصوبة عقيب
الجملة وجب ...

صح ذلك وتكون تلك الفوايد استشعر ذكر افعالها قبلها فالتزم
قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة اخصر هو انه انما وجب
الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لما سبق من جهة انه
تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن مرفوع اما على انه بدل من
الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظني ان هذا وامثاله خارجة
بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله
لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث
قال وينبغي ان يضم الى التعريف شرطا آخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء
وله هدى هدى العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل
الجواب ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد و
العلم وامثالهما ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات
النفسانية قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة
لقيام الجملة المتقدمة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب هو
الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما دام ذلك
المصدر بعد ما اقترن بالجملة ما يدل على زمان المصدر الحادث اي الحال
الماضية وهو لفظ مررت في ما مثلنا فالمجموع كالفعل والفاعل وقوله
نجم الائمة ولا يخفى ما فيه قال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الاسم
الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من
ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر
وقع جملة اعلم ان المضمون المعرف سابقا بقوله مصدرها المنسوب

الى الفاعل

الى الفاعل اه هو مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة
الاسمية فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل
عليه ومنعقية عنه حيث انهما متحدان في المضمون لانه انما يؤكد نفسه
اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما يتوهم
قوله لا او يغايره ولو باعتبار ما ان اعتبر انا يؤكد نفسه وذاته ولا
يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له باعتبار ما اي ليس يوجد
هنا ما يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا لحتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري
كما يظهر لك في الامثلة الآتية فان فيها ما يغاير المفعول المطلق بالاعتبار
فنسميه مؤكدا لغيره فحينئذ مصدر وقع مضمون جملة اه اعلم ان
كلام المصنف وتقرير الشارح اشارة الى تحقيق المقدمة المشهورة وهي ان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال
ان الصدق والكذب متكافيا الاحتمال من زيد قايم مثلا وبعض
المحققين كالمصنف ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق والحق
بحيث لا احتمال فيها لغيرها من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم
الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويجعل المصنف مضمون الجملة الا
انها تحتمل غير صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا
محتملها كالكذب والباطل ووجه ذكره ان الاحتمال للجملة لهما كغيرهما
انما هو في مقام التاكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد تحقيقا اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في
ظنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملين عنده من

غيرهما حيح قوله تاكيد الغير هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمى

التوكيد لنفسه التوكيد الخاص والثاني لغيره التوكيد العام قوله لانه من

حيث هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بليغ وهو

ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان

التوكيد تقرير الامر الثابت بان يكرره والا فالمؤكد الشيء ثابتا فكيف

يقوي فكونه انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيد الغير و

توضيح ما ذكر حالة انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكدهما يغايره باعتبار

ذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه

بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة احسن

محتملة بها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة بالحقا

غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة الغير محتملة الشيء قوله

ويحتمل ان يكون المراد اه هذا الاحتمال ذكره المص وحاصله ان اللام

ليست صلة التاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل

فالمعنى انه تاكيد لاجل ان يدفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعف

الباطل وبحثه الفاضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق

فلجاب الش بحمل ما سبق عليه فنظيره قوله حتى يحسن تعليل لقوله

ينبغي ان يكون المراد اه والمؤكد بالفتح غير منكور فيهما على هذا الاحتمال

فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ويجعل المثال اولا لانه

مثل لبيك وهو مضاف الى الفاعل فالمفعول مفهوم من المثال لكنه

تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بدون المثال قوله فحذف الفعل

اه واما حذف اما الان تثنية المصدر تقوم مقام الفعل الفرع المجيب

بالسرعة من التثنية فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله

تحلقه به اما نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون في مررت بزيد دائما

الحقيقة بسلوك ... فالمؤكد غيره وهو اللفظ ... من حيث اللفظ الحقيقة

88

هو اخواجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم

بل مفعول به بواسطة حرف الجر فالكلام في المطلق قوله

والمفعول المطلق اه لا يخرج المفعول اقول خروجه من قوله ما وقع عليه

فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور قوله

ولا يشكل على تقديره تعميم الفاعل كوقوعه في خبر ان اي كوقوع المفعول في

خبر ان بان يكون بعض الفعل المصدر بان لا يكونا ما في خبر ان لا يتقدم

عليها قوله العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل

فيدخل فيه شبه الفعل قوله في باب الاغراء نحو الخاك اي الزمه قوله

على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد الفاسق قوله

او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اي انتهوا عن التثليث نهي الكفار

عن القول بثلثة آلهة عيسى ع ومريم ع والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد و

وطئت سهلا السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجهه ١٢ وتقليبه

كلمة او لمنع الخلو قوله كالمنادى مثال التوجه بالقلب قوله مثل

باسماء ومنه نداء نعم لتزهد نعم عن الاقبال اذ الاوجه ولا قلب قوله

فقال ابو علي الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعوا فعل المضارع

المتكلم قوله التي يرفع بها المنادى اه المقصود من هذا التحقيق دفع ما

اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى

لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه بعد

ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتسمية

منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون بالفعل مسند الى

الجار والمجرور لا ضمير فيه والتقدير ويبني المنادى على ما يقع به الرفع من

حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبني المنادى

على ما يرفع به الاسم ورده الش بانه غير ملائم لسوق الكلام لان الضمير في قوله

وبنى ابعج الى المنادى قوله فلو عطف ضميره فح الى غيره لزم انتشار
الضمير قوله او الفعل اه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله
يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى و
كانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور
قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معناهما الخطاب
قوله افرادا او تقريبا وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد فلا يلزم بناء
المضاف وما في حكمه والنكرة غير المعينة قوله ولهذا قلنا كذلك اي
جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف
الحرفية قوله بعد النداء وتعريفه بالقصد قوله اي بالجر بمخطاه اشارة
به الى ان اضافة اللام الى المستغاث لا تدفع ملابسة اذ ليست الاستغاثة
معنى اللام بل معناه هو الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها اللام الجارة
هي مكسورة قوله كاف الضمير اي كان ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع
الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح الامام المعطوف لانه
صار منادى مستقبلا فلا قرينة فارقة قوله فمشكل لان الذي يقتضي
الفتح وقوعه موقع كاف الضمير ولذا لم يكن المنادى هو الله ومثلا بل كان
محذوفا المنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح
اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب بعد
قوله او تقديرا مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخول اه نحو
يا عبد الله ويا يوم ينفع الصادقين ونحوه ما هو مضاف الى الجملة مبني
على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا قوله
يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معنى
لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون
موصوفه منادى مفردا معرفة وبحث تعريف طالعا ولا يكون هناك

شبه

شبه مضاف نحو وصوحب وبيان كون الموصوف معرفة بعين تعريف
صفة فقول يا طالعا جبلا الظريف قوله ويمكن ان يقال انه معتمد
على موصوف معرف تقديرا بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع لع
جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء والتعريف
ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال
على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون
الاعتماد قوله توجيه النصب بحمل لا تقييده الى اخره اي نصب الرجل في
يقال لغير معين لانه قيده لدفع ما في قول الاعمى لانه اذا كان متصلا
كان غير معين فيكون قولها العين معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه
ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسن الوجه
الظريف قوله اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين
فمثال للشبيه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله
لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء
بالضمة وبناءه حالة النداء على الفتحة قوله فانهما لما اتفقا اه جملة مفرغة
لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله
الثاني فظاهر لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال
فوضع له المفرد بعده وقع له لئلا يختل علة القول وانما جعلنا قوله الحسن الوجه
برفع والحسن الوجه بحسن الاول ونصب الباقي على الوجه فيهما قوله برفع م
الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه
فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اي مفردة كانت او ما في حكم
ليفصل فيه باذ بين الحسن الوجه وكذا عطف البيان قوله ترفع على لفظه
قال الفاضل المحشي هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل

في المتبوع والتابع بإعراب سابقة من جهة واحدة وتفصيل الكلام في
تمه يحوج الى التطويل قوله الظاهر او للقصد دبا موسى العاقل قوله
للمهتم نحو يا عليه ذكر يا على طريق التمثيل ولا يجمع حروف النداء كذلك
قوله وابو العباس المبرد اه اعلم كلام المبرد ابدل على خلاف ما نسب اليه المص
وذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف و
اللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية
فقط فكانه جمع بينهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب الجمهور ولان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كا
لجمعهما فعلى هذا مذهب ابن كيسان والصعق اختيار الوجه لان
اللام لا يفيد التعريف وهذا هو الاليق بمذهب النجم والصعق النجم كان في
الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام للثريا فرفع اللام منه مظنة
زوال العلمية والصعق كان اسما لكل من رمي بصاعقة سماوية ثم جعل
علما مع اللام نحو ابن نفيل لما رمى بالصاعقة حين هبت الريح وشتها
فقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته الطف خويلد فابكي عليه قتيل الريح في البلد
التهامي قوله لانها اذا وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جاز في المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف قوله المبني عن جواز ضمه فان الفتح
لما كان من القاب البناء فيهم ان ملحق الفتح فهو مبني قوله بلا فصل
واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى اه ولان هذا المنادى
في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قوله
اي اذا اريد فاقهما كان المعرف غير جائز صرف الكلام عن ظاهره
بجملة على الارادة قوله مثله ذكر مثله لافادة ان الكلام هنا على
سبيل التمثيل وليست كلمة ايا ولا ايها ولا الرجل معتبرة هنا بخصوصها
بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه مع اللام التعريف فلجنسا

الى الواسطة

الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل اي نحو هذا الاعتبار وايضا
سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه
المرأة قوله بتوسيطاي وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون
امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون معلوما فاذا
كانت تلك الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج
الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات التي صفية
احتيجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف
باللام ومن هنا تبين قولهم انه المقصود بالنداء مع عدم
مباشرة حرف النداء له قوله دفع الرفع المبرد والزجاج جوز
النصب فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة يا ايها الكافرون قوله
ليكون حركته اعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعراب فحذف التنوين
انما هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة اه اي التزام الرفع
في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى فكانه قال وصفة
المنادى المبني للمفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اي تلك
الصفة مقصودة بالنداء اي لا لمنضم اسله بصفة المنادى
المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرجه من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى المبني بان يقول من التاكيد والصفة الا
صفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت
مقصودة بالذات يلتزم رفعها اي قسم كان من اقسام المنادى
واذا كان المقصود حالة النداء غير الصفة جاز فيه جري في الصفة
جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل
اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب بتقدير طلفظ

على ظاهره

المنادى انتفع ما اورده صاحب المتوسط عبارة المصنف وهو ان تابع
المعرب يجوز ان يكون تابعا لمحله اذا كان له اعراب محلي واعراب لفظه
نحو ما زيد بقائم ولا قاعد بالنصب والجر حاصل الجواب ان هذا الجواز انما يتم

المنادى

لان المعرب قوله وجاز الوجهين اه وما احسن ما قال بعض الشراح
ان الجمل فيهما الوجل كالنعامة اذا قيل لم وجب بغير قيل هو المنادى
المفرد المعرفة الذي بناؤه حرف النداء لكونه مقصودا فاذا قيل فتحت على
هذا ان يجيء في توابعه ملجأ في توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله وهي لجمع اي القاعدة التي يجيء فيه اجتماع حرفي
النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف
واللام يوجبهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف
زائدة على جوهر الكلمة ليست عوضا عن احدهما وليس من شانها
ان تكون بجانبة الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة
فلم يكن للتعريف فعلل بعض الافاضل جواز نداءه عن محل بلا توسط
مبهم بان اي تستلزم التعدد دونها للتنبيه وهو نفسه منزه عنهما
نحو الاشارة الحسية وهو غير محسوس فظن ان هذه كلها تكلفات
فان التعريف انما العلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي
التعريف الا ان يقال استكره الجمع بين يا وما شابه لام التعريف
لفظا قوله عوضا عن محذوف ومن ثم قطع الهمزة في النداء قوله
من اجلك اه اخره ولنت مجلية بالوصل عن زمعي تبت اي ظلت
والوقت فقال شارح الابيات من اجلك متعلق بجلد وذاي
الجمل المثاف من اجلك قوله فيا الغلامان اخره ايا كان تبعا لكم
قوله تأكيد لفظي وانما لم ينون اما لان التاكيد اللفظي في الاغلب ان
يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما للقبيلة

مكان

قوله مكان المنصب اي النصب الذي سبق جوازه من سيبويه و
المبرد قوله اتباعا للمنصب الثاني لان تيم عدي عطف بيان للاول فهو
كالصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معنى لا اب لك
انك مجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك كالاب وقال الازهري هو
شتم لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيد وليس المثاب
بعين وضلع نبك والحق ما في القاموس من انه دعاء بفقد الاب
يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر اي لا يوقعنكم عمر في مكروه و
لا تجعلونه عرضة لهجاتي اي امنعوه عن مهاجاتي حتى تمنعوا شري
عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه
تاكيد لفظي قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد و
اشتهر انه قوله يا فتاتي فانه لو حذف منه الياء لالتبس بالمنادى المفرد
المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة و
حاصله بان قول المص والمضاف اه يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة
في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجيئان في يا عدي قوله
بابدال الياء بالتاء لمناسبتهما في انهما يزادان في اخر الاسم على فتح
حركة الياء فانها هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله مجرى
المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث قوله فيا امتا بالالف
عطف بحسب المعنى على مقدر اي قالوا بلا الف وبالالف قوله
اي وانتج حمل الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقل و
المراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابله
بها في قوله وهو في قوله ضرورة قوله اي لضرورة حمل نصب ضرورة
على انه مفعول له واللام مقدره لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله
فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غيره يرخم ضرورة

ولا يجوز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر
الجائز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون
فاعله وفاعل عامله واحدا مثاله في الضرورة قول ذي الرمة ديار
مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله
ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام قوله لا لعلة اخرى
نحو حارث مثل قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف قوله
فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير للجمال اي ترخيم المنادى قوله
فدخل فيه المشبه بالمضاف فلانه مضاف من حيث المعنى فان
قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع الجبل والحاصل ان الكوفيين يرخم
المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل
عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اي يا آل عكرمة نظرا
الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد لكنه لا ينظر ويعرف بدون ذكر زيد ولا
نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قوله وجه اشتراطه اي اشتراط
كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا قوله محكية بحالها نحو تأبط شرا
تحكى بحالها المعنى ولا لتغيرها العصمة التي هي سبب التسمية وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله على ما التقى اي حذف
اي ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله لم يلزم نقص
الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف بغير جائز بلا اه وحاصله ان نقص الاسم الخ
علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من وكم ويد وعلة
موجبة لاخراج مثل بالتنوين في عصا فانه معرب تقديرا الا ان
هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفرار لاجل خفيف
جوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاول علما لان حركة الاوسط كا
لحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي

علما ساكن اوسطه او متحرك قوله اذا دعي موقعا اه وفات الموضع اخر
المنادى قوله من نحو اصيلحا مواعا كان شاذا لفقد الشرط اعني العلمية
تاء التانيث قوله فان الياء والنون اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة
وذلك لانه يقال ثماني ومرجان بغير تاء ثم اذا احتيج اليها الحقت قوله
من الوساقة فاسمه الصلة فسما قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة
زيدتا معا لانهما اسم زيدتا عليها فصار اسماء قوله من باب عمار اي مما
يحذف منه حرفان الا انه داخل في الضابطة الاتية قوله فيخرج منه نحو سعلاة
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وكان عن للم ان يقول حرف صحيح غير
تاء التانيث قبله مدة زائدة فلاخراج نحو سعلاة والسعلاة اخبث من
غير تكلف السعلاة الغول او ساحرة الجن قوله وهو اعلم من ان يكون
اي الحرف الصحيح قوله فحكم الصحيح اي الياء والواو المدغم فيهما في حكم
الحرف الصحيح في كونهما اصليين مثله فان الاغلبية في حذف الزائدين
شابه الحرف الصحيح فيحذف منهما الحرفان كالصحيح قوله ثبون جمع ثبة
وصحفه الفاضل الاردبيلي وقال هو ثبون جمع ابن وهو غلط لان ثبون
لم يستعمل الا كثيرا فينبغي لاخراجه والنسر وسط العوص قوله وقلون
جمع قلة وهي راس الجبل وهو والبيت قوله صلت على الاسد فبلت
من النقد اي حملت على الاسد محاربته فبلت اي حصل البول من
خوف من النقد اي صغار الغنم شبه الحرف الصحيح هرته وعدم جواز
حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكون في غالب الاحوال زائدا
بصغار الغنم اي كيف تصولين وتجترئين على حذف الحرف الصحيح
القوي الذي هو كالاسد وتتناولين عن حذف حرف العلة الضعيف
الذي هو مثل لصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة عشر علمين وانما
قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم المضاف وهو خرج

لا يرخم قوله اي فيخفف فيما اغناك بصيغة المضارع مع ان ما سبق
كان بصيغة الماضي قلت الذي يحمله على هذا دخول الفا فانها لا يجوز
دخولها في الجزاء اذا كانت ماضيا لفظا اليا من قد قوله فيقال الفاضي
اي اذا عرفت ذلك فيقال قوله وفي باكوان في الحاشية هو طائر ضعيف
طويل العنق قوله قد التقليل فان قيل القياس ان يكون بجعل ما بقي بعد
الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما في عصا
ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم
كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه
المخاطب لينتهي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا قوله
كدل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلي
الضمة على اليا ثقيلة فحذفت فحذف اليا لالتقاء الساكنين فصار ادل
قوله يمتنع مانع الاعلال لتوضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا مع
تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجوب السكون بعدها فيلزم اجتماع
فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة فمانع الاعلال
اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا
منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالمحذوف
لعل القسمين المندوب اي ما تفجع على وجوده وما تفجع على عدمه وفي
هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اهمل المصنف
انواع المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزناه وواويلاه قوله لما ذا
به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت
بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب فحاصل الجواب انه

الاختصاص

الاختصاص بعض الاشياء وكانه قال ولفظ المندوب بالندبة يجيب
لفظا او حكما تكلف قوله اذ الميم اصله قوله جواب عما يقال ان الواو — الضم ح
كيف يجانس حركة الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم
حتى ان بعض القراء ضم الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها فصارت
ونحوه تخفيفا قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء
لتوهم في التلفظ انها فتحة قوله الشام مبنياه اي الذي هما صنعة اهل
الشام قوله ونحو به اه رد على من قال المراد بالمختص ما صح دخول اللام
عليه قوله لم يبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت زيدا قوله لانكار
الجنس اه جوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتبارا بكونه معرفة
قبل النداء استشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبر
انتم وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضي حيث قال
ان العوض لم يدخل لفظة الله فيم لا يحذف قوله منه حرف النداء وهو منه
لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين قوله نحو اللهم قال الفراء اصله
يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على
ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي
في حواشي الاربعين بقوله يجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم
نعم يتجه كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض
حتى كانه قال امنا بالخير لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه
سمع وهو بعينه المثال الذي يرد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع
في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على بعيد الخير
عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم انما يعني عنها كالالفاظ
التي يعبر بها عن نفسه قوله ولفظي له لان المقصود بالنداء وصفه

وهو معونة قبل النداء فلا يجاز حذفه وانما لكن اي اسم جنس معرفا
بالنداء **قوله** من غير ان يتصف الخ لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما
فيشابه اسم الجنس **قوله** والمضاف عطف على قوله لفظا اي **قوله**
امراة امرء القيس اسمها جندب وكانت باغضة له فسألها
عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة **قوله** وقع في الليل على نائم على النائم سليك بن سلكة
فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي ربع اصابعه بحلقومه فلم يقتله
فقال له افتد مخنوقا اي اعط فدية نفسك لتسلم عليها فقال
له سليك الليل طويل وانت امن من اين اغثاك خنيم استجاك
ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا الآن ذهبت
امثالا **قوله** يخالف قراءة الاعلى بالا يسجدوا في قوله تعالى وزين لهم
الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا
اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون السجود **قوله** اي قدر
عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل
في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي
والفراء على ان ناصبه هو الفعل المتأخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا
ضربته والا فمعناه نحو زيدا مررت به فجاز عمل عامل الواحد فيهما
لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما يرجع اليه ويكون فائدة تسلطه
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تأكيد الايقاع الفعل عليه
بعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب
البصريين **قوله** اعني متعلق ذلك الاسم اه والحاصل ان غلام
في قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق
الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو الذي

من كونه

من كونه متعلق ضميره الى قوله يرجع المرجع الاحتمال الثاني **قوله**
كما هو الظاهر الظاهر انه متعلق بقوله المفسر بالمفعولية ويحتمل المرجع
الجميع ما ذكره في التعريف **قوله** وفيها اصول اربع اي في الخلاصة في تعريف
ما اضمر عامله **قوله** كالاخفى في وجه وهو خلوص اقسام المشتغل
بالضمير عن الفصل بينهما اما ليس منها **قوله** الانشائية مقول فيه ولان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا
لان خبر المبتدا اما اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال
انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم
المبتدا وكيف لا وهو واقع في افصح الكلام لقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين
زيد ومن القتال وانك هذا ونحوه وتقديره مقول في جميع هذا تعسف
قوله ولا يقصد معمولها فلا يقال الم زيدا يضربه ولا لن بكرا يقتله **قوله**
فانه يجوز لان استقبح النحاة اي حيث تقدير الفعل بعدها فيكون في
باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان اهل في الاصل
بمعنى قد فاذا قلت زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد واداة
الاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فتطفلت هل عليها
في الاستفهام فصارت اداته فلذا لم تدخل في خبرها نحو زيد قائم
غفلت عن طلبه وجاز بالفتح واذا وجد في خبرها كما في باب الاضمار
حيث الى الغبا وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعني قد واجبت الدخول
عليه فكان تقديره قبيحا **قوله** لا التباس ما هو مفسر هذا الكلام
رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المص حيث قال مراده من التباس
المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب او الالتباس في حال الرفع
والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا
الثاني اذ في حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما

فالغلط انما نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا ١٢

هو بين في حال النصب والصفة في حال النصب **قوله** وهو ظرف بين م
المقصود منه تعريض بالفاضل اليمني حيث زعم انه على تقدير الوصفية
والخبرية واحد غير متفاوت المعنى **قوله** كما هو مذهب المعتزلة من
الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله ثم ويفهم من ظاهر
هذا الكلام ان المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الآية وليس
كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله
والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى في التعليل
ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر
قوله اي عنده او في داره اه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب
يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام فيها
ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف
فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار
زيد **قوله** ولا بفتح الهمزة وتشديد اللام **قوله** اعني اذهب على صيغة
المجهول **قوله** زيدا بلا بسم الذهاب اي يناسب زيدا المذهوبية
فالمصدر بمعنى اسم المفعول **قوله** ولا كما فيما ذكرته مفعولان
الفعل الاول مسند الى الذهاب وهو الى الاحد على ما عرفت والفعل
الثاني اعني ذهب مسند الى الجار والمجرور والقائم مقام الفاعل قال
قدس سره في الحاشية الفرق بينه وبين زيد احببت عليه مع
ان كلا منهما المفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو محل مبني جر
في ضمير زيد يرفع الانفصال بخلاف حقيقة انه احببت عليه يستلزم
ملابسة فاعلها المتكلم مفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة
او ذهابا بالحكم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما بنصب زيدا اذا

سلط

سلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه **قوله**
بل الاكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعني
رقيبا وعتيدا **قوله** فكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير
مسطور في صحيفة الاعمال **قوله** لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة
ولا كبيرة **قوله** شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر والنبي ذهب
الى ان الفاء للعطف **قوله** مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الا جملة
ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهي
كالجزاء له **قوله** ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة
او غير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها **قوله** اي اسم عمل فيه نفسه بذلك على ان المعمول
بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال **قوله** على صيغة المجهول
اه هذا الكلام رد لما قال الفاضل اليمني وحاصله انه ذكر انه كان على
صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث
المعنى لان التجدد ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة
الماضي المجهول فكذلك لان او هيهنا متصلة من حيث المعنى فينبغي
ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب
انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ
كما توهم **قوله** لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض انه اذا
عطف ذكر على حذف او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى
المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا اقيم الظاهر
مقامه اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذوف منه وفيما سبق
هو المحذوف **قوله** والا سد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان
هذا المعنى لازم المعنى السابق **قوله** وهو ضربه بالعصا نقل بعض

الشارح بهذا التحذير عن عمر ثم قال ولغا نهي عن رمي العصا الى الارنب
لانه تخلف يقتلها ولا يصل قوله لا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر
ناصبا الكاف الخطاب لصح نصب فعله الماضي للاسم الغايب كما
تقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فان العفو علي بعد نفسك فيه
بحيث يشهو بعد هو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع لان نفسك
ح ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس
تبعيدها من الرذايل التي توذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يصيبك
منها الاهوال والشدايد فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قوله
فبلفظ الاسد الخ هذا الاعتراض لنجم الايمة وحاصله ان الاسد خرج عن
معنى التحذير ولم يتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من
تعريف المصادر ملفوظا حيث عن القسم الثاني وظاهر لان الاسد ليس
مكررا او ملفوظا حيث عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا
بنفسه بل التحذير ان مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير
على ضربين لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل
الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع
وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا الجار والجار على ابو
سعيد لا يقوله نعم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت التقدير قلت
قوله لتضمنا في ضمن اه الفعل اي يكون ذلك الحدث مذكورا في
ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت يوم الجمعة
فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن
الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه قوله اذا كان العامل
معنى كقولك المحيي ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل لغوي
وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكور

لانه

لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعلا فيه فعل الا ان ذكره ليس من
هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد فيه
بقيد مذكور لخرج بقيد الحيثية قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه
اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كاخواته بل هو للبيان
والتحقيق مبهما كان الزمان او محدودا والمشهور بين النحاة بل المجمع
عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان
معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية
تحده معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم بعض الذين
اما الكافية جعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء
اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه فهم من الوقت
المعين وهو غلط قوله وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة
او نكرة وهذا مذهب الاكثرين المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها
ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها لخرج منه خلفك وامامك
مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس محصور
وهو باطل ايضا لخروج الفرسخ فانه محصور قوله مع انه منصوب على
الظرفية ثالثها انه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق
فقدر فان هذا الاسم مثلا يطلق على هذا المكان مثلا باعتبار الاضافة الى
التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى
الفوق ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه
فلا حاجة له الى الحمل والكلام لما فسره بالجهات الست لصالح الى
النهي عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقابله قوله ما بعد خلفت و
ما يقاربه من نحو نزلت وسكنت قوله لا يتم بدون الدار قول

بلغ مقابلة

الفرق بين ضربت وخطت في غاية الاشكال فتأمل قوله لا يصح ان
يقول ضربت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة و
عدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح حينئذ ما اختاره نجم الائمة من
ان ضربت مثل لازم وما بعده مفعول فيه قوله والتفصيل ضعيف
كما مر تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم
الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم
الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب اي يوم الجمعة سرت فيه
سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازا عن نحو اعجبني التأديب
فانه يصدق على التأديب انه فعل لاجله اي انه غير مذكور قوله كما
لاج
في ضربت زيدا اي اذا قال ضربت زيدا فتقول اعجبني اي الذي
حصل بسبب ضربك قوله مذكور معه في ضربته تأديبا اي اذا قال
قائل ضربت زيدا تأديبا فتقول اعجبني التأديب فيصدق على
التأديب انه فعل لاجله فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في
تركيب آخر وظني ان هذه مغالطة فان التأديب الذي هو
محل النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتأديب المذكور معه مفعول له
قوله اي لاجله معه للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا في المفعول له
قوله بخلاف خلافا اشار به الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق
قوله ادبته الضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب قوله
او ضربته ضرب تأديب له بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلة كونه
للتأكيد والتقدير ضربته ضربا مثل ضرب التأديب قوله
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور يبقى كما عرفت يسمى
المجرور مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اي لم يقدروا انما
يجوز حذف ذكر الحذف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام لانه

اراد

اراد التنبيه على ان الحذف والتقدير متحدين في المعنى فاقام المظهر مقام
والنية والحذف هو ترك للفظ ١٢
المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ فقط قوله
اي اتخذنا عليه فاعلا عاملا قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط
ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول قوله
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام
في نهج البلاغة فلعطاء النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
والمحق للسخطة الملبس والمعطي للنظرة هو المتكلم قوله الا بالاعتبار
بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التأديب لان الضرب
سبب في الخارج للتأديب قوله لتشبيه المصدر فان المصدر فعل
لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة
قوله واغتنوا عن نصبه اي عن نصب معمول مع انه قائم مقام
ما هو
الفاعل بحقه الرفع قوله من ان اسناد الفعل وكذا نحوه قوله اي
اللازم النصب كما في بعض الظروف لكم قوله في الاكثر فان الاكثر
فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه الرفع جرت على
غالب احوالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب
استصحابا لاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره في النفوس
اي انقطع الامر بينكم قوله شرفت بحيد الغلو عن تكلم اعتبار ضمير
راجع الى مصدر الفعل بل جعل المصدر نائبا مناب الفاعل قوله
فقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثل ان صخر اخو الخنساء طعنه
ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان
يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وهيئة فقال لها اتبيعين
الكفل فقالت نعم عما قليل وكان يسمع صخر فقال اما والله لو قدرت
لاقدمتك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقل يدي فناولته

فلما هو لا تهكم به من الضعف فقال عدة ابيات منها ام يعمل الخير لو
استطيع وقد حيل بين العير والنزوان اي بين المرء وما طلب قوله استوى
الماء والخشبة اي تساوى وذلك انه اذا ارتفع الماء نزف الخشبة في فان ترك الماء بحيث وهم
ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اي لو
تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور
النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره
المص وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار
فعل بعد الواو والاختفاء بحذف الاصل وثالثها مذهب الكوفيين وهو
انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل
المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تحتمل وجود
ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب
كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على
الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها
نصابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير و
هو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله اي يوجد يحل كان تامة قوله تنصب قوله
لفظا على التمييز او الحال قوله وجاز اي لم يجب فان يجوز ان يطلق على ما يشتمل
الوجوب فينتقض بالمثال المذكور قوله لوجوب العطف فيه ولذا
وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه
نصا على المراد من المصاحبة وفي مثال المذكور لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو اظهر
واولى حيث لا يحتمل الخ تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى
عمل

عمل العامل المعنوي قوله بعطف اعادة الجار غير جائز وجوزه الكوفيون
في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما
في قولك جاء زيد العالم
سيتلى عليك قوله لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العالم مبين
لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل مطلقا او وقع مبتدا او نحوه
لكان البيان بحاله قوله لكونه في معنى الفاعل اذ الكاف مصاحبا لنحو
جئت انا وزيد راكبا قوله او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا
للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم قوله
دابر هؤلاء الاية والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا
في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر
ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظي الملفوظ حكما اه فيه رد على
ما في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للحال عن الفاعل
المعنوي ووجه عدم استحسانه انه ضمير الفعل ينتقل الى الظرف
المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب
قوله نصب زيد مفعولا به لفظا غايته ان العامل فيه معنى قوله
فيها يتصرف كل امر في هذا المثال يجوز ان تقول ان تجعله حالا لا
يجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير
الفاعل فانا قلنا انه صح فليس ثم لحن فيه قوله في حيز الاستفهام لان
الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي
قوله او يجعل الظاهر انه يكون بحول او قبل الا لان رجوع الضمير
الى الحال بعيد ولذا اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا اذا
كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا
المثال المحكي النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف
قوله وتقدم ما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر المقدم على

الابتداء النكرة **قوله** اى لم ينحها عن العرائس خوفا من القناص بخلاف
الرعاة فانهم اذا اوردها الماء جعلوها فطلحق تردع **قوله** على نقص
قال فى الحاشية النقص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من
نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده **قوله** من العطن وهو ملمول الحوض
والبئر من مبارك الابل **قوله** ولعل المراد به اى بالدخول **قوله** فطنته
جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** وهى فى
الحق نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهى فى تقدير الانفصال وهى فى
المقتبس حسن وجهه **قوله** ولم يكن الحال مشتركة اه فان صاحبها اذا كان
مشتركا فليس بحرفة للنكرة فبقوله نكرة بلا مخصص او ورد كقولهم
عليه مائة بيضا بلفظ الجمع نعى الحديث صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعلى ورائه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه **قوله** مثل زيد
قائما الخ يتعلق لعيما اذا كان العامل المعنوى دالا على حدثين نحو
يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فان العامل فى الحالين معنى التشبيه
لنسبته تستدعى طرفين والقيام نحلق بحدث المشبه فيجب ان
يليه وهو زيد فصح كونه عاملا فى الحالين **قوله** اتفاقا فذلك لتقدم
الحال على عامله الذى فيه ضعف ملعند الاخفش ايضا على صاحبه
وعلى ما صاحبه نايب عنه اى المبتدا **قوله** الا ان الظرف تقدم اه
نحو قولهم لكل عام لك ثوب فثوب مبتدا والخبر وكل منصوب
على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله تعم كل يوم هو فى شان **قوله**
هذا اذا لم يكن المثال اليه جاز الوجهين **قوله** هو الاحتمال الثانى
الثانى لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل فى العامل
المعنوى وظنى انه جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء
قوله ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على

قوله صاحب الحال النكرة هذا دخول عند جمهور النحويين صاحبها نكرة

المجوّز

المجوّزون الكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال متوسط بين
العامل **قوله** الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما
ارسلناك الا كافة للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى لم نرسلك
الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب **قوله**
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم
قوله جعلها مصدرا لكافة بمعنى كفا لك **قوله** كافية بمعنى كف بالياء
وما ارسلناك تكف كفا **قوله** والكل تكلف وتعسف اما الاول
فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثانى فلاحتياجه
الى التقدير والموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدريته
ايضا فانه كافة غير مضاف لازمة الحالية بمعنى **قوله** بشئ واحد جميعا
اه توضيح الكلام ان المراد بالشئ الواحد هنا هو الحبيب والشباب
هما البسرية والرطبية والاعتبار انهما كونه مفضلا ومفضلا
عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين
بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه و
البسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اى بالتمر الذى اشير اليه بلفظ
هذا من حيث انه المشار اليه مفضل وحيث يكون مفضلا و
ان لم يكن مخبرة الا ان يضمر نحو اطيب ضمير فيكون ذلك الضمير
هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة
الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر اعنى هذا مقام الضمير فى كونه
مفضلا وكما كان الضمير مفضلا لانه قائم مقامه فى الذكر وجب
ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعنى البسرية والرطبية تعلقت
بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه
فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى الرطبية **قوله** الا بعد اضمار فى اطيب لانه

يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول الحسن
من عمرو قوله قال الرضي له الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق
من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتي
من قول الرضي ومع هذا فلا ارى باسا اه ونظير المثال قول امير
المومنين علي عرف الجبار واسد الله ابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه قوله انعقدت ان مصدرية اي صح وقوعها اه قوله
لقوة الاسمية لان الاسمية تلتئم من وقوعها الا انها الدلالة على
الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم
الثبوت فضارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط قوله
في الحال المستقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها اذا عمل كما في
قولك جاءني زيد راكبا قوله قوة الحال في اي شافهه الحالي قوله لفظا
ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا ومختصا
كاسم الفاعل قوله الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف الحال
النحوي الذي هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حال المتكلم وقد يكون استقبالا ولفظ قد انما تقرب
الماضي الى حال التكلم حقيقة قوله الواقع حالا اي حالا اعنويا قوله
صدق عليه الفعل كما اذا كان الحال عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما
اذا كان حالا عن المفعول قوله تجوز انه للدلالة اي ليدل الماضي
الواقع حالا تجوزا اي مجازا فانه حقيقة موضوعة لتقريب الماضي
الى حال التكلم لا الحال النحوي قوله انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلك
اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب لعاملها
واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء فقدما عليه ويفهم المقارنة
بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما على المجيء لكنه قارنه دواما فلذا

المحقق

المحقق الفاضل الشريف وعبد الحق الشبهة المشهورة قوله جملة دعائية
اي جاء قوم ضيق الله صدورهم فالجملة انشائية دعائية فلا يكون خبرا
لما عرفت قوله لا استمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجب
بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجب فلا يستمر
الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة قوله مطلقا اي سواء كان مفردا
او جملة قوله احققت للامر اذا كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى اثبته
معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق معنيان التحقق والاثبات
ولاحق بمجرد معنى وهو التحقق قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكره
المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تحققت الاب في كونه حال عطوفا
نعم يصح ان يكون المعنى اجعله عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان
لا حال وبيان لدفعه ان لفظه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته واعرف
حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستحق بذلك
عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة قوله
للناس رسولا فرسولا تاكيد الكاف لا الجملة قوله القمر اي المميز من باب
اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اي الاسم احترز به عن نحو جعلت
اي قبلت قوله لكن المطلق اه تعرض بالرضي حيث قال ان لفظة قوله
المستقر يدل على الثابت مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان
الذي وضعت لعين واحدة معينة ثم وضعت بوضع آخر لعين
اخرى فالموضع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له اما موضوع اه هذا التعريض شائبة الخلاف وقد سبق
في اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع
له اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا

المفهوم الكلي قوله من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع في
الموضوع له اى تلك الجزئيات قوله مثلا فلم يعلم انها المراد عند اطلاق
اللفظ لكن لا من حيث اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه باعتبار
كل وضع حصل معنى معين بل الابهام غرض له بحسب الاستعمال قوله
فلا من حيث وسفه هنا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول
في الحقيقة راجع الى الموزون قوله نحو طاب زيد فلا ابهام في طاب ولا
خلاف ذات زيد وانما المبهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من
اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا قوله اى غالب المواضع في
كون ذلك المفهوم مقدارا في غالب المواضع لا في فقد يكون غير مقدار
نحو خاتم فضة اى نحو الابهام مطلقا اى عن مفرد سواء كان مقدارا
او لا غير والغرض بيان حاصل المعنى قوله في حفن عن جعل ظرفية
الحد للمقدار عن قبيل ظرفية الخاص للعام قوله قفيزان بر القفيز
مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالسنور مكيال يسع صاعا ونصفا
قوله على الامثلة الثلاثة اى ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل البلاغة
منها وترك مثال الذراع قوله لم يستوف المقادير فان من جملتها
الذراع ولم يذكره قوله وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين
لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون قوله مع التنوين
او وانما استحالت الاضافة ومع هذه الامور لان الاسم اذا التبس
بلصقها صار تاما والاضافة تدل على ان الاسم ناقص يحتاج في فهم
معناه الى المضاف اليه قوله عندي راقود قال في القاموس الراقود
الدن الكبير او الطويل يسع ملحله بالقار قوله وهو ما تم به اجزاؤه
ايضا اطلاق اسم الكل عليها قوله رجل فرس فانه وان كان اسم
جنس افراده الا انه اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط قوله

بالخصوصيات

بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني خلت
الاصناف قوله جوان يحق ان اطلاق الجمع على الاثنين على ما فوق الواحد حقيقة
ليشمل المثنى مجازا فان حقيقة الجمع لا تتناول المثنى الا ان يراد بالجمع اللغوي
قوله او المحنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفاء
بينها عشرين اى العشرين التي لك قوله عشرى رمضان اى
عشرته يعني يوم العشرين منه او العشرين اه قد يقال ان التمييز نكرة
ورمضان معرفة فالتناسب الا على تقدير ان لا يكون علما قوله
والمقصود تعيين المقدار اه فاذا قصد عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه
الذي يكون نصا فيه قوله كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذي
يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة
قوله حسبك زيد رجلا اي يكفيك زيد من جهة كونه رجلا
خاص بالمنتصب عنه ويخفى بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي
اقيم مقام التمييز حق بقاء التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقام فعله
كزيد طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد قوله و
المتعلقة فلا يكون هو الاب قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد
فيه طيب ولد زيد عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على
ابا لا غير قوله فالنفس لان المراد بها هنا ذات الشيء قوله على
ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع الى شخص معلوم قوله
الخيره فان سيبويه هذا القول انما يستعمل التعجب اي الخبر الصادر من
الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تم اى الله ما صدر
عن الممدوح من خير قوله بعد ما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع
ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم تم
جملة المنتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبهذا التقييد اندفع

هذا الاعتراض يصح جعله لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التمييز زيد
في طاب زيد مجازا باعتبار انه سبب الطيب حيث انتصب باعتبار
نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه قوله رفع الابهام
عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع الضمير عن تلك الذات المقدرة المنتزع
اليه قوله اي فيما جاز اما لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين
فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه تكلف لرجع الضمير حقيقة لتشمله
قوله وليض للفصوح اه في تعريض بنجم الائمة حيث قال وانا لا ارى بين
التمييز والحال هنا فرقا لان المعنى التمييز ما احسن فروسيته فلا يمدحه في
غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا قوله
لما قصد للقرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد قوله متعلقات لا نار من
خل وعسل اسماء او لبن قوله غير قادح في التمسك انبناؤه على الظاهر الذي
يقبله العقل السليم قوله الغير المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق الا
الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا اذا
عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك لفظي بين قسميه فهما
حقيقتان مختلفتان يجمعهما في تعريف واحد غير ممكن فلذا الروما
المصنف فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله
هو المخرج اه وههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا
زيدا فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد
وقولك الا زيدا نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها
ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع على مراد المتكلم و
ثانيها ان المستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على
عشرة الا واحدا بمنزلة على تسعة فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق

فالجواب

هذا

١٠٢

فالجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه الخ من ثم اخرج بالاستثناء منه
زيد لكن الاسناد بعد الاخراج فبيانه ان قولك قام القوم المخرج منهم
زيد جاء وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد
من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول
الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث
الافراد للفظ والخروج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير
وكل كلام الحق بآخره التغيير توقف حكم صدره على آخره كما في ضربت
زيدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب وانما
وجب النصب لانه فضلة بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل
منه يظهر من قولك جاءني الا زيدا اعجاء في كل احد قوله لان الكلام
تعليل لقوله والاجلية قوله بدليل قوله او ان كان بعد خلا وعدا الا
النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه متنق والضمير يرجع الى المستثنى
قوله انه نسبة اه اي المستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل وشبهه لان
الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وحروفه والمستثنى جزء مما اسند اليه
احدهما فالنسبة الجزئية ويحتمل ان يكون معنى العبادة ان الفعل وشبهه
اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية
والاول اصح ولا عمل للكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد
تمام الكلام مشابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم انما ذكر
المصنف هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه
الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر
فتقديره قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب
اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية
من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا ما انتصب الاسم بعدها فبان واذا

اتبع ما قبلها في الاعراب قبل العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح
وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا فالا لانه ربما لا يكون هناك فعل
ولا معنا نحو القوم الا زيد اخوتك وثانيها وهو الذي اليه ذهب انهب
ان عامل النصب الا من غير حاجة الى شئ معها لانها حرف وتختص بالاسماء
غير منزلة منها منزلة الجزء فهى كحروف الجر ورد المذاهب السابقة يفضي الى
التطويل قوله فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء
كان قبله اسم يصح حذفه ام لا قوله فمن رحم هو المرحوم وقال بعضهم لا
عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا
المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر لا مكان رحمه من رحم او كان من رحم
ومعنا ملا عاصم اليوم من الطوفان من رحمهم الله من المؤمنين بهم في فائدة الاستثناء
السفينة وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الباب لانها
موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية
والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع من المناسبة او الى اسم
الفاعل للالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل على
ابعاضه فتكررت في ضمن الكل قوله عند مجيئهم اي ان جاءوا الجى زيد وحاصله
انه الجى ولا يتصف بها اي بان تشق فيجيء لا في غير حالة الاستثناء وههنا
فائدة تناسب المقام وهى ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى
حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عم ليس من اصحابي احد الا
ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء والله لاطلبن علما لا تلحنني فقال ح
معه ولحدثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد
رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة
سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف
بالصلوة

بالصلوة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بفتح العين
فمضى ولزم الخليل قوله على البدلية اي بدل البعض من الكل فخصوصه
استغناء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان
الاستثناء المتصل يعني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من
المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما المرجح
باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى ولعوب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حين الفضلات ناصبا بالنصب
فاذا حذف المستثنى منه لحق المستثنى في حين الفضلات فاعطى ما
هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا اخذ من الايضاح قوله ليفيد
فائدة صحيحة اي ليفيد الكلام قوله نحو قولك كل حيوان اه قال
الفاضل المحشي هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا للحذف فيه
انتفى وذلك لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما
بعده والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفي النفي
اثبات هذا بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو محال لان منها
الصفات المتناقضة كالقائم والقاعد قوله عملا بالحساب اي
جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا قوله صفة غير التشبيه كالعلم و
الكرم والشجاعة ونحوها قوله لانه ادا اتفاق الحق من الاخفش الذي
جوز زيادتها في الايجاب فانه جوزه في الغير من الاستغراق فيجوز قد كان
من مطر وفيه ان فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة
للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون نفي مجيء
رجل واحد بل جاء في اثنان او اكثر فهي لتاكيد ما استفيد من النكرة
من الاستغراق وذلك انما النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة

في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه
الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات قوله
التاكيد النفي اي نفي مجردها وان لم تباشره نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة
كما عرفت قوله لان من مختصة اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل
عمرو من احد لفظا يجب ان يكون معربا مثل الا منصوبا قوله لا تحقيقه
اذ المحكي اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل
مقدر بقرينة السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى
المذهبين فائدة مناسبة لهذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا النحو با
لاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ان التابع
يتبع متبوعه في لفظه ومحله باذا ثبت ما نافيه غير علمنا متبعا
في اثباته حتى ثبت قوله برفع غير وحمل اشكاله انه غير تابع لعلم ولم
تتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني النصب على انه خبر لها بل تبع محله
البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدا في الاصل والمراد بالمحل الواقع في النظم
هو المحل القريب حمل الالفاظ على التبادر منها قوله اي برئ الله تعالى
ان فاعل حاشا ضمير الله تم من غير سبق ذكر للتعيين قوله على التفصيل
المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع
وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل
في الناقص قوله اسقط اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه قوله
لدلالتها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير
زيد اي مغايره قوله وجب اي وقعه بعد متعدد بان يكون اما موصوفا
اه هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شيء تابعا
يستلزم وجود الشيء التابع لفظا وانما اشترط ان يكون مذكورا

يكون

١٠٣

بلغ مقابلة

ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت مستغرقة
في الوصف مذكورا جاز تقدير موصوفها وفائدة نصب الجمع بالمتعدد
ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمستثنى قوله كل رجل الا زيدا جاءني او على
ان نخرج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله غير محصور
بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به والاظهر ابقى على ظاهره
لخرجا به قوله لتعذر الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم
دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور
يتناول جماعة معينة لا يجزم فيها لاسقاط المستثنى ولا بعدمه فيتعذر
فيه كلا النوعين من الاستثناء قوله ما جاءني مائة رجل الا زيدا
بعد التعدد بعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها
قوله الا واحدا والا رجلا والا حمارا فالاولى والثاني المستثنى المتصل والثالث
المنقطع قوله بيقين هو قيد للدخول اي الدخول المتيقن الذي هو
شرط صحة الاستثناء معدوم قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من
القطب لا يفترقان ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا
العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا وجب
ان يقال اه لانه مستثنى من كلام موجب مكان زيد هذا الكلام اشارة
الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اي ان معناه القوم
جاءني بدل زيد اي هو لم يجئ ولكن فائدة لفظية نبه عليها نجم الائمة
بقوله سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى
مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فخط قوله
ولم يبق سوى العدوان اه سوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود

الالف وهذا من ابيات الحماسية اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
صرح اى انكشف عريانه اعطاهم ربنا هم اى جزيناهم اى اخبر بما عدونا
كما جزانا ومنه كما تدين تدان قوله فزعم الاخفش ان سوا مصدره بلله
حتى تبلق النصب فى آخرها قوله اى لان كنت منطلقا فان هنا مصدرية
والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان
حذف الجوز ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي المفتوحه
ومن غيرهما سماعي قوله ثم حذفت كان بدلالة ان المصدرية فانها
تستدعي الفعل او ولادليل على الخاص فقد العام قوله وابدل الضمير
لعدم ما يتصل به وهو كان قوله وادغمت اه وذلك لقرب المخرج فا
لتقدير ان كنت منطلقا على الكسر يكون للشرط قوله الا ان الكلام فيما
عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكمه
تقييد لفظ الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقال وجها سبق
من ان غير المنصوب منها اذا قوله فيصير اسمها مطلقا اى سواء كان
مبنيا او منصوبا قوله الحوال متوافقة سميت بهذا الاسم لاتحاد تضاعيفها
فكانها توافقت عليه وركبته قوله اى يليها نكرة اه تفصيل الاجمال الواقع
فى قول المصنف وان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد المعرفة والمفرد النكرة بيند
بينها مع ان حكمها كما سبق الرفع والتكرير بقوله اى يليها اه قوله لان
الاضافة الى المعرفة قوله وعلى سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز ان يكون
معرفة ومفصولا قوله فلا يمتنع اه لان الجنس يقتضى تعددا وهؤلاء
يتصورون مثل هذه المعارف قوله لا بعينه اى لا يلزم اعادة ذلك
الاسم السابق بل لو اتيت بغيره ايضا جاز كما فى لا اتيتك فالله لا عمرو
فان عمرو غير زيد قوله لاستشهاده ولقوله ع افضاكم على قوله
لا حول ولا قوة الا بالله روى عن امير المؤمنين ع ان معناه لا حول عن

المعاصي

المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله تزيد عليها لانك اذا فتحتها
يحتمل ان تكون لا فى الموضعين لنفي الجنس وان تكون فى الاول لنفي
الجنس وفي الثاني زائدة واذا احتمل ان تكون فى الموضعين بمعنى ليس
وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت
الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان
يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم لا الغير فتلك من الوجوه التى تطلع
عليها فى اثناء تفصيل الوجوه قوله يجى بالاتيان وهذا كونه من قبيل
عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة قوله وضعف الضعيف بهجم الاية
الرفع قوله اي تاثيرها لما كان العرف الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب
وعدم التغيير بالجر فى معمولها المبنى على العمل على معناه اللغوى الباث قو
قوله واما العوض وعرفوه بانه طلب الشيء لم يكن ذلك الشيء مطلوبا لطا
من حروف الافعال اى حروف التى مدخولها افعال قوله حيث لا يرجح
لو كان صحا لكان المقام مقام لعل قوله الا انه لا اه يدل على محصلة
تثبيت المحصلة بالكبرى التى تحصل اتراب المعرف والنقل بتثبيت تفعل
كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا اولاه لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله
لكان الاتحاد اى الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان المنفي
فى قولك الا رجل ظريف هو الظرافة الرجل فكان لا دخلت عليه قوله
فان المذكور اى فان المبنى بالاصالة هو الاسم لا المذكور سابقا قوله
ومبنى على الفتح اى الثاني نظرا الى كونه نكرة لفظا ويجوز فيه الاعراب
رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كانه وصف
للاول قوله على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العوض والا
قوله اشعله القريب لانها تعمل عمل ان فحمل اسمها المبنى نصب قوله
وجب نصبه لانه ان جعل مستقلا وجب نصبه وان جعل تبعا وجب

الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما كان لجوا وحركة البنا
مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي وهو معرفة لم
يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى قوله لمظنة الفصل لم يلتفت
الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد قوله في قول الشاعر
هو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقولها فتقدى وتارد
اي جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به قوله
في تحواب ان اديد به الاسماء الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الا
حالة الاضافة قوله من نحو فلاميين ان اديد به المثنى والمجموع قوله حين
يضاف كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين لا بد باختلاف
لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما ستقف عليه قوله باظهار اللام
الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة قوله من حيث هو مضاف
لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه بالذات المتصفة
بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا قوله وهو الاختصاص
وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اب لك كان تخصيص
الاب بالمخاطب فقطع الحذف اللام واضيف صار المضاف
معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة
واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه قوله
او بمعنى الفرق بين ... الاول الا اعتبر فيه ان صورة هذا
التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بعد
اللام يشارك المضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه
في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله لمرجح صلة
لثبوت قوله في النفي قال نجم الائمة ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة
وقيل هما لمطلق النفي وهو الحق قوله بل هما مبتداء وخبر لانه لا اختصاص

بقيل

مبحث المجرورات

١٠٦

بقبيل واحد بل بين حالتين في الاسم والفعل واهمل الحجازية اعتبروا شبههما
بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم قوله اعم منه لجواز تحقق
علامة الشيء بدون ذلك الشيء قوله بحسبك درهم فان حسب
غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور بدخول علامة
المضاف اليه قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اي ملفوظا كان
يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة ردا على
الرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا
سماعي لا قياسي قوله منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا
يرد ان الحرف على القلب وهو انه مجردا عن تنوينه قوله في المتن
في قوله وهي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير له قوله علامتها
ان يكون انما قد رهذا التقدير لحمل كان لا يقال للمعنوية كون المضاف
لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ان انها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على التقديرين ممتنع لعدم
افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان
الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم و
الشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل لم يسم في
مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا
للاحاطة بجزئيات كل ما اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى
اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد و
الا لزم ... عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة بالجزئي
واللفظ ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح
اضافة الجزئي الى الكل لا يجدي في تصحيح اضافة كل الجزئي والقوم
قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به

من تخصيص صيغة انه يكون منه عظم علمأ او اشتهر يكون علم ما الدم

وضعا لعهد او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فمستغرق معين على خلاف وضع الاضافة قوله كالايخفى فان نسبة الفعل المتعلق للمعين لاتستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر فان المراد لئيم غير معين والا التنافى مقام المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة انحو فمضيت ثمت قلت لايعنيني فثم حرف عطف والتاء التانيث اللفظ كربت قوله هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير ومثل شبه ونظير وسوا قوله لتوغلهما في الابهام فان مماثلة نيد في صفة لاتختص بذا وكذا مغايرته فانه يشمل كما في الوجود قوله تحصيل الحاصل قال نجم الائمة وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لامنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل في مال الى تعريف الحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فازالت ما اقتضاه الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع اى يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي هو فيه عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي احد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال اى ما هو بمعنى اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة تسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لو لم يعرض منه مانع قوله لامدخل في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية

ولما لم يكن الاضافة مفيدة نوعا ما لم تزل مقتضى الرفع الاول

جميع

107

مبنية على افادة التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو متفرع عليه اعنى التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله لكثرة ما لحقه من مخالفة القوافيه والاستدلال عليه قوله نسب مصاحبه لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله بادخال رب لانها لاتدخل الا على النكرات وجوز بعضهم استنادا الى انه ضمير راجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان آخران اما وجه الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مفعولا فنصب قوله فلعدم ما يعرف ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي والجاني المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون راجعا الى المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه رد الاستدلال الفراء قوله معنى آخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله مسجد الوقت اى مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده المعهود فلما كان مثلها في قولهم سيف شجاع قوله ثالثها وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة اولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول ومواطى الاقدام فتلجمها الزوال قوله هو جانبه الضمير راجع الى الجانب اى الجانب جانب لانه يكون حالجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغربي والمقصود ان الجانب جزء وجانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد جزء من الغربي الذي

متبهما

هو الكل فيستقيم ح **قوله** نطيفة جود القطيفة كساء له خمل كثير ومعنى
قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة لبسها
قوله لعدم لجواز للقول اضافة احد المترادفين الى الاخر وتبعهم الاخيرو
هو الحق عندي لوروده في كلام امير المؤمنين علي كثيرا لكن بشرط
ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان **قوله**
سوا فاخت اه اشارة الى ان لفظ تخصيص الواقع في عبارة المص
ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو
من الخصوص لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما **قوله** نفيه خفاء لان
الشيء عند جماعة فيشمل الموجود الخارجي والذهني والعين كذلك فلا
عموم ح ويزول الخفاء بما ذهب اليه النحويون من ان الشيء هو
الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامل له والمعدوم فيه
كالطبايع الكلية **قوله** سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب يشعر
بالذم اي ان بطنه مفتوحة مثله **قوله** وهو حرف العلة لانه
تجيئهم عن اولهم الكلم وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه وآخره
من حروف العلة **قوله** بعد السكوت نحو صول وبير **قوله** بعد
السكوت نحو صول وبير **قوله** حقيقة او حكما كالضمير في اكرمتك
والياء في غلامي فانها لاستقلالها في حكم ابتدائهما **قوله** بغيره اي
المنصوب والمجرور **قوله** واني اه اوله قد ولجت ذا المجاز ولا ارى ذا
المجاز اسم سوق بمنى واني على صيغة المفعول بمعنى اكون وعنا
انقضا الله وقد رحلت هذا الموضع الشريف واقسم بالجان
هذا الموضع ليس بعد ابلك **قوله** تقول اي امرأة قبل العام صح ما
لقول تجوزا عن نسبة الحج الى نفسه **قوله** الاسماء الاربعة
اخي واني وحمي وهني **قوله** بالحركات الثلاث فاخم مثل يديف

حقيقة كاف التشبيه وواو
وفاء وام وحكام

حذف

حذف اللام بجعل الاعراب على العين **قوله** وضع وصلة بيانه انهم
اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه لكن اشمل الشمل
لاعلام حكم خاص والطب فنفى اضافته الى المضمر لتنتفي تلك الاحكام
الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء كالكاهل وهو ما بين الكتفين
قوله بان نزيد العامل اه فان ضمة زيد وفتحة بحر اعرابان حكما من
حيث انهما يشبهان الاعراب في العوض كما عرفت **قوله** فلو جودت اه
بان يقوم مقام مصغرها **قوله** الرجيم اي المرجوم بلعن الصالحين
او المبعد عن رحمة الله **قوله** يدل دائما على جميع استعمالاته **قوله** لا
تقع صفة لانك انما تجيء بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم
فكانت الجملة يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان يكون الصفة متضمنة
الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه الجملة الخبرية لان
الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولم يكن
خبر المبتدء معرفة ولا مخصصا لكونه جملة انشائية كما عرفت هذا
واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها
في حكم النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه
قام رجل ذاهب الاب **قوله** يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض
تقريره ان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق
معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية
قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به **قوله** و
التنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها **قوله** بمنزلة يقعدون اه لكن ضعف
يقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو في فاعل في الاكثر
الفعل

بخلافهما في الصفة فانهما علامتان فقط **قوله** ضمير الغائب اجاز الكسائي
وصفه استشهادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله
على البدل **قوله** المادح والذام اي كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها لا بوصف
لا يفيد ايضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح او الذم **قوله** اعرفها
المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب
فلانه لا يصلح الى المرجع لحقه بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الواضحة
له وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا
شريكه في المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف
اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام
لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رئي في المنام
كان الله قد نجاني من اهوال الحساب ودعاني الى جزيل الثواب بهذا
السبب **قوله** مع صلتها قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان
تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب **قوله** اشار
بتعليل الاشارة والمراد **قوله** بل يحصل فهم من تذكير اسم الاشارة الصفة
قوله يعني المعطوف لان العطف بحرف مقصود بها فلا يكون من التوابع
قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي وتوضيحه انه ليس متعلقا با
لمقصود والا كان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود
بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود

لان

لانه عبارة عن مقصد منسوب او نسبة شيء اليه اثنين وهو حقيق يحتاج
الى مزيد نظر وتأمل والله اعلم قد اوضحه بقوله فعمرو تابع اه **قوله** نسبة
الى شيء نحو زيد وعمرو في الاول نسبة شيء اليه نحو جاء زيد وعمرو **قوله**
والدينار الكاتب **قوله** وقيل فتجوز اه نقل عن المص الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة
صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا معا
من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** لا يضاف الا الى المتعدد وليس
مدخول بين الاولى متعددا فيجب ان يقال ان بين الثانية كالعدم
حتى يكون مدخولها ايضا مدخولا للاولى فيحصل التعدد **قوله** مستدلين
بالاشعار المتقدمة مناظرا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القران وفي
الاشعار وفي نسخ الادعية المأثورة المكتوبة بخط من اهل البيت بل قد
عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس
له ضرورة **قوله** لقصد عدم التعيين وحاصله ان الضمير وان كان عبارة
عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم الانفصال
فكان الاضافة مفقودة **قوله** او بحول او حاصله ان الاضافة بحالها
الا ان الضمير يرجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة شاة
لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير
ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه
شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع
واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ تعطف المضاف الى
الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري مع انهم
جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر لان ذلك الشذوذ
الذي جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني

واندفع ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع وههنا له مرجع عم

ان الضمير اذا لم يرجع الى المذكور بعينه يكون نكرة ولا يرجع في الجواب الى ما ذكره

نجم الائمة من الضمائر الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات **قوله** لانها

فلعلها السببية جعل الشارح هذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف

والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن

بينهما سببية لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فيكفي الربط للمعطوف عليه

للمعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر

ما معناه ان الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها

جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا

عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء بالضمير الذي في

تلك او تربط بجعل الجميع صلة واحدة كقولك الذي عباء فتغرب الشمس

زيد لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان

الفاء السببية مفيدة المعنى في الجملة الثانية للربط لها بالرابطة بالمعطوف

عليه وهو ان الغضب سبب طيرانه ولعل قوله ويمكن في الجواب الى تقدير

الرابط **قوله** بسبب الضمير بالجمع الحاضر انه **قوله** اي او وقع العطف الغرض

من هذا اصطلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على

معموليهما فاصطلحت العبارة بثلثة اوجه احدها اصطلاح الشارح صلة وهو

ان عطف مسند الى مصدره من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان لقصد

هو نايب الفاعل والتقدير اذا عطف عطف اي وقع عطف بناء

على وجود عاملين مختلفين الجزولي ان امتناع هذا العطف انما هو لوجود

العاملين ثانيها اصطلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف

بمعنى الامالة والتقدير اذا امليل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان

يجعلا معمولين لهما ثالثها ما دل الظاهر من الظاهر ما ذكره الاكثر وهو انه في عبارة

المص

المص مضا فا مقدرا **قوله** ما كل سوداء الخ فان قوله بيضاء عطف على

سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه

ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبح ظاهرا فهو قبيح في

نفس الامر ولا كل ما استحسن ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا

بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الحلاوة و

الشحمة عكسها **قوله** اكل امرء الخ فان قوله ونار عطف على امرء المجرور و

العامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء المنصوب والعامل فيه

تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير اكل امرء ذات

تظنينه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رايتها توقد في الليل و

تحسبينها نارا لكثيران المضيفة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال

في الطريق على ما هو عادة العرب **قوله** بحسب الظاهر جائز او الغرض

من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان التالي في هذه الشرطية

مناف للمقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضيان التحقيق فالمعنى

ح اذا وقع العطف على عاملين وتحقق وثبت الخبر وهو ليس لانه اذا

ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف

بحسب الظاهر متحقق والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع

بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها

جائزة بحسب الصورة **قوله** عند الجمهور اي المتاخرين والا فالمتقدمون

لم يطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في نحو في الدار زيد والحجرة

عمرو وهو الحق عندي لوروده في القرآن العزيز والكلام الفصيح

قوله لم يقو ان يقوم الخ هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان

العامل في المعطوف حرف العطف بنيابة عن العامل السابق

وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين في العامل في المعطوف

من هبان اخوان احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف
هو الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو مذهب الفارسي وابن جني
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو
الاولى **قوله** في الدار اذا جر عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو معطوف
على زيد والعامل فيه الابتداء **قوله** على حذف المضاف فيكون من
قبيل العطف على معمول عامل واحد **قوله** نحو يريد الآية المشهور
بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل
القرية لانه قام مقامه فكان المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف
اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة الشائع فيها من هذا القبيل
استشهد لها بالآية الكريمة **قوله** منسوبا نحو ضرب ضرب زيد **قوله**
او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد **قوله** اي التأكيد لدفع ما قيل
ان قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم يقرر امر
المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل
الجواب انه تقرير المتبوع في النسبة شائع بينهم في التفصيل المذكور وليس
فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول **قوله** ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين
العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع فذلك من الثلثة
ونحوهما ولكن لا تؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد فقيل
ذلك التأكيد حتى يكون تأكيدا **قوله** اي مكرراه التصحيح الحمل **قوله** في
حكم تكرير اللفظ اه وهذه الفرق بين ضربت انت وأجمع والتحقيق بان
الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضمير في تحقق الجمع للجماعة **قوله**
مطلقا اصلا تحقيقا وغيره **قوله** لهذه الكلمات ينبغي ان لا يذكر هاهنا الكلمات التي
حسن بسن وقايبة مثل بسن تفريق اللفظ **قوله** ويمكن استنباطه
كان يقال اما الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاتمام فلانه

تم

تمام الشرب والعموم هو التمام واما الانبساط فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل على الطول فلانه امتد لحو العام باعتبار
الكثرة كانه امتد طولا كان بين الامتدادين تباين **قوله** تغليبا
فان الاول حقيقة هو النفس **قوله** ولا لحصر اه اي لا لحصر اه اي لانها
المحصر الى ذكر الامور مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره **قوله** بقية
الباب والمحكي هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز نحو
نحو ضربت انت نفسك وضرباهما انفسهما وضربوهم انفسهم **قوله**
يليان العوامل قليل في المتصل في الحق يلزم المحذور **قوله** فلا يتقدم والحق لا
يتقدم التبع على المتبع **قوله** اي يقصد النسبة اليه اما اشار الى ان الجار
والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره في تعريف
العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ذلك فيه ما ذاك ان اردت
تفصيله فطلع به على جميع تعاريف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول
عرف المفصل البدل بانه تابع مقصود بما نسب اليه وهو ظاهر الفساد فانك
اذا قلت جاء زيد اخوك فالذي نسب الى المتبوع هو جاء وليس المقصود
منه اخاك بل المقصود من اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه فجعل
الجار والمجرور متعلقا بالقصد فصار حاصل التعريف ان البدل تابع مقصود
اي قصد نسبة شيء اليه بسبب نسبة الامر الذي نسب الى متبوعه فانا قصدنا
نسبة المجيء الى اخوك بسبب انتساب جاء الى زيد لا ان اثبات الحكم
للمتبوع آلة ووسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك
ظهر لك ان كلام الفاضل المحشي واعتراضه على الشارح ليس في محله فوجه
قوله اي حذف المتبوع او مضمر يعني به راجع الى المتبوع وهو حال من
المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا **قوله**
بنسبة ما نسب اليه اي لا يكون نسبة المجيء الى المتبوع مقصودة

فلا يتقدم

من المجيء المنسوب الى زيد
واخوك مقصود

بسبب نسبة المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معه الكون النسبة اليه مقصودة
ابتداء بل نسبة المجيء اليه توطية لانتسابها الى تابعه **قوله** سواء كان
ما نسب الى غيره اه اي سواء كان ذلك الشيء الذي عند نسب الى المتبوع
مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام لم مسند الى غيره كالمثال الثاني
فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد **قوله** قتال
فيه فان الشهر مشتمل على القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشهر جعل
هذا وجه التسمية وهو ليس بطرد ولا اولى بها مما ذكره بعض النحاة
حيث قال انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له وهو الذي ضم
به اتم الملابسة والاحسن ان يحمله وجها التسمية عليها وحمل كلامه
على هذا كما قاله الفاضل اللاري بعيد كحمل المجاهدة **قوله** وان
تضلفا مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل
عليها زيد كيف ولو اتحد مدلولاهما لكان الثاني تاكيدا لا بدلا **قوله**
الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا
لانك قصدت بذلك المن على المخاطب باكرمت انه الاكرام وقع عليه
من حيث انه اخوك **قوله** نظرت الى القمر فلكه اه اقيل ان
النسبة الى المبدل منه في هذين المثالين لا يوجب النسبة الى
البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا حكي
في انظاك قمر علم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر مجازا الى
الاسناد الى فلكه اشتمالا وكذا في المثال الثاني اذا سئل عن
المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة

الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل **قوله** لئلا يكون المقصود نقل
عن الحمد ان نجعل هذا وجها للتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف
بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا يتبعهما من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه او يلابسه فلو كان متصلا لكان معرفة
ولو كان منفصلا لكان موصوفا به **قوله** واستجمله اي طلب منه
ان يحمله على دابة **قوله** فيما سبق في قوله فقال بعض المحققين اه
قوله اذا جعلته بدلا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه
لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف
البيان صح النكاح لان الغلط واقع فيما ليس مقصودا بالنسبة وان
اراد البدل لم يصح النكاح اذا الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة **قوله**
افيد لمشاطة لصورة النداء **قوله** لا لمن يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف
كيضرب حمل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي
ان هذا الحد لا يصح الا ممن عرف ماهية المبني هو الذي لم يختلف آخره
باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا اللفظ اعني الاسم المبني فعرفه
بهذا التعريف ولفظ مطلق المبني المعلوم له سابقا فيه كان مبني في
قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية فهو
من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني فكانه
قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت
ان هذا المبني الذي وقع موضع التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء
بنفسه **قوله** او غيرهما كافتقاره الى الاشارة الحسية **قوله** كنحو زيد فانه مشابه
لنزال الواقع موقع انزل **قوله** بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب البناء
من المضاف اليه اعني اذ اما على قراءة الكسر فهو معرب **قوله**
والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله اعني المضاف او بحذف المقدر

مر قبيلا

على الاطلاق وكان عرفها مثلا بان مطلق المبني

بخلاف المضاف قوله يمتنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعها كهؤلاء ولا الشك
ليكون الحذف حصرا فاسدا قوله من حيث حركات اولنحوه اي كون
هذه الحركات القابا للمبني انما هو من حيث حركات او لنحوه لا من حيث
نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح
لا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب ليس كما
هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا
غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سوى ما عبر به عن تلك الكلم
لا وهذا هو معنى اللغة قوله واشرف المراتب الا لاطلاق حكمه كما هو
المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الحكاية فنون من هنا
مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح النون في
فلكثرة ما يلاقيها للالف واللزوم والكسرة يناسبها التخفيف ولا يمكن
البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما الكسر الثاني فلان السكون
غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر و
اما سكون الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست
باسماء لعدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله
بهذا القيد اي بقيد الوضع لاحد الامور يعلى كل واحد من التفسيرين اما
على الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان موضوعا
لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا
صح ان يقال انت متكلم ولانا مخاطب قوله عند الحجازية اي كونها عاملا
كالمخصوص بلغة الحجاز كما عرفت قوله اي ضربت الحجي مع قوله
واغايا بالتكلم عكس ترتيب اهل الحرف قوله اجماعا اي من البصريين لانه اعرف المعارف
وذهب الفرالي الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير
هو التاء وان عماد تعتمد عليها لحال فصلها من العامل المستقل

باللفظ

113

قوله
باللفظ اختلافات كثيرة احدها ما الضاده وهو مذهب الاخفش
وثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك وايا مجموعها اسم ثالثها ما ذهب
اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعده ايا هو الضمير واياها عماد له كما عرفت و
هو غير جيد قوله فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير
بناء على ان التاء جزؤه فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير الخ قوله
ستين كلمة فان لكل واحد من الضمائر الخمسة اثنى عشر فضرب الخمسة
في الاثني عشر يبلغ ستين وضرب هذا في الثمانية عشر يبلغ تسعين قوله
علل لمناسبات الخ كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم مبدأ
الكلام والهمزة لها مبتدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة
وثنيت معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها
متولدة وثنيت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة
بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وثنيت التاء لمناسبتها
الواو في المخرج وكسر التاء المؤنثة لان الكسرة يدل على الياء والياء علامة
التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في المذكر طلبا للخفة
وزادوا الميم في ضربتما وضربتم واصلها ان يقال ضربتا وضربتوا
لئلا يلتبس الالف التثنية بالالف الاشباع وثنيت في جمع المؤنث
نونا ليكون جمع المؤنث مساويا لجمع المذكر بالحاق ياءين في نحوه
الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات قوله صفة
جرت الخ انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب
ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه
هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا
او نعتا قوله ليكون اشمل من تتمة الاعتراض وشموله اما من جهة اطلاقها
على من يعقل وغيره المخصوصها بالعقلاء لكنه اكثر افرادا قوله على ما هو

الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله ولهذا يصح خلافه اي ولهذا يصح
كون هذا المثال واضرابه مثالا لكون الفعل بسبب ان الصفة جرت على
غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا وحتى يكون الصفة خالية
من الضمير ويكون ابرازه للمعرفة اما لو جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل
المستتر فالابراز ح انما هو لغرض التاكيد قوله ولكنه تاكيد لانه استدراك
من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا اى صح ما ذكرت اذا هي فاعلا لا تاكيدا
ولكنه تاكيد لانه لو لم يكن فاعلا لم يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازم وليس من شانه
اللزوم توقع للبعض فى صورته ثم ان الش بعد ما جزم بانه تاكيد استدل
بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قيل ضاربهم بل
ضاربهم اللزوم لاجتماع الفاعلين واما على ما روى عن الزمخشري فيكون
مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد لخلاء عدم الصفة تدل على
استتار للفاعل قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها صفة
لهند قوله بل رايه علة للطعن فى اول الوهلة بسبب تقديم غير الاخص
لجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن فى ثاني
الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله تشبيه بالمفعول فى النصب وكونه
فضلة مثله فى هذا المقام اى مقام انفصال الضمير خاصة قوله حرف
ج قال بعضهم كانه جعله فى حكم حرف لا محل له من الاعراب فانه فى معنى اللام
التعليلية كان قوله لولاك لكان كلما في معنى لامه لم يكن كذا الموجود و
هو بحيث قوله فى الوسط لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل
بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول قوله كما فى تعل فيلزم فيه اجتماع ثلاث
نونات بل اربع لان الفاصل بين اللامين حرف واحد قوله وحد العطف
على محتوية قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق
قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق

قوله

بقوله متوسطا لا بقوله ليسمى فصلا لان اللام للعاقبة هنا لا لام كي جعلها
سببية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط لا التسمية على
ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضميرا لحكمت انت الترتيب فانه لا التباس
اذ الضمير لا يوصف المعرفة قوله لامتناع الش بيان كونه الخبر اي كما
ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصفه بمعرفة لقربه
منها فيحتاج ح الى ضمير الفصل قوله على انه خبر مبتداء ما بعده غير محذوف
فهو جرى بالتاكيد قوله معنى الكلام ويقع ما حاصله ان يراد بقوله يتقدم
بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد هاهنا مجرد الوقوع
بقرينة قوله قبل الجملة وح فقول الش ويقع متقدما لان حاصله على ما
عرفت ويقع قبل الجملة قوله اى قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس
بجعل الجملة بعده لحصة نوعا بان فيكون حاصل العبارة ويقع قبل
مطلق الجملة ضمير بغير حصة وفرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على
الفاضل الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكن فى الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد وظني ان هذا
احسن وادل تكلفا من كلام الش قوله اذا كان اى الضمير نحو قل هو الله احد
قوله بعناية علة التسمية وحاصله انه لما كان ملابسا للشان سمى بضمير
الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم فلا
يقال هو زيد قايم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما يتعجب منه ويسمى
بضمير القصة قوله ويجيء تانيثه اه لانه المسموع من العرب واما تانيثه
بتاويله بالقصة من غير كونه العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قايم فمجيئه
قياس قوله ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة
واما فى قولك هي زيد قايم وان جاز لكنه خال عن التناسب المعتبر
اى بين الموصوف والصفة قوله فى هذا الحكم اى الحكم على هذا الضمير بانه

بانه لم يحصل المعنى ولا فلا حاجة الى قوله بعضا

وقيل انما سمى به

قوله

يفسر بالجملة يلزم استدراك اه لان قوله سيجي كانه هو المحكوم به والكلام
عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام
ويكون ما بعده مستندا كما ننبه نظرنا ان ما بعده على هذا التقدير
قاعدة انهى سنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة ابو اللغو من حيث تفسيره
تمييز قوله فعلى هذا فعلى قولنا فالظاهر ان قوله اه لو لم يحمل التقديم
على ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال اه قوله انتقض القاعدة اه
وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد
في قولنا الثاني هو قيام زيد فيصدق عليه التعريف لكنه خارج من
تفسيره التقديم فانه لحق فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع ولما اذا
جعل قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فانه لا يسمى مثله
هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب هذا الفن قوله بلا دليل عليه اه اي في
اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية
وهو ان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازات لاقتضائها الصدارة والكنيسة
معبد النصارى والجواذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وكنى
به عن الاولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسان قوله اوقع بينهما
لان بينهما فمع الاول كالفعل وحكموا عطف على قوله قدم واعلها قوله
اي اسما وضع انما قال ذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع
المجموع وضع اجمالي قوله اشار بتغيير الغرض دفع الاعتراض الذي اورده
اكثر الشراح على عبارة المصنف وتقريره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة
الاصطلاحية لزم تعريف الشي بما هو في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة على الاشارة الحسية وهي الامتداد
التخييلي الواصل بين المشخص وما يصير غاية لذلك الامتداد على النحو
المخصوص فان من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس

قوله

الغانية المعوق
غيرها فالشرح حمل
الاشارة م

قوله
معنى

قوله معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدا معنى فعلي تقييدي
فاذا قلت زيد قايم فهو بمعنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني على
مذهب في مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى
الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قدم اي قدم لفظ لمثناه
مع انه حال عن ذان ونحى ليكون الضمير فيه قريبا للمرجع اعني قوله
المذكر بلا فاصلة قوله عز له الغرض من هذا التكلف دفع الاعتراض
الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتداء راجع الى اسماء
الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف
عليها المجموع خبره وعلى هذا نقول المص مثلا ولمثناه ذان ونحى
ليس جملة مركبة من مبتداء وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهمه
ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال و
هكذا الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض
النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اي اسماء الاشارة غلط
فانه جواب آخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره قوله على اصح الوجوه و
قيل ان ان هنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتداء ولساحران
خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف قوله يكتب بالياء لان هذا
حال الالف المجهول اصلها قوله على سبيل اللحوق والعوض دفع
لما يرد من ان المتبادر من اللحوق اتصال بالآخر وحاصل الدفع ان
اللحوق بمعنى العوض قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني من فوايد كلمة
اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه ولما اوهم شدة الامتزاج
وكتابته كحروف الكلمة اي مع حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك
كن قوله في خمسة من انواع اسم الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان
واولاء قوله تنتهي الى ستة وهي تا وتي وتي وته وته وذه والان

قوله
والجملة خبرها

نوعها واحد حاصل في ضمن احد هذه الانواع قوله على سبيل التشبيه مثل
ان تستعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية حق باستعارة ما هو
موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت
الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا يكون هذا بيانا لحاصل المعنى لا ان كان
فيه مقدرا نحو الا كان قوله جزء خبرها لا تمييز قوله من الافعال اه فان
الافعال التي هي الناقصة بحكم الائمة لا تحصل لها فيجوز ان يكون تتم منها قوله كما قال
والمراد بالجزء التام اه توضيحه ان الجزء التام هو الذي يكون جزءا من
مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى انضمام امر آخر كالفا عل
من قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا التركيب يكون قام هو الفعل و
زيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء
الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام
الصلة اليه قوله معناها اللغوي وهو التمم للشيء مطلقا قوله اذ
حيث فانهما يحتاجان الى صلة اعني الجملة يضافان اليها من غير عائد
قوله كما سمي الفاعل فالضارب بحق يضرب قوله تشبيه اللام الحرفية في اللفظ
قوله بالحقيقة والتشبيه جميعا فالضارب اسم حقيقي الجملة الفعلية لكونه
جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفرد الصورة بالنظر
الى كونه مشابها اللام التعريف قوله يعني اه اوله فان الماء ماء ابي و
جدي وذو حفرت وذو طويت اي بنيت بالحجارة قوله او ما يقوم مقامه وهو الالف
واللام في نحو الذي كاللذان واللتان ونحوهما قوله متذكرا كما سنذكره
مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة
ان الضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقدمه قوله الجملة الثانية وهي الجملة
التي يكون الموصول مبتدا فيها قوله وجعلته اه لان المطلوب ان تثبت
للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يمكن ان يقع الموصول
موقع

موقع الخبر عنه لتضمنه مبتدا فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد
اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت
ضربت زيدا فهما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا
وربما تخاطب تعريف من يعرف شخصا مضروبك لكنه لا يعرف انه زيد
واما قولك الذي ضربته زيد قوله فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني لان
مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله ليصح بناء اسم
الفاعل اه فتقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد
او المضروب زيد قوله بخلاف عجبت منه لعدم امكان الاخبار عنهما معا فانه
حال قوله وامتنع في الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره
قوله زيد ضربت غلامه يصلح مثالا للاسم وما قبله فلذا لم يتعرض له قوله
لا اجعلت الضمير اي الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو حيز الذي
ضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة الى
صلة او صفة قوله وقيل او الى موصوف فكانها تامة بنفسها قوله
الا في التام والصفة وعن الفارسي انها جاءت تامة ايضا كقول الشاعر
وكيف اراهب لها وانا اراعيه وقد صار الى الشر بني ونعم مركاء من صافقت
منا هبه ونعم من هو في سر وعلان اي نعم شخصا هو او بعلا هو في
منتصب المحل على التمييز قوله ايا ما تدعوا الاية اي اسم تسمونه سمي الله تعالى
بها فله الاسماء الحسنى قوله الا انه اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب
سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يعربون
انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي
ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب
اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من خرجت
البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن

حيث ومقابلة بلغ

ايهم قايم بالضم انتهى وزعموا انها في الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره
ومفعول ننزع اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن
زايدة على مذهب الاخفش قوله فمن قرأ بالضم واما من قرأ بالنصب فهو
معرب ومفعول للفعل قوله قال الشيخ الرضي في شرحه في اول الكتاب عن
هلا ولعترنا ما ذهب اليه البعض ان يكون هلا اي كونه بمعنى الامر و
الماضي الا اذا وهو لفظان اضيفا فجعلا اي صوت من المصوتين دعوا
اي لالعبوا بالجوهره وهو لعبة للصبيان قوله محرزناء علم جنس
كيسان فانه علم للتسبيح عن الامر المعلى للمبالغة قال عبد القاهر اصل نزال
المحقق الفعل الباء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار ثم عدلوا الى نزال
اذن مؤنث كما ترى قوله وبين وجهها حاصل بعض ما ذكره اي عليك زيدا
اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل
تعنك زيدا اخذه وقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض
حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه
زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب بمعنى هيهات اي ما بعده وشتان
اي ما اشد الافتراق وسرعان اي ما اسرعه والتعجب هو التاكيد والمبالغة
قوله
كقطام وغلاب وبهما علم امراة قوله او غير ذلك مثل تسكين البهيمة او حمله
على الشرب في لغم الاعية وانا لا ارى منعا من ان تكاب كون هذه الاصوات
التي يصوت بها للبهايم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك
لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلا قوله اسمين او فعلين
او نحوه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما تركب من اسمين
حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو تابط شرا مركب من
بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد صنم عند صنم اسمه نصر فنسب اليه

او ثالثا اي ثالث ثلثا او تكرير الكلمة والثلث وما فوقها جمعا والجمع المؤنث فقيل ارى

ودهر

نصر من باب التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اي لا نسبة اسنادية ولا نسبة
اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة فقوله لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض
بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن
عموم العبارة بلا داع قوله يجري الاسماء المبنية في الجريان طريقه لفظ
قوله تابط شرا ان قيل كيف يفتش خصوصه عن هذه الضابط مع انه
مبني قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس
بخروجه عنها قوله وتعين النسبة اي ان ادعى مدع وعين النسبة
الواقعة في كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب
امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا تدل على نسبة
اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل بعد الفحص عن اصله
انه مركب من اي شي قوله كل من خمسة عشر وحادي واخوات الثاني
ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزؤه
الاول على اوزان الاعداد الاصلية قوله المشتق منه اي من العدد الذي
كان حادي مشتق من احد وهو لفظ على العشرة لان اصل حادي عشر احد
عشر كما ستسمع قوله حادي عشر وعشر لا اختلال المعنى لان معنى حادي
واحد من احد عشر
عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد قوله
قبل التركيب مبنيا كسيبويه فتعطويه فانه يبقى على ما كان عليه
قوله وجعل به حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال او في الاصل
حادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير من احد الى حادي بان نقل
الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الالف كالدن فقلب
الواو ياء كما في الداعي قوله ولم ادعه هنا اي في الباب المبنيات قوله
لا المعنى المصدري وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا
بقوله ان يعبر عن شي معين فان ان فيه مصدرية معناه التعبير

هو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب
كهن كناية عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضه اعنى المكنى به المبنى قوله
ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس من هذا كالضمير
الغايب ومن وما اذا عرفت هذا حق العبادة على هذا النمط ظهر لك فساد
قول الفاضل المحشى حيث قال بعد قول الش ولا كل بعض لفرق بينه
بين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ
انتهى قوله ويتعذر تعريفها اى لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين
المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض عن
تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرف غيره بل هو ايضا في الامالى حيث
قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
مفسرا لاجل ابهامه على المخاطب اما للنسيان وذلك لان اللفظ العام اذا
اطلق واريد بعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لا افرا
غير محصورة فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها
ايضا فلا بد في معرفتها من تعدادها مفصلة مبنية باسمائها قوله وضع
حروف لعشانه فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة احرف على
اقل قوله من حيث هي لا تستحق اه لا من حيث وقوع المفرد موقعها فجملة
انك قايم في قولك بلغني انك قايم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منها
واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيقال انها في محل الرفع وفي هذا
التعليل تعريض بصاحب المتوسط حيث قال وانما اليت بنيت لكونها
واقعين موقع المبنى وهو الجمل قوله كما مخطة اه وذلك لانه في الاصل
معرب وكسرته كسرة اعراب ونونه تنوين قوله فحكم اى ترجيحا بلا مرجح
والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فالحكم ح قوله فيه
ماسبق وهو المميز كلفظ المائة قوله لو افقته جواز الميم له لو افقة هذا

من افراده كان يطلق الرجال
ليراد زيد وعمرو وخالد
ولا يمكن معرفته لذلك البعض
المعين م

بنى م

الجاعى جو التمييز بالحرف جره بالاضافة اى باضافة كم اليه بخلاف كم
الاستفهامية فان الجر بالحرف لا بنا سبب من تمييزها سابقا على النصب
قوله لكن جوز الزمخشرى اه هذا الكلام من الش لما ادعاه الفاضل الرضى
من انه جوز تمييز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا
الفن فانه قد جوزه الزمخشرى في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية قوله اى
كل واحد منهما نبه على وجه كون الخبر مقدما مع ان المبتدا اشتى فذلك
لانه مفرد لفظا قوله او شبه فعل تركه المص اقتصارا على الاصل لانه المدار
لفعل وشبهه كما قال بعضهم قوله الا بحسب المميز وذلك لانها اسم مبنى مبهم
لا يحصل معناه فكونه ظرفا او مفعولا به او غيرهما الا بمميزه الواقع لانها
وقد تضمن كلام الش هذا دفع اعتراض الفاضل الرضى حيث قال ان قولهم
ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل
بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب
بان مدار نصب كم وكونه اى قسم من اقسام المنصوب انما هو على
تمييزها قوله فتعيينه اى تعيين كم وكونه اى منصوب قوله ان لم يكن اى
التمييز قوله نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة فان قولك كم
رجلا اخواتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون ام غيرهما قوله فاعله النصب
لانه يصدق عليها انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل قوله عن ضميره او لا
متعلقه قوله لقيامه مقام عامله وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده
ح شبه فعل قوله مع انتصابه اى انه بهذا الرفع العارضى وهو كونه قايما
مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد
خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التى خرجت عن
النصب على الظرفية قوله وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ التى
رأيناها للرسالة مثله ويؤيده قوله بعد وقد يحذف المميز باضمار

الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لما كان الانسب ان يقول وقد يحذف المميز قوله
باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر قوله رفعه بالابتداء استفهامية
كانت ام خبرية فيهما اما منصوب او مجرور وحده الخبر قوله قد حلبت فانه
قد اشار له علة لترجيح النصب بكثرة افادته قوله انه هل اي اعتبار الوجوه
الثلاثة في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم قوله انه هل الوجه
وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلاثة في عمر الذي اصل في احد رفعها وانما
عداه اي انحلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف قوله اي كم مرة با
لنصب شانه الى نصب كم على الظرفية او كم حلبة بالنصب فيه اشارة
الى النصب على المصدرية وقس عليهما الحال الجر يا اخيك واضح لكونها تمييز لها
لكونها له مصطفا عليها وتقسيما وصفته لها قوله في هذا المثال اي في قولك
كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم ضربة
والفرق بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع فظاهر فان ضربة للنوع
لا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا
كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقديره ايضا فما الفرق بين المعنيين
حيث ان العددية تفهم منهما وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على
الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظه ولاحظ
فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه
اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه
ايضا العدد تبعا قوله عند نسيانه اي حذفه من اللفظ وعدم ارادته بالنية
لانه ح غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء وكان من جملة الاسماء
الجارية عن الاضافة كزيد وعمرو قوله مفهوم الاضافة حرف الاضافة
هو اللام ومن معناها هو الاختصاص والتشابه بخبر المنفصلات اي نقصانها
ما الحقها بسبب حذف المضاف اليه قوله ما بمعناها كامام واسفل ودون

واول

واول ودون علي قوله تساغ اي سلغ الماء اي سهل مدخله في الحلق وقوله
اغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة في الحلق طلبها الماء الحميم اي
البارد الحار وفي رواية اغص بالماء الفرات قوله فلا فوق اي لا فرق في المعنى
بين القسمين فان المضاف اليه في كليهما محذوف معوض عنه في احد
هما غير معوض عنه في الاخر وهذا القول ضعيف قول بعضهم من ان المعرب ليس
على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل قد عا قوله كانهما اي كما في
الظرف فان قوله قدام زيد يتناول ما قدام وجهه الى انقطاع الارض
قوله تشابهت الغايات اما حاصله انها ولذلك كانت مضافة الى الجمل بعدها
الى ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك
الجمل فكان المضاف اليه محذوف قوله غلبة وقوعه لا لزومه ومنه
قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قد كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على
وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها
تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسي الاقرب ان الاصل فاذا هو
موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف
فيكون التقدير فاذا هو كاياها فان الزنبور كالعقرب وهو مبني على
جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون
اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعته لسعتها فكني عن الجملة بقوله
اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة
ولذلك كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل
فاذا هو هي فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول
به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير
وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل و

والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع
المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب اجتمعت
عند باب الخليفة القول ما قاله الكسائي وامر طلبا التنطق به فلم يقدروا
قوله جار مجرى الظرف في انها تقبل تقديم في مثلها قوله بعض الشارحين
هو صاحب المتوسط ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو
سوال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان الحال اذ ليس المطلوب السوال
عن حاله في زمان الحال اي في هذا الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل
مؤيدة لما ذكره الش قوله حال كونه متلبسا بالعدد جعل الباء للمصاحبة
وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله بعض الائمة حيث
قال والباء بمعنى مع والاكان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك
قصدت بقولك يومان عددا اثنين لا انك بالعدد يومين قوله والجر
معرفة لان منذ بمعنى اول المدة او جميعها قوله غدوة خاصة سماعا في
نصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتمييز وما سمع منه هو قول الشاعر
لدن غدوة حتى الاذ بخفها بقية منقوص من الظل قالص قوله اي لاجل الفعل
اه يريد ان الماضي اما صفة للزمان والعامل فعلى الاول حقيقة واسناد المنفي
اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي الى زمان الماضي الذي نفي فيه
شيء وعلى الثاني الاسناد ظاهر وكذا الكلام في مستقبل المنفي اي لذاته المتعينة
الظاهر ان لفظ لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو تفسير الشيء المبهم لا للعلم
بعينه ولفظ المتعينة تفسير العين فحاصل التعريف ثم ان الاسم المعرفة
هو الذي وضع لذات مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشيء قوله
فالشيء مقيد بهذه المعلومية ولم يقل مقيد بالذات المعلومة وفي نسخة
الفاضل المحشي الذات مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا
للعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسبه

اللغة

١٢٠

اللغة قوله فتحقيق ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع
اليه لتفهم ما هنا قوله والميم ام جواب اعتراض وهو ان المعرف بالميم من
اقسام التعريف فلم لم يعرض المص عن ذكره فحاصل الجواب انها بدل من اللام
فلا تعد قسما آخر قوله ولهذا اما اشبه واي ولاجل ان تفاوت المضاف
بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافة بعد بيانه بين
انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه وفرعه قوله
لاختلافات كثيرة قد بيناها سابقا قوله افردها بالذكر مع انها داخلة
تحت النكرة قوله منفردة كانت اه دفع لاعتراض بعض الائمة حيث قال
يخرج عن التعريف الواحد والاثنين فحاصل الجواب ان واحدا وضع لكمية
احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة قوله رجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه
الاسماء الكمية مع الذات بخلاف ثلثة مثلا فان المفهوم منها انما هو
الكمية فقط واما كونهما رجلا او غيرهما فيحتاج في فهمه الى لفظ آخر قوله
من جنس واحد وهو التانيث بالتاء قوله من جنس اصلها بالتاء والاخرى
الالف قوله واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقديره انك ذكره
الجزء الثاني في تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولا اعتد
المحذور تغير لما ذكرت وهو غيرات في احد عشر لتانيث الجزء الثاني فلم ذكره
قوله والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال انه يلزم اجتماع تانيثين من
جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد عرفت منه وحاصل
الجواب ان التاء في ثنتا بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في بنتان
فانما بدل من الواو لم تتمحض للتانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض
عن اللام فالتاء للتانيث حقيقة لكن حمل على ما لم تتمحض له فجوز
فيه ما جوز فيه قوله والمغيرة اه حاصل العبارة ان المص اتى بعد هذا
بقاعدة كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على

بلغ مقابلة

والاثنان لانهما وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد

القاعدة من قوله احد وعشرون احدى وعشرون منه خرج منها وغيرهم من
افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب فيه الواحد الى احد والواحدة
الواحدة الى احدى وليس التغيير فيه التركيب كاحدى عشر بل العطف المشابه
له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد
المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا نقض القاعدة بما
عداها قوله لكنهم كرهوا من تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز فاعله والجموع
مفعوله وحاصلها انهم لو جعلوا مميز الثلاث هنا فقالوا ثلثمائة رجل
لوقع تمييزات المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلاف المانوس من عادتهم فصوا بلا اه التمييز بما هو في صورة الجمع
بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلثون درهما ونحوهما قوله لم يخرج
الا ان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى ولغا
جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر
مغاير الاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى قوله
هب اشارة الى منع هذه الاعتبار بجواز افادة التاكيد كما في آله واحد
والهين اثنين قوله بهيئة خاصة كجعل استدلالا على هذا الحل الابي فالاعتراض
السابق فلما افاد التمييز اه بخلاف الرامين على الاثنين فانك اذا قلت رجال
لم يعلم عددهم فلم قلت ثلثة تقتضى لم يعلم ما هي قوله اي تغيير ذلك
المفرد ما حاصله ان قوله تغيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين
محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدد صفة له و
قوله اليه مفعوله الثاني وحاصل المعنى انه ذلك المفرد الثاني مثل تغيير ذلك
الحد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول
اي الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين
بانضمامه اليه وقوله اليه صفة مصدر محذوف اي عدد انا زيد

انقص

قوله انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق منه فان الثاني
مشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين اي كضارب وقاتل ونحوها
قوله ولا يلزم ارادة الواحد الاول اي جواز ارادة الواحد الاول لان
عاشر العشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع المراتب
اليه واحدا قوله فجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله
المجيز تانيثه لفظا لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه على هذا فيجب ان
يبقى حكم التانيث في الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ
الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد بحذف العلامة اما معنى فيما ان
كانت تاء في المسلمات او بقلبها ان كانت الفا في الحبليات والصحراوات
كان ذلك التغيير كنوع من التكسير فكان تانيث الواحد قد زال علامته
ثم حمل ما للتاء فيه مقدرة كالزينبات والهندات عليه لان المقدر
عندهم في حكم الملفوظ قوله فانت بالخيار اذا علمت ففيه الوجهان لانه
ماؤل بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى
فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين قوله بتغيير المضاف لان المثنى كا
لزيدان مثلا لم يلحق آخره شئ بل الالف والنون والياء والنون انما الحقت
بآخر زيد قوله او تقديرا فيصح المفرد هو زيد مثلا مع لواحقه وهي الالف
او الياء والنون الاسم المثنى نكاته قال الاسم الذي الحق آخره الف او ياء
ونون مكسورة مع هذه اللحقات هو المثنى لا الذي المثنى هو الذي
الحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها
فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد فيخرج عنه
جميع افراد المحدود ودخل فيكونها معا لا مانعا قوله ولو اكتفى اه اي ان
الظاهر من هذه العبارة ان المراد بالمعنى اخوه الف او ياء او نون ملحقات
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سياتي تحقيقه قوله

ولا باس باستعماله اه جواب سؤال تقريره ان لحوق النون هل في الدلالة
على كل من المعاني المذكورة مجانه لا مدخل له في الدلالة على ان معه مثله
من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف والياء او هما فلهذا اذا حذفت النون
للاضافة كانت الدلالة بحالها قوله على تقدير تسليمه اشارة الى منع ما
اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء لانه يمكن القول بمجموع
الالف والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله
باعتبار دخوله اه بيان لكون ذلك المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا
اسدان فالاسد الذي يلحقه الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد
الثاني تحت جنس وهو الموضوع له اللفظ اعني الحيوان ان المفترس المشترك
بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله من جنسه قوله ثم تاول
الاسم اه بعد ان تسمى الاسم الاب بتاول الاسم بمفهوم كلي اعني المسمى فاذا
قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب وهما فردان لجنس واحد اعني المسمى الكلي
الشامل لهذين الفردين وغيرهما وهذا التاويل تكلف ويحتمل الاكتفاء بالمجانسة
اللفظية وهو ههنا غير بعيد قوله لمناسبة عدم جواز ما اشار الى ان المشترك له
لمناسبته مناسبة معناها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقرء ولا نظهما
فلو ثني او جمع جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرآن
مثلا لا يدرى اطهران ام حيضان وظهر بخلاف العلم فانه ليس بجنس فوجد
اجاره فتثنى ويجمع اذا ثني وجمع باعتبار معانيها المختلفة ادرك اللبس
قوله وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى يحصل ذلك المفهوم
الكلي قوله الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الالف المقرونة بهمزة فانها
ممدودة قوله لانه فانها ضد الممدود فهو على هذا مأخوذ من القصر
المدود على التوجيه الاخر هو مأخوذ من القصر بمعنى الحبس قوله او حكما ادق
انما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف

بخلاف الياء الدال على كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لولا لزم كونها ياء في الاسم
فلزم ان يكون واوي الاصل قوله اي غير رافعه ابحاثا اي ان المراد بالثلاثي
المزيد فيه الذي يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه منقلبة عن ياء
فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي قوله او عدمه اي عدم الاصل
اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء عن العرب امالتها كتابان وبناتا
في المسمى به بمتى وبلى واما مجهولة الاصل فهي التي تقع في المكان الاصل ولم
يعرف اصلها قوله وتحقيقا اه وذلك لان قلبها الى الياء اخف من
قلبها الى الواو قوله او ثابتة كما سيأتي حمراء كحلباء وهو عصب العنق قوله
منقلبة عن واو وياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفايدتها
بيان ان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او عن ياء وحاصل العبارة
ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي حيث انها وقعت
مقابلة لو كانها اصلية قوله لان عين الهمزة اه اي عين الهمزة بل الحرف
الاصلي الذي وقعت مقابلة او منقلبة عنه فهي ليست باصلية فشابهت
ما ليس باصلي كحمراء قوله وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم المحقق
الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة ابحاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان الكلام
الوجهان المعهد والمعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا قوله وردها
الى الاصل اعم من ان يكون واوا وياء قوله التي قياسها ان لا تحذف لانها
لو حذفت التبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه
كان لا يكون له مذكر كحايضان قوله مستعملان فاذا كان مستعملين فيفيدا
والياء مشابها الا ستوحضيه واليه مخالف للقياس وكلام بعض الائمة
قوله يشعر هذا على جملة انما فيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا
التعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة
او اثنين اثنين او واحدا واحدا قوله هي مادة لفرقة لان صورة المفرد

كاستعماله في تعريف
الكلام

غير باقية حالة الجمع قوله اما بان يكون كرجال او نقص ان كطلبة في جمع طالب
قوله حقيقة مثل اسد جمع اسد قوله او حكما مثل فلك وهجان حيث تغير
الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال
وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير
بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا قوله او بجعله بدل والدال المجرور المفرد
معناه انها لما دخل في الدلالة لانها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل ايضا
في الدلالة قوله كرهط ونفر لرهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جميع
الناس او ما دون العشرة قوله كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتهما
على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة قوله فبقوله مقصودة اي خرج عن الحد
بهذا القيد لا لد لالتها على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا
هو الجنس والاحاد انما يثبت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها قوله
بحروف مفردة اي خرج بهذا القيد فانها وان دلت على احاد مقصودة
حيث الاستعمال الا ان تلك الدلالة ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ
ليس لهما مفردهما من نخلة وتمرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام
المفرد فيهما كالتصغير على لفظهما والنسبة اليه ونحوهما قوله اسماء الجموع
والاحد حاد فليس لهما مفردهما لان على الاحاد يتوسط حروفه فان قيل يصدق
هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد نحو ركب وصحب فان مفردها الراكب
والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قلنا ان ركب وان وافق الراكب
في الحروف لكن الراكب وصحبه ليس بمفردة بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به
الفرد الواحد وح فنصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد به
كونه مفردا له اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فلزم الدور قوله
كالجماعة اي كما ان لفظ الجماعة اسم فكذا التمر والركب قوله كما مثل اسم جمع

جمل وباقي اسم جمع بعض قوله عن الحركة كما في احمدان فانه لا تنوين فيه او
التنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان قوله فان قيل اسم التفضيل
اي حاصل السؤال ان اكثر في قول المص اسم تفضيل والتقدير ان هذا الجمع
تضاف اليه الاكثر يتر من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل
الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون
محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد افقه من الحمار
اي لو فرض ثبوت الفقاهة للحمار فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذه
القبيل يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر منه قوله
اي فكونه اي اشار به الى منع اعتراض الفاضل الرضي الذان يتعلق احدها
باللفظ والاخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما
فمذكر خبرا لقوله شرطه لعدم وجوح العايد فيها الرابط لها بالمبتدا واما
الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا ليس فيجز ما يجعله بمعنى المصدر ليطابقا
معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكرا بمعنى كونه مذكرا و
هو خبر شرطه فوجب العايد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير
عايد كما اجاب به الفاضل الرضي قوله من حيث مسماه نبه بهذا على ان
المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال المدلول
قوله لقوس بنو هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لا كندة فاخذته سليم ثم
صار الى بني هلال قوله والمراد بالمذكر اه جواب عن اعتراض بعض الائمة حيث
قال كان على المص ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة
الالف والتاء ويدخل نحو مسلما ود وقاعلين ورجلين قوله بغير ايقاسا
على الجمع بالالف والتاء كالطلحات وفي الطلحة الالف والتاء قوله هو ثيا
اي في الموضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله
غير مستواه اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لايستوي

فيها المذكر والمؤنث في الصيغة فلا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء
بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلاء فعلى خلاف الاصل وذلك لمشابهتها بالاسم في ان
الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمرأة والرجل
قوله الاسم المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال العبارة صحيحة
لان ضمير يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء
الشيء في نفسه مع غيره وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكر
مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل الوصف دفع لما يقال اذا
كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره قوله والشرط الخامس اقول يغني عن
هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله وتاء
التانيث قد حققنا لك ان تاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه لازم
اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام قوله تحت قاعدة كلية
قال بعد ان ذكر شرطي الجمع السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرائط هذا سوى
ملحق ينقص من ذي التاء المحذ وقد الحق معتلا بها الا مذكرا له مجموعا هذا الجمع
مغيرا اوله كثبون او غير مغير كثبون وجاء ثلون على الوجهين وقد شذ نحو ارضون
واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع
لا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوف العجز فقيل ولم يكن
له مكسر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ ولم يكن علما ولا
صفة وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها سنو يجمع هذا
الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف
اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه قوله فان تغيير الواحد اه اي ان
تغيير نحو مصطفون الذي هو مصطفى وهو حذف لامه انما هو بحسب
الجمع فانه لما جمع التقى ساكنين هما الالف والواو فحذفت الالف قوله واما

ان م

التغير

التغير اه جواب عما يقال كيف حملت التغيير هنا على هذا المعنى الخاص
فيما تقدم على مطلق التغيير قوله جمع القلة افعل اه قال نجم الائمة هذه
الاوزان للقلة اذا جاء المفرد وزن كثرة واما اذا اقتصر جمع التكسير منها
فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا السنة للكثرة اذا لم يقتصر فيه الجمع والا فهو
مشترك كجادل ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان
الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة ككلمة جمع اكل وزاد بعضهم
افعلا كاصدقا جمع صديق قوله والجواب بانه اه اعلم ان الجواب بانه اصطلاحهم
يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل ثانيها جريان
اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثالثها جريان
الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او نعتها او موصوف
او موصول وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام
في الحد كما ذكره الفاضل الرضي قوله بعد اشتقاق الفعل هنا اشار الى
اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق
منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل احدها ان
المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاعلال ثبت
في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء واصلا في آخر وثانيها ان المصدر جاء
مؤكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان
الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد
جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد
الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل
اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول
فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى ان اعد
واخواته فرع يعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما عن الثاني فلانه يلزم

منه توجيه لم في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونها عاملة كونها اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا للاشتقاق **قوله** وان كان الاخير ان اه لكن فعليهما من غير لفظهما تقول لثم الله زيدا وبلاه اوويحا او ويلا باو هلا كا ومن هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق قوله اي سماعي يعني انه اطلق السماع واراد السماعي مجازا ولم يرد ان يا النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها **قوله** اثنين وثلاثين عدها المص في الشافية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة ونفاد وكتاب وسؤال ونهادة ودراية ودعاية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومسعاة ومحمدة وكراهية **قوله** بالقطع فيلقوله يعمل اي يعمل المصدر عمله مقطوعا بان العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بلا من لفظ الفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء **قوله** لا باعتبار الشبه ولذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وهذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومعنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل **قوله** معمولة عليه

بلا كلام

جنس الامر تقديم المعمول اذا كان للتوسع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكم حكم ذلك الشيء في جميع الامور **قوله** وتقديمه عليه ضعيف لان ان حرف مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول **قوله** الا ان يكون الظرف اه والتقدير ح ولا يقع اضمار المستتر فيه بان يقال فيمثل ان الزيدان المعجبون ضربا الزيدان اعجبني ضربا على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى **قوله** لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر لا ضمير فيه في المثنى اي لو اضمر في المصدر لا ضمير فيه اذا ثنى او جمع فيلزم ح اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربان فالالف فيه علامة تثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج الى الف اخرى تدل على ذلك المثنى كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار **قوله** ولجيئه في الحقيقة اه ولذا اعد من خواص الاسم التثنية والجمع **قوله** ولا شبهة اه كلام مستانف يتضمن جوابا عن سؤال تقريره ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيد حاصل فان الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر ههنا الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له انه ضمير ولا يقال انه مضمر في المصدر ولا في غيره **قوله** في مفهومه بل مفهومه هو الحدث المذكور في التعريف سابقا **قوله** بدلا منه قال الخبيصي الاحسن خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف المقصود **قوله** فلو لوحظت اه اي لو لوحظت تلك الاحكام المصدرة بقوله ولا يتقدم معموله المنتهية عند قوله واعماله باللام قليل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام

الى كلا القسمين ولصدقه حيث انها واقعة بعدهما الحال ليس كذلك فان
امتناع تقديم المعمول يختص بلا نقما بالقسم الاول **قوله** اي حدث وهو المعنى
للمصدر وذلك مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر حدثا و
حدثانا وحدثانا **قوله** موضوعا لذلك اه فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة
قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع **قوله** ما قام الى ان المراد بمن اعم من
العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به الفعل من به الفعل مع الفعل فان اسم الفا عل
موضوع لكليهما **قوله** وغير ذلك كالآلة واسم المكان والزمان **قوله**
لان الجمع اه فان اسم المفعول لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان
لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها الفعل اي بتوسطها **قوله** والظاهر ان
اسم التفضيل اه اي الظاهر من قول المص لمن قام به يخرج ما عدا الصفة
فانه بمنزلة تخرج الجميع الا الصفة **قوله** كما علمت ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع في قوله في اول التعريف اي بمعنى موضوعا لذلك الاسم
ونحن اشرنا الى فائدته **قوله** وان كان ماضيا اي بالنسبة الى زمان نزول
الآية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان نبينا ع **قوله** بشرط الاخفش
والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر كانهم اعتبروا نفس
الشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحبه او الهمزة ونحوها هنا واعلم انه
قال بعض الائمة ظاهر النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل
فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك للشرفية اذا دخله اللام هذا كلامه وهو كلام
انيق **قوله** بحيث الاضافة وقع العلماء على هذه المسئلة مسئلة في الضمان
وهي ان القائل اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا
ولذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى
حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعتين

في الزمان

١٢٦

في الزمان الماضي ولما على تقدير الثاني اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال
فهو توعد منه بالقتل والسرقة لا اخبار عما وقع منه **قوله** فيعمل فيه قد
قال السيرافي الاجود ان يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني
ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول **قوله**
فالتحقيق في الاعمال بما قالوا اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا
يصح الاعمال بمعنى الماضي في غير هذه الآية الا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا
في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة ترديده في كلامهم **قوله**
اللام الموصولة قيد بها احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرائط العمل **قوله** لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري في جميع التكسير
الا انه يقال انه حمل على ما الحقه تعنيه طرد الباب **قوله** ينصبه على المفعولية
اشارة الى ان اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على
المفعولية اذ لا يعرف مع عمله رفع الفاعل الذي حذفه لاستطالة الصلة
بذكر المفعول **قوله** لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل
نحو زيد اضرب الناس اي اشد ضاربية او لتفضيل المفعول بان
يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم
مشهورية ومعروفية **قوله** اي عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف على
شرط كما صرح نجم الائمة **قوله** واشترط عمله بالصلة الى ما بين والنجم الائمة
ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتاخرين كالشيخ علي ومن بعده صرحوا به د
جعلوه كاسم الفاعل **قوله** ضامر وطالق فانهما اسما فاعل وهما في الاصل بمعنى
الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن ثبت لها الطلاق
لا لمن يحدثها آنا فانا **قوله** من التكلف في مخالفة والضمير المستكن راجع
الى الصيغة والتقدير وضعتها مخالفة صيغة حال كون صيغة الصفة
كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية

لاسمائية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف تعريف ولغا لم يكن
موصولة لان مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كضارب
لان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه بالمعرفة ولا كذلك في الصفة
المشبهة لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل على
التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل قوله على
التشبيه ووجه مشابهته للمفعول لكونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام
قوله عكس المعهود اه هذا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة
المعرفة الى النكرة كصاحب زيد ونحوه قوله في ضرورة الشعر كما قال امامت
على بهم حلجان با صيفا كميت لا على بجرتا مصطلاهما فاضاف جونتا الى المصطلى
المضاف الى الضمير فهو مثل حسن وجهه قوله في اصل ذلك الفعل لانه المتبادر
من الاطلاق وفي هذا جواب للاعتراض الفاضل الرضي حيث قال ينتقض
بنحو فاضل وزايد وغالب فان فيها زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد
فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق منه انما لم يرد التي باعتبار الفضل والزيادة
والغلبة بل المراد يقولنا زيد فاضل على عمرو وانه اكثر منه مثلا او جاها او نحوهما
قوله ملتبس فالباء بمعنى مع قوله ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان
ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدري انها اي ذات الا بذكر الموصوف قبل نحو
زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط من حيث صيغته قد
هذا يصح حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل
وهو صيغته وميزانه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل قوله من الرباعي
اه فانه اذا قيل ما اخرجه لم يدر انه ماخوذ من خرج او من اخرج بالتخفيف الذي
هو الثلاثي المجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل
ان يكون مراد النحوي الالتباس بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه

لم يحمل

لم يحمل ان المراد ما اشد خروجا او استخراجه قوله لغير التفضيل اعني افعل
الصفة قوله مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي على ما عرفت هو كون
المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك
لان ما يدل على زيادة الفعل محتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له
ولا لزوم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله
على نفي التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري يبقى حمق
من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب اه هذا الفاضل
الهندي ولم يستحسنه ايضا التشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب ان المراد
بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعليق الخف نعكسها فهو من العيوب الظاهرة
والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشا لهذه الاثار
فهو من العيوب الباطنة قوله ففيه شائبة الغاء ان ارادة او على توهم
اما او تقديرها في نظم الكلام والتقدير الجواب ففيه قوله من حق
ابن هنبقة قد تكلم بعضهم لفظ الابن والذي صححه الفاضل الرضي
الهندي وصاحب القاموس انه هنبقة من غير زيادة الابن قال
فيه وذو الودعات هنبقة بن يزيد بن ثروان قوله قياسا لانه اذا لم يكن
بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل منه
منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ فلانه ح يكون من العيوب الظاهرة
قوله على خلاف القياس وروده في كلام آل محمد كثير اسيما في الصحيفة
السجادية اعدل شاهد على موافقته للقياس ولعارض القرينة قوله
الانفصال الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله يتعين
الجار والمجرور متعلق بحيث التقدير ان المفضل عليه في صورة
استعماله باللام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير
اللام فقوله منكر صفة معين قوله كما اذا طلب مثلا الذكر المفضل

عليه لفظا او معنى كما انك اذا كان في البلد فاضلان موجودان واحدهما
افضل من الآخر فيقول فلان الافضل قوله وانما المعرفة الكاملة الحلية
والكاملة من هو اكثر عددا من عشايرة وقبيلة من غيره قوله من بينهم في
هذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال قوله
محمد الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش وحاصل المعنى
انه بعض قريش وهو افضل من عيسى وفي المعنى فيه انى لست بالبعض
الاكثر هي من هذه القبيلة قوله من كل شيء وتفسيره المشهور عند ائمتنا
اكثر من ان يوصف قوله اى لقصدهما زيادة الغرض من هذا التقدير دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود فالمعنا
اى المقصودان وان يقصد مصدر بمعنى القصد فالتقدير ح احد
المقصودين قصده الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير جائز
وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب الباطن
وهذا المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا
يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اى مقصود احدهما قوله
اى محلى ما يدخل فيه لعدم الحصول ولعدم القبول قوله تحقيقه اى تحقيق
المضاف اليه في ضمن من عدا المفضل قوله والا لم يقصد به الزيادة
على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل الشيء على نفسه اذا
عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول في ضمن ما عدا المفضل لانه يتوهم
انه يصح قصده التفضيل باعتبار البعض كان قوله من مشاركيه
اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو وتقديرا كقول علي ع
لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لانه
افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محجوب عند المخالف
فعله ره ٤٩ محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكأنه قال انه

محبوب

محبوب عندي ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع اللهم
ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير
وابدلهم بي شرا مني في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه ع شر ومثله قوله تعالى
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاد نجم الائمة ره قوله اى ثاني معنييه
اه هذا اشارة الى ما ينبهك عليه في المعنى الاول من ان الغرض من قوله
دفع الاعتراض السابق قوله يوسف احسن اخوته اى احسن من كل
احد من بين اخوته اى انه اختص بهذه الفضيلة قوله لفظا او معنى
اما لفظا ففي الاسم المذكور بعده من في لفظه واما معنى ففي النوع الاول
اى المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه مخرج عن
التفضيل بعض باعتبار ذكر المفضل عليه بجمعه كالذي معه من في اللفظ
قوله باب الكحل اى باب هذه الصيغة وكان افعل التفضيل رافع وسطا وفيها
لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى يونس
عن ناس من العرب رفعه الظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه
ابوه قوله فالمضمر قيد دعم الائمة بالمستتر في النحو هند زيد افضل هي
منه وتحليل الشرح ايضا يدل عليه قوله اى وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى
لمسبب والوصف السببي على ما عرفه هو كونه في اللفظ صفة لشيء و
في الحقيقة صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف
ثم الوصف بحاله قوله لمسبب اى لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب لقوله
هطلا اى متعلقه وملابسه لانه حصل في عينه بسببه كما ان الغلام في
قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسبباته حيث ان
حصل في ملكه بسببه هذا واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق
قوله مفضل باعتبار الحصول على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة وتحقيقه كما عرفت قوله

كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي
هو من متعلقات زيد قوله زيد ضارب عمرا وامثال لكون معمول
اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف قوله فانهما مختلفان بالذات
اي فان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل
الثاني لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير راجع
متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل للاسماء الظاهرة التغاير فا
لكحل في هذا المثال رفع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل اي ما رايت
رجلا احسن بحسن كحل عينه من كحل عين زيد بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا اي
مجردا عن التعدد فانه هو شيء واحد حيث انه جرد عن التعدد الا ان
ذلك الملحوظ على هذه الصفة قيل تارة بكونه في عين زيد وتارة بكونه الشيء م
في عين الرجل وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان
شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة
بكونه في ضمن عمرو وهكذا وهو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال
ان الانسان الذي في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا القيد
اعني تشخص زيد غير ذلك القيد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا
هذا قوله وقيود للتغاير فان الاصل في اسم التفضيل قوله لانه لا يحتمل ان
يكون المفضل فيه مغاير المفضل عليه مغايرة ذاتية نحو زيد احسن من عمرو
فلو كان بينهما فرق في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك
قوله ليسهل اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو الاصل لاجل ليسهل
خروجه عن عين التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله في المواد الاخر
اي في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها
بمعنى الفعل قوله في عين كل احد هذا التعميم اعلى من وقوع الرجل في المثال

بكحل

نكرة في سياق النفي مع النفي بمعنى حسن فالتقدير ما رايت رجلا حسن
كحل عينه مثل حسن كحل عين زيد بل هو اقل منه قوله عرفا لا لغة فان الزيادة
ملحوظة فيه قطعا لا يمكن تجريده عنها ولا يخفى ان تجريده عن الزيادة
عرفا لا ينافي وجود معنى التفضيلية اذ لا معنى لذكرها وحينئذ قوله او
يكونه دونه اي يكون حسن كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل
قوله لما اقتضاه المقام اي مقام المدح قوله ولا يبعد اه هذا في الحقيقة
معنى ثالث مسمى للاولين حاصل انا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلط النفي
مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها واذا اعتبرنا بها
لا نقول ان النفي المسلط عليه يتوجه الى قيده الذي هو الزيادة كما في
المعنى الاول بل يقصد نفي المساواة الحقيقية من غير تفاضل نافيا بها المساواة
مع زيادة في غير ما وقع فيه التساوي قوله مطلقا سواء لم يكن في ضمن
الزايد ولو كان في ضمنه فهو او لو كان اه عطف على مقدر قوله من
جميع ذلك اي من جميع المعاني الثلاث او من جميع هذه الاحتمالات التي هي
ان يقصد نفي المساواة نفي الزيادة الحقيقي الاحتمال قوله زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي اي مع النفي فالباء بمعنى مع الصلة للزوال لا انعقاد السؤال
لا بمحض زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوالها سواء كان
برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر فيعم الوجهين السابقين بل توجيهنا
فتامل قوله اذ ليس كل اه هذا التحقيق اشارة الى رد كلام الكشاف والفوا
حيث قالوا لا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ عندهما معمول للخبر كما ذكرنا
في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا
انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على قولهما مطلقا
كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم
تفضيل لما احتجنا الى الاتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يرد اه جواب

سئوال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فاشتركا فى كونهما
معمولى عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الآخر وحاصل الجواب ان
العامل ح فى الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك
لا يخرجه عن الاجنبية **قوله** تعقيد ركيك وهو عود الضمير الى ما لم يذكر كذا
قيل ورده الفاضل الهندى بانه لا نسلم ان رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
وهو منه كونه رتبة كما فى هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدء مقدم رتبته
وح فنقول انه اشارة الى الحكم لتحقيق الله كونه قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا من انه اذا تعلق بعامل ذى حدثين ظرفا وحالا ان يلزم ان يلى كل
منهما متعلقه اى حدثه وتقريره فى هذا المقام ان اسم التفضيل هنا
عامل ذو حدثين حدث المفضل عليه اى حدث التفضيل والتفضيل
على الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله فى عينه باعتبار حدث المفضل و
تعلق قوله فى عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلى كل
واحد منهما متعلقه بجهة كون الكحل مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم
ايلاؤه بقوله فى عينه بجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم
ايلاؤه منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقوله فى عين زيد فلو قدم منه لم
يبق ايلاؤه منه بقوله فى عين زيد وايلاؤه الكحل بقوله فى عينه فافهم هذا
المقام على هذا المنوال **قوله** وعلى كل تقدير لو رحلنا ذكره نجم الائمة حيث
قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل
لا الكحل على العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان
المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وح فهما متغايران بالذات و
اما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين
زيد متعلقة فى عين زيد بحذف مجرور من رجال العين لظهور المراد
قوله وتقديره اه ردنا ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد
معقول

معقول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى
ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن
فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح
المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون
المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين
زيد فى حسن الكحل فيها اى كيف يكون مثل الشئ زائدا عليه فى ذلك الوصف
فى حالة واحدة فقال الشارح اشارة الى انه انما امتنع فى جعل احسن صفة لقوله كعين
زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يوجد بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض اما بجعل
المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لا فى المفضل فى حسنه واما بجعل المماثلة
فى المفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه
الابلغ مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد فى الفضل على جميع ما عداه
لزوم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفى منزه هنا فيكون
ابلغ اما ببعض الافاضل **قوله** اسم جملة الركبان اشار الى انه ليس بجمع لئلا يجمع
جعل سائرا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره
راجع صفته هذا ما يتعلق بشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال وتشتت
الحالة ويعقبه ان شاء الله تعالى بشرح القسمين الاخيرين قال بلسانه
السيد الفاضل الكامل السيد نعمة الله
بن عبد الله الحسينى
الجزايرى
٢٢

بلغ مقابلة

١٣١

دفع الكسل قال النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اشيا يورث الحفظ اكل ال[illegible]
واكل اللحم مما يلي العنق واكل العدس واكل الخبز باردا وقراءة
آية الكرسي

١٣٣ ورق



